صدى الشام

سياسية . إخبارية . منوعة

معركة أريحا...ما بين السطور تفاصيل صفحة 11

القوى الثورية تشكل هيئة قضائية

حشدت حركة أحرار الشام الإسلامية قواتها مدعومة بالدبابات شرق جرجناز وأقامت الحواجز لاقتحام منطقة العشائر شرق معرة النعمان الأسبوع الماضي ووصل التوتر بينها وبين العشائر ذروته بعد قيام أبناء قرية المدمومة بأسر أربعة من عناصرها... تفاصيل صفحة 3

الثلاثاء 1 تشرين الأول (اكتوبر) 2013 الموافق 25 ذو القعدة 1434هـ

أسبوعية مستقلة تصدر عن مؤسسة الشام الإعلامية

تصدر صباح كل ثلاثاء / عدد الصفحات 12 العدد 10

القرار 2118 يقود سوريا إلى جنيف

فوضى متزايدة تلوح في الأفق.. ثلاثة عشر فصيلاً إسلامياً يرفضون الإئتلاف وحكومته والأخير يدعوها للحوار

أعرب الائتلاف السوري لقوى المعارضة والثورة السورية عن استغرابه من القرار الدولي الداعي إلى مصادرة السلاح الكيماوي بعيداً عن محاسبة النظام السوري على جرائمه، ودعا الائتلاف في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة دول العالم أن لا تبقي مكتوفة اليدين حيال أسلحة النظام التقليدية والثقيلة قائلاً «هل من الممنوع أن نقتل بالكيماوي ومن المسموح أن نقتل بغيره»، وقد تزامن قرار مجلس الأمن الملزم للنظام السوري بتفكيك أسلحته الكيماوية بحلول منتصف 2014، مع رفض /13/ فصيلاً إسلامياً مقاتلاً على رأسهم جبهة النصرة الاعتراف بالائتلاف ورفض أي حكومة تنبثق عنه ودعت في بيان لها جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح، في حين وقع حوالى مئة ضابط في الجيش السوري الحر بياناً يدعو إلى مقاطعة أي مؤتمر حول سوريا تشارك فيه إيران ولا يفضي إلى الإطاحة بالنظام، وهو موقف عبر عنه مجلس محافظة حلب برفضه لأي خطوة تفاوضية مع النظام ورموزه الأمنية.

يجب إحالةُ مرتكبي مجزرةِ الكيماوي إلى محكمةِ الجناياتِ الدوليّة

وأكد الإئتلاف أن إبقاء مجرم الكيماوي طليقاً هو وصمة عارٍ في جبين المجتمع الدولي والإنسانيّة، ويقوّض أسس الشرعيّة الدوليّة والقانون الدوليّ والإنسانيّ وأنه يجب إحالةُ مرتكبي مجزرةِ الكيماوي إلى محكمةِ الجناياتِ الدوليّة.

واستغرب الائتلاف بقاء الدول مكتوفة اليدين حيال أسلحة النظام التقليدية والثقيلة علماً بأن الكيماوي قتل قرابة ألفين بينما قتلت هي مائتي ألف، متسائلاً هل من الممنوع أن يقتل الشعب السوري بالكيماوي ومسموح أن يقتل بغيره.

ورحب الإئتلاف بالحل السياسي الذي يحقق تطلعات الشعب السوري بالإنتقال إلى الدولة الديمقراطية المدنية، ورأى أن أي حلّ سياسيّ يبقي على رأسِ النظامِ وطغمتِه... تفاصيل صفحة 2

معارضون سوريون بزعامة ميشيل كيلو يعقدون المؤتمر التأسيسي لاتحاد الديمقراطيين السوريين

غيث الأحمد

عقد معارضون سوريون المؤتمر التأسيسي الأول لـ «اتحاد الديمقراطيين السوريين» صباح هذا اليوم السبت في مدينة إسطنبول التركية بحضور ما يقارب 350 شخص من المعارضين السوريين الديمقراطيين المعروفين بتوجهاتهم الوسطية المعتدلة، والتي تنتمي إلى تنظيمات متعددة، بالإضافة إلى رئيس الحكومة السورية المؤقتة الدكتور أحمد الطعمة.

لكن الاتحاد الذي عقد اجتماعه التشاوري الأول في القاهرة في شهر ايار/مايو الماضي، وضم في حينه ما يقارب 200 معارض منهم مستقل ومنهم من يتبع لجهات سياسية كهيئة التنسيق الوطني، حسم من مدينة إسطنبول هذا الجدل، مؤكداً أنه لن يكون بديلاً عن الائتلاف أو حكومته.

وبدأ الافتتاح بالنشيد الوطني السوري ودقيقة صمت على أرواح شهداء الثورة السورية، وتضمن برنامج اليوم الأول للمؤتمر الذي يستمر لثلاثة أيام مناقشة البرنامج السياسي الذي يحدد الهوية الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للاتحاد، وتقديم عرض موجز للنظام الداخلي الأساسي ومناقشة النظام الأساسي، بالإضافة إلى التوافق على لجنة الاشراف على الانتخابات وفتح باب الترشيح لشغل المواقع القيادية في الاتحاد لكل من الأمين العام، المكتب التنفيذي، الأمانة العامة، هيئة الرقابة.

شاب جلسات الاستراحة الحديث عن البيان الذي أصدرته قيادات الجيش الحر حول عدم اعترافها بالائتلاف السوري المعارض والحكومة السورية المؤقتة، بالإضافة إلى الأعمال التي تقوم بها بعض ما أطلقوا عليها الجماعات المتطرفة التي تريد إعادة الحكم الاستبدادي للبلاد.

ترأس جلسة الافتتاح عضو الهيئة السياسية في الائتلاف السوري المعارض الأستاذ ميشيل كيلو والذي قال في الكلمة الافتتاحية «نحن نجتمع هنا من أجل ان نتوافق ونؤسس اتحاد الديمقراطيين السوريين وندعو الجميع لمشاركتنا في تكوين الدولة السورية القادمة التي تسعى إلى تشكيل دولة مدنية ديمقراطية تتيح لجميع السورين العيش ضمنها وتحفظ للجميع الحقوق المدنية والاجتماعية والشخصية».

وأضاف أننا اليوم نمر برحلة خطيرة من عمر الثورة حيث نشأت العديد

تفاصيل صفحة 5

استياء من ممارساتها داخل قطر وخارجها

ماذا يجري في كواليس سفارة المعارضة السورية في الدوحة!؟

باتت السفارة السورية التابعة للمعارضة، في العاصمة القطرية الدوحة، محط أنظار كثير من السوريين وأسماعهم، كما أحاديثهم، داخل قطر وخارجها، فالأضواء باتت مسلطة على كوادرها والمسؤولين فيها، فكل يوم هناك قصة جديدة تكشف جانبا من سلوكيات وممارسات لهذه السفارة، (لا تتفق مع أي من شعارات ثورة الحرية والكرامة)، تتناقلها المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي.

فهل انتقلت عدوى الفساد والمحسوبيات من مؤسسات النظام إلى مؤسسات الثورة؟

أم أن جهات ما تهدف إلى إفشال أول تجربة دبلوماسية للثورة السورية وتسويق الاتهامات دون دليل؟

وكأننا نعيش في دولة البعث(!)، رفض معظم مسوقي الاتهامات للسفارة ذكر أسمائهم لـ «صدى الشام»، خوفاً من «بطش» السفارة وشبح الترحيل، والأغرب كان رفض المدافعين عن السفارة لذكر أسمائهم أيضاً، ولم نستطع التكهن مما يخاف هؤلاء، كما تجاهلت السفارة رسائلنا، ولم نصل إلى رقم هاتف للسفير أو أحد مساعديه المعنيين بملف التعليم، لنكتشف فيما بعد اختباءهم وراء «بروفايلات فيسبوكية» بأسماء مستعارة، في سابقة دبلوماسية لم تعرف لها العلاقات الدولية مثيلاً!!

انتخابات مفاجئة

(علاء)، أحد ممثلي صفحة الجالية السورية في قطر، أعرب لـ «صدى الشام» عن استياء معظم أبناء الجالية من سلوك السفارة المتمثل بدعوة الجالية لحضور الانتخابات بشكل مفاجئ، وفق قانون انتخابات معدٍّ مسبقاً.. لم يؤخذ رأي أحد فيه ولم يعلن عنه من قبل، في ظل وجود تساؤلات عن شخوص معدّي...

تفاصيل صفحة 7

جهاز الشرطة في دير الزور ما زال في طور الإنشاء بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الجرائم والحوادث في المدينة

بعد أكثر من 500 يوم على سيطرت كتائب الجيش الحر على معظم أحياء مدينة دير الزور أصبح هناك واجب توفير جميع المرافق الأمنية للمدنيين وذلك بعد انتشار السلاح بين أوساط المدنيين وأصبحت لغة السلاح هي الأقوى، لذلك كثرت حوادث سرقة المنازل والمحال التجارية بالإضافة إلى سرقة مؤسسات الدولة، إلى حين تشكيل الهيئة الشرعية بدير الزور التي حدّت بعض الشيء من السرقة ولاقت دعماً من أغلب الألوية والكتائب في المدينة.

ولكن بعد تحرير أجزاء جديدة من المدينة وعودة عدد كبير من الأهالي بالإضافة إلى عدم رضوخ...

تفاصيل صفحة 3

6 مدينة حلب الصناعية.. بين الواقع البائس وإمكانية عودة «الحياة»

واقع سيء تعيشه المدينة الصناعية في حلب، حالها حال بقية المناطق الصناعية الأخرى في سوريا.. باهتة، راكدة، «متعبة»، لكنها مع ذلك، لا تخلو من الحياة والعمل والحركة والإنتاج أيضاً. ولكن كيف؟...

5 قراءة نقدية في تجربة الثورة السورية

لن تتقدم ثورة السوريين خطوة إلى الأمام، ما لم نتحلى بالشجاعة الكافية لرؤية أخطائنا، وطرح الأسئلة الجديرة بتحفيز العقل النقدي على رؤية ما تحت السطح اليومي للحدث...

6 «اللجان الشعبية».. لصوص منتصف النهار .. وحوش دمشق وضواحيها

«بقوة طرقوا الباب. ما إن فتحنا لهم حتى دخلوا مسرعين.. أخذوا أجهزة الكومبيوتر والموبايلات والأموال (القليلة) وجوازات السفر.. لم نستطع توجيه الأسئلة لهم، ولم يتركوا لنا وقتاً للحديث...

القرار 2118 يقود سوريا إلى جنيف

فوضى متزايدة تلوح في الأفق.. ثلاثة عشر فصيلاً إسلامياً يرفضون الإئتلاف وحكومته والأخير يدعوها للحوار

ريفان سلمان

أعرب الائتلاف السوري لقوى المعارضة والثورة السورية عن استغرابه من القرار الدولي الداعي إلى مصادرة السلاح الكيماوي بعيداً عن محاسبة النظام السوري على جرائمه، ودعا الائتلاف في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة دول العالم أن لا تبقى مكتوفة اليدين حيال أسلحة النظام التقليدية والثقيلة قائلاً «هل من الممنوع أن نقتل بالكيماوي ومن المسموح أن نقتل بغيره»، وقد تزامن قرار مجلس الأمن الملزم للنظام السوري بتفكيك أسلحته الكيمياوية بحلول منتصف 2014، مع رفض /13/ فصيلاً إسلامياً مقاتلاً على رأسهم جبهة النصرة الاعتراف بالائتلاف ورفض أي حكومة تنبثق عنه ودعت في بيان لها جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح، في حين وقع حوالى مئة ضابط في الجيش السوري الحر بياناً يدعو إلى مقاطعة أي مؤتمر حول سوريا تشارك فيه إيران ولا يفضي إلى الإطاحة بالنظام، وهو موقف عبر عنه مجلس محافظة حلب برفضه لأي خطوة تفاوضية مع النظام ورموزه الأمنية.

يجب إحالةُ مرتكبي مجزرةِ الكيماوي إلى محكمةِ الجناياتِ الدوليّة

وأكد الإئتلاف أن إبقاء مجرم الكيماوي طليقاً هو وصمة عارٍ في جبين المجتمع الدولي والإنسانيّة، ويقوّض أسس الشرعيّة الدوليّة والقانون الدوليّ والإنسانيّ وأنه يجب إحالةُ مرتكبي مجزرةِ الكيماوي إلى محكمةِ الجناياتِ الدوليّة.

واستغرب الائتلاف بقاء الدول مكتوفة اليدين حيال أسلحة النظام التقليدية والثقيلة علماً بأن الكيماوي قتل قرابة ألفين بينما قتلت هي مائتي ألف، متسائلاً هل من الممنوع أن يقتل الشعب السوري بالكيماوي ومسموح أن يقتل بغيره.

ورحب الإئتلاف بالحل السياسي الذي يحقق تطلعات الشعب السوري بالإنتقال إلى الدولة الديمقراطية المدنية، ورأى أن أي حلّ سياسيّ يبقي على رأسِ النظامِ وطغمتِه فهو ليسَ حلاً لأنه يكافئُ المجرمَ على جرائمه داعياً إلى توفر بيئة ملائمة لأي حل تبدأ بإقرار الأطراف بأن الهدف من مؤتمر جنيف الثاني هو تنفيذ بيان جنيف الأول المتمثل في نقل سوريا إلى النظام الديمقراطي، وإتمام المفاوضات ضمن جدول زمني واضح، ومغادرة الحرس الثوري الإيراني ومليشيات أبو الفضل العباس وحزب الله الأراضي السورية فوراً.

كما أشار إلى أهمية اتخاذ اجراءات لبناء الثقة عبر إطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن البلدات والمدن المنكوبة والمحاصرة وامدادها بما هو ضروري لإستعادة حياتها الطبيعية، وضرورة وجود غطاء عربي يرى فيه ضمانة حقيقية للشعب السوري، بالإضافة إلى الضمانات الدولية الملزمة.

الائتلاف ملتزم بحل سياسي على أساس تنفيذ بيان جنيف الأول

وأوضح الائتلاف أنه ملتزم بإيجاد حل سياسي على أساس تنفيذ بيان جنيف الأول الذي ينص على تفاصيل واضحة وملموسة حول المرحلة الانتقالية بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة تشمل الجيش والأمن والقضاء، ووضع جدول زمني لإجراء انتخابات ديمقراطية.

وأكد الائتلاف على ضرورة إعادةَ بناءِ الجيشِ السوريِّ على أسسٍ وطنيّةٍ تحدِّد وظائفَه بحمايةِ الوطنِ وصون وحدته وحراسة ثرواته، وإبعادَه عن الولاءاتِ الحزبية والضيِّقةِ. وبناء أجهزة الأمن على أسسٍ تجعلُ منها حارساً لمصالح المواطنين، تصونُ حياتهم وممتلكاتهم وتحمي حرياتِهم، وتكون محددّةَ المرجعيّات والمسؤوليّات وخاضعةً للمساءلة القانونية. وبناءَ هيئةٍ قضائيةٍ مستقلة.

وناشد الائتلاف المجتمع الدولي القيام بكل ما يلزم لإجبار النظام السوري على السماح لمجلس حقوق الإنسان بزيارة معتقلاته وسجونه، مطالباً بالعمل على الإفراج عن المعتقلين والمختطفين، وفكّ الحصار عن المناطق المحاصرة وإدخالِ المواد التموينيّة والطبيّة إليها وإرسال بعثة تتقصى الأمر وتقدم مقترحاتها لوقف المآساة الإنسانية المريعة التي تعصف بدمشق وغوطتها.

مجلس حلب يرفض أي خطوة تفاوضية

من جانبه، رفض مجلس محافظة حلب، أحد أكبر المجالس المحلية المعارضة، أي خطوة تفاوضية مع النظام ورموزه الأمنية، كونه أصل المشكلة، قبل تنحيه ورحيله، وأكد المجلس في بيان موقفه الثابت بالرفض القاطع لأي خطوة تفاوضية مع النظام الحاكم، ما لم تتضمن تأكيداً واضحاً لتنحي رأس النظام بشار الأسد ورموزه الأمنية من السلطة، وشدد على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي جهة سياسية أو عسكرية أو غير ذلك، أن تدعي لنفسها تمثيل الشعب.

ضباط من الحر يقاطعون مؤتمراً تشارك به إيران

في السياق، وقع أكثر من مئة ضابط في الجيش السوري الحر دعوة إلى مقاطعة أي مؤتمر حول سوريا تشارك فيه إيران، مجددين إدانتهم أي حوار مع نظام الأسد المجرم وأي مؤتمر يفضي إلى أمر آخر غير إطاحة النظام، وأعلن الضباط أن النظام الإيراني يشكل جزءاً خطراً من المشكلة، وينبغي عدم إشراكه في أي حال من الأحوال في أي مؤتمر حول سوريا، وأضافوا ندعو إلى مقاطعة أي مؤتمر أو مشاورات يشارك فيها النظام الإيراني، معتبرين أن الوقت حان ليعاقب المجتمع الدولي نظام الملالي على جرائمه في سوريا.

وشدد عضو مجلس قيادة الجيش الحر العميد الركن مثقال البطيش من باريس على أن قبول أو تشديد أي جهة على أن تحضر إيران هذا المؤتمر الدولي سيدفع إلى اعتبار هذه الجهة عدوة للشعب السوري.

جبهة النصرة وكتائب إسلامية ترفض الاعتراف بالائتلاف وحكومته

وفي السياق، أعلن ثلاثة عشر فصيلاً إسلامياً على رأسهم جبهة النصرة عدم اعترافهم بالائتلاف وكل ما ينبثق عنه من قرارات أو وزارات بعد إدلاء رئيسه أحمد الجربا بتصريحات وصفوها بالمعادية للمجاهدين الإسلاميين في سوريا.

وشدد البيان أن هدف تلك الفصائل هو إقامة دولة إسلامية تحكم بالشريعة، وان كل التشكيلات الموجودة في الخارج لا تمثلها وبالتالي فإنها لا تعترف بالائتلاف ولا بالحكومة التي أعلن عن تشكيلها برئاسة أحمد طعمة.

ودعا البيان جميع الجهات العسكرية والمدنية إلى التوحد ضمن إطار إسلامي واضح ينطلق من سعة الإسلام ويقوم على اساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع، وأنها تنظر إلى أن الأحقية في تمثيلها إلى من عاش همومها وشاركها في تضحياتها من أبنائها الصادقين، وتعتبر هذه القوى أن كل ما يتم من التشكيلات في الخارج دون الرجوع إلى الداخل، لا يمثلها ولا تعترف به، وبالتالي فإن الائتلاف والحكومة المفترضة برئاسة أحمد طعمة لا تمثلها ولا تعترف بها. كما دعت جميع الجهات العسكرية و المدنية الى وحدة الصف ووحدة الكلمة ونبذ التفرقة والاختلاف وتغليب مصلحة الامة على مصلحة الجماعة.

ووقعت على هذا البيان /13/ فصيلاً أبرزهم جبهة النصرة، وحركة أحرار الشام الإسلامية ولواء التوحيد، ولواء الإسلام، وألوية صقور الشام، وحركة فجر الشام الاسلامية، وحركة النور الاسلامية، وكتائب نور الدين الزنكي، ولواء الحق – حمص، وألوية الفرقان – القنيطرة، وتجمع فاستقم كما أمرت – حلب، والفرقة التاسعة عشر، لواء الأنصار.

الائتلاف لن يسعى لنيل الاعتراف من تنظيم ينتمي للقاعدة

من جانبه قال المتحدث باسم الائتلاف عضو لجنته السياسية أنس العبدة إن الائتلاف لن يسعى على أي حال لنيل الاعتراف من أي جماعة تنتمي إلى تنظيم القاعدة. وشدد في تصريح سابق أن الائتلاف لا يسعى إلى اعتراف من جبهة النصرة أو أي جماعة تنتمي للقاعدة، معرباً عن اعتقاده أن الكتائب التي قررت إصدار بيان مشترك مع جبهة النصرة ارتكبت خطأ كبيراً، وأن أغلبية الكتائب لم توقع، لذلك فإن هذه الكتائب لا تمثل أغلبية الكتائب في سوريا، مشيراً إلى الاتجاه للتشاور والحوار معها لفهم سبب وصولهم إلى هذه القناعة.

وأضاف العبدة إن طبيعة الدولة أمر لا يقرره إلا الشعب السوري، ويجب ألا تجبر كتيبة واحدة أو عدد من الكتائب الشعب السوري على تبني أي نوع من القانون أو أي نوع من الحكم، وأنه خيار متروك للشعب السوري.

داعش تسيطر على كنيسة والنظام يفجر جامع

في سياق ثان دان الائتلاف اعتداء تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» على كنيسة سيدة البشارة في الرقة، وقيام هذا التنظيم باتخاذ الكنيسة مقراً عسكرياً لمقاتليه.

ووصف الائتلاف الاعتداء بأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام، وينافي قواعد الأخلاق وحقوق المواطنة الأصيلة، وينتهك حقاً أساسياً للإنسان في ممارسة شعائره الدينية، في شكل من أشكال اللامبالاة بمقدسات الشعوب وإرثها الديني والحضاري.

واعتبر الائتلاف أن هذا التنظيم خارج عن الثورة السورية ولا يمثل بأي شكل من الأشكال تطلعات الشعب السوري ولا يحترم مبادئ ثورته السامية. فكما عمد النظام بالأمس القريب، ولا يزال، على استهداف المساجد والكنائس، بالإضافة لتدمير جزء كبير من الإرث الحضاري والديني للشعب السوري؛ يقوم تنظيم داعش بارتكاب ذات الفعل اليوم، باستيلائه على الكنائس وتحويلها إلى مقار عسكرية.

وأكد الائتلاف التزامه الكامل أمام الله والشعب، بحماية حقوق جميع السوريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية والسياسية، ويتعهد بمحاسبة المعتدين على هذه الخروقات أمام قضاء عادل ونزيه لينالوا جزاءهم العادل.

كما دان الائتلاف المجزرة المروعة التي ارتكبتها عصابات الأسد بعد صلاة الجمعة وراح ضحيتها 37 شهيداً وأكثر من 100 جريح، حالات كثيرين منهم خطرة للغاية. حيث قام النظام بتفجير سيارة مفخخة أمام جامع خالد بن الوليد (جامع السهل) في بلدة رنكوس بريف دمشق وقت خروج المصلين من المساجد، معتبراً إياها صنفاً من صنوف إرهاب الدولة الممارس منذ سنتين ونصف ضد المدنيين، وفق منهجية رعب تستهدف المساجد والكنائس وغيرها من المواقع ذات الإرث الحضاري والديني والثقافي للشعوب.

2118 ... أو قرار ملزم

يعتبر القرار 2118 أول قرار ملزم من الناحية القانونية يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا لنزع السلاح الكيماوي، وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه خبر يبعث الأمل بخصوص سوريا منذ زمن طويل، ودعا الحكومة السورية إلى تنفيذ القرار دون أي تأخير. وكانت روسيا والصين قد أعاقتا استصدار ثلاثة قرارات سابقة دعمها الغرب عبر مجلس الأمن الدولي ضد النظام السوري.

من جانبه أثنى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على هذه الخطوة، وأكد على أن نجاح الجهود الدولية لا يعد مسؤولية النظام السوري وحده، بل يجب على المعارضة السورية أن تتعاون.

في حين حذر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الحكومة السورية من عدم الالتزام بالقرار وأن ذلك سيكون له «تداعيات»، لكن وزير الخارجية الروسي أوضح أن أي إجراء عقابي سيتطلب قرارا ثانيا لمجلس الأمن.

ويدين قرار مجلس الأمن استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا، لكن لا يلقي باللائمة على طرف بعينه.

وكانت موسكو قد اقترحت تفكيك الترسانة السورية من هذه الأسلحة عقب تهديد واشنطن بالقيام بإجراء عسكري ضد النظام السوري.

النظام السوري ملتزم بالقرار بشكل كامل

من جهته قال بشار الجعفري سفير النظام السوري في الأمم المتحدة ان القرار الذي اتخذه مجلس الامن للتخلص من الاسلحة الكيماوية السورية يغطي معظم مخاوف الحكومة السورية، مضيفاً أن الحكومة السورية «ملتزمة بشكل كامل» بحضور مؤتمر مقترح للسلام في جنيف في تشرين الثاني لانهاء الحرب الاهلية السورية، وأنه يتعين أيضا على الدول التي تساعد مقاتلي المعارضة وهي تركيا والسعودية وفرنسا وقطر والولايات المتحدة ان تلتزم بقرار مجلس الامن.

مفتشو الكيماوي سيحققون في الاتجاهين

يحقق مفتشو الأسلحة الكيماوية التابعون للأمم المتحدة في سوريا في سبع حالات استخدام مزعوم لأسلحة كيماوية أو بيولوجية من بينها ثلاث حوادث قرب دمشق بعد هجوم 21 آب.

وذكر بيان من الأمم المتحدة في دمشق الجمعة الماضية أنه من المتوقع أن ينتهي الفريق من عمله في سوريا يوم الاثنين وانه يعكف على اعداد تقرير شامل يأمل الانتهاء منه بنهاية تشرين الأول من المنتظر أن يورد مزيدا من التفاصيل عن هجوم 21 آب الذي قالوا بالفعل إنه تضمن استخدام غاز السارين.

وقالت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون إن التقرير الأولي أظهر ان النظام السوري كان وراء الهجوم الذي قتل فيه مئات الاشخاص الأمر الذي نفاه النظام وألقى بالمسؤولية عنه على المعارضين.

وشملت الوقائع كذلك هجوما مزعوما بالسلاح الكيماوي في آذار في بلدة خان العسل حيث تقول السلطات إن مقاتلي المعارضة قتلوا 25 شخصا منهم 16 جنديا. ويقول المعارضون إن قوات الحكومة وراء الهجوم.

والواقعتان الاخريان حدثتا في وقت سابق هذا العام ووقعتا في شهر نيسان إحداهما في حي الشيخ مقصود في حلب والاخرى في بلدة سراقب في محافظة إدلب الشمالية.

وقال بيان الأمم المتحدة إن أحدث ثلاثة هجمات وقعت في البحارية وجوبر وتقع كلاهما بالقطاع الشرقي من وسط دمشق يومي 22 و24 آب وفي أشرفية صحنايا إلى الجنوب الغربي من العاصمة يوم 25 آب.

عبد القادر عبداللي

من شرفة الجيران

هل كانت تركيا مفتاح التقارب الأمريكي الصيني؟

مساء السادس والعشرين من أيلول نشرت وكالات الأنباء خبرين:

الأول (الوكالات العالمية): تقارب بين الولايات المتحدة والصين في الملف السوري.

الثاني (الوكالات التركية): مفاجأة فض عروض التسليح، عطاء منظومة الدفاع الجوي يرسو على الصين؟

علماً أن لجنة فض عروض التسليح هي الهيئة التنفيذية للصناعة الدفاعية ويرأسها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، وأعضاؤها رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، ومستشار الصناعات الدفاعية، ومن تقتضي المصلحة حضوره.

هل من علاقة بين الأمرين؟ ربما...

صحيح أن تركيا في مرحلة حرب الاستقلال قبيل التأسيس أقامت علاقات قوية من الاتحاد السوفيتي، وبقيت هذه العلاقة فترة إلا أنها كانت تتدرج في التراجع إلى أن وصلت أثناء الحرب العالمية الثانية إلى شبه القطيعة، وبعد تلك الحرب، انضمت تركيا إلى المعسكر الغربي، وكعربون لهذا الانضمام شاركت بالحرب الكورية ضد الشيوعيين، وأصبح تسليح جيشها، وتدريبه مرتبطاً بالغرب عموماً، وبحلف الناتو على وجه الخصوص. كما بقي مصدر التسليح الأساسي لتركيا الدول الغربية إضافة إلى إسرائيل التي تشترك مع الغرب بخصوصيات الأسلحة حتى أواخر القرن الماضي عندما تم اكتشاف حالات فساد كبيرة في صفقات الأسلحة مع إسرائيل، فتوقفت أغلب الصفقات.

بالتوازي مع هذا حاولت تركيا فتح باب تسليح آخر بديل لإسرائيل لأول مرة مع روسيا، ولكن إسرائيل التي طردت من الباب، عادت هذه المرة من النافذة الروسية، وبدأت تشارك الروس في إنجاز طلبيات الأسلحة التركية، وخاصة التجهيزات الإلكترونية لتلك الأسلحة بسبب تفوق إسرائيل في هذا المجال.

ولكن ماذا عن الصين؟ فعلاً مثلما أبدت الصحافة التركية دهشتها، لا بد للمراقب أن يشعر بالدهشة من رسو العطاء على صواريخ الدفاع الجوي البعيدة المدى «FD 2000» الصينية الصنع. طبعاً ستزاد الدهشة عندما نعرف الصواريخ المنافسة في تقديم عروض الأسعار!

كلنا نعلم بأن النظام السوري الصديق الحميم لروسيا يطلب من هذا البلد منذ فترة طويلة صواريخ «S 300» ونعلم أيضاً بالمماطلة الروسية، وتارة سنعطي وتارة لن نعطي، ومرة دُفع الثمن، ومرة أخرى لم يُدفع... إلخ. ولكن ماذا لو عرفنا بأن روسيا قدمت في عرضها منظومة دفاع جوي طويل المدى مؤلفة من «S 300» و«S 400» لتركيا؟ وكانت تنافس الصينية؟ ما يزيد الدهشة أكثر أن بين الشركات المشاركة بالعروض باتريوت الأمريكية، وشركة «Samp T» الفرنسية الإيطالية المشتركة!

مدى الصواريخ الصينية مئة كيلو متر، وتضرب هدفها على علو ألفي متر، والبطارية مجهزة بصاروخين أو ستة. بينما صواريخ «S 400» الروسية ذات مدى يصل إلى أربعمائة كيلو متر، ويطلق على اثني عشر هدفاً في آن واحد، وكما هو معروف بأن مدى صاروخ باتريوت سبعين كيلو متراً ولكنه يمتاز بخصوصية أنه مضاد للصواريخ البالستية... لن أدخل بالمميزات الفنية والتعبوية لكل سلاح أكثر من هذا، فهذا من اختصاص العسكريين، ولأن الهدف هنا الإضاءة على نوعيات الدفاعات الجوية المقدمة في العروض فقط، ولكن أليس مدهشاً أن يُفتح باب التسلح التركي على الصين وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، وتستطيع شراء السلاح الذي تريد من الدولة الغربية التي تريد، وكانت قد حصلت سابقاً على امتياز صناعة طائرات «F 16» الأمريكية، ودبابات «بانتر» الألمانية وهي الأفضل عالمياً؟

هل هناك علاقة بين الانفتاح العسكري التركي على الصين، والبيان المشترك الأمريكي الصيني الذي أعلن عنه في الساعات نفسها تقريباً؟

من المعروف أن أي موقف سياسي له ثمن، وإذا كان قد تحقق تقارب معين بين الولايات المتحدة والصين في هذا المضمار فما هو الثمن؟ أليس من الممكن أن يكون الثمن قد دفعته تركيا؟

إن التوقيت والمفاجأة يوحيان بأن شيئاً ما قد تم.

لقد أصبح الوضع السوري يشكل خطراً على الجميع بعد أن أسفرت التنظيمات الإسلامية المتطرفة عن أنيابها، وتجاوزت تصرفاتها في سوريا تهديم تمثالي بوذا في أفغانستان. ومن المسلّم به أن الشعب السوري لا يتقبل هذا التطرف الأعمى، وقد شعر الجميع بهذا من خلال ارتفاع الأصوات ضد التطرف، وبات على العالم إيجاد مخرج ما للحيلولة دون سيطرة تلك الجماعات.

لعل تأكيد الأمر لن يكون بعيداً، فتصرفات الصين خلال الأسابيع القادمة ستكون خير ترجمان على موقفها، وسنرى جميعاً ما إذا كانت هناك صفقة ما تم تمريرها، وهي بكل الأحوال لن تكون تحت الطاولة...

القوى الثورية تشكل هيئة قضائية شرعية خاصة بمجزرة «المدومة» لدرء الفتنة

خاص – صدى الشام

حشدت حركة أحرار الشام الإسلامية قواتها مدعومة بالدبابات شرق جرجناز وأقامت الحواجز لاقتحام منطقة العشائر شرق معرة النعمان الأسبوع الماضي ووصل التوتر بينها وبين العشائر ذروته بعد قيام أبناء قرية المدومة بأسر أربعة من عناصرها لاتهام الحركة بارتكاب مجزرة المدومة في 26 آب والتي راح ضحيتها عائلات بأكملها ولا يزال /3/ من أصل /5/ مفقودين من أبناء القرية منذ ذلك الحين في عداد المفقودين.

وكادت الأوضاع تنفلت بشكل كامل بعد إعطاء الحركة الوسطاء مهلة حتى صباح اليوم التالي الأمر الذي قابلته العشائر بحشد قواتها في الطرف المقابل وهي المرة الأولى التي تجيش فيها المنطقة الشديدة التسليح ضد جهة غير النظام ليتم الاتفاق بمساع من العقلاء عبر تشكيل هيئة قضائية شرعية أمنية خاصة بالمجزرة وتعتبر الهيئة مخولة من جميع الأطراف الثورية والعشائرية بالتحقيق والمساءلة مع أي شخص يعتقد أن له صلة بالجريمة.

ونص الاتفاق على تشكيل محكمة شرعية خاصة مكونة من /7/ رجل دين، /3/ منهم من طرف العشائر و/3/ من حركة أحرار الشام الإسلامية كطرف معني آخر بالمجزرة، ويعين شيخ مرجح من قبل شهداء سوريا وأحفاد الرسول كطرف حيادي في القضية.

وقد جاء الاتفاق نتيجة تدخل هيئة الأركان ممثلة برئيس المجلس العسكري في إدلب العقيد عفيف سليمان وشهداء سوريا بقيادة جمال معروف وأحفاد الرسول ممثلة بمثقال العبدالله، عقب مساع حثيثة من الجهات العشائرية الثورية بقيادة الأمير عبد الرزاق صفوك عبد الرزاق رئيس اتحاد عشائر سوريا والأمير صخر غازي الشايش قائد لواء ملوك البر لدرء الفتنة.

وأكد جمال معروف استنكاره للجريمة وإدانة تكتله لها منذ حدوثها وقيامه بتشكيل لجان سرية للتحقيق ومعرفة الأشخاص الذين ارتكبوها، مبينا أنه ضد الفتنة وعندما أراد الأحرار مداهمة المنطقة قام شهداء سوريا بتجهيز المقاتلين والتواصل معهم للاحتكام للشرع وأن الشهداء سيحاربون من لا يحتكم له.

مضيفاً نتمنى أن يرضخ الفريقان للشرع وفي حال عدم الالتزام جاهزون للقصاص العادل بالتعاون مع الشرفاء الذين عاهدوا الله بالقصاص من كل مجرم ظالم.

ثوار العشائر إلى جانب القصاص من المجرمين

من جانبه أبدى رئيس اتحاد عشائر سوريا تحفظه عن اتهام أي طرف قائلا سنستمر بالتحقيق وتزويد الهيئة الشرعية بكل الأدلة وجاهزون للقصاص العادل من المجرمين، معرباً عن استغراب أبناء العشائر وتفاجأهم بالمجزرة كونها منطقة محررة وهي المرة الأولى التي تأتي مجموعة وتقتل الأطفال والنساء والرجال فيها غير النظام، باستخدام كواتم الصوت وبدم بارد.

وأكد على أهمية الثوار م ترك أي ودورهم في ضبط الوضع وعدم ترك أي ردت فعل تحدث كي لا تنجر المنطقة إلى كارثة يصعب السيطرة عليها، مبيناً أنه لا يمكن اتهام أحرار الشام أو أي فصيل بالجريمة دون وجود الدليل القاطع وهو ما ستعمل اللجنة على إيجاده.

من جهته، قال الأمير مرشد ذعار العبد الرزاق رئيس مجلس الشورى في الاتحاد إنه لا يستبعد وجود يد للنظام فيها لاستبعاد المنطقة عن الثورة وتحييدها بثقلها الثوري، مضيفاً إذا توصلت اللجنة للمجرمين والقصاص العادل منهم حينها تدرأ الفتنة وتمنى على اللجنة شد الهمة لتبيان الحقيقة وإبعاد الفتنة عن المنطقة.

جهاز الشرطة في دير الزور ما زال في طور الإنشاء بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الجرائم والحوادث في المدينة

غيث الأحمد

بعد أكثر من 500 يوم على سيطرت كتائب الجيش الحر على معظم أحياء مدينة دير الزور أصبح هناك واجب توفير جميع المرافق الأمنية للمدنيين وذلك بعد انتشار السلاح بين أوساط المدنيين وأصبحت لغة السلاح هي الأقوى، لذلك كثرت حوادث سرقة المنازل والمحال التجارية بالإضافة إلى سرقة مؤسسات الدولة، إلى حين تشكيل الهيئة الشرعية بدير الزور التي حدّت بعض الشيء من السرقة ولاقت دعماً من أغلب الألوية والكتائب في المدينة.

ولكن بعد تحرير أجزاء جديدة من المدينة وعودة عدد كبير من الأهالي بالإضافة إلى عدم رضوخ بعض الفصائل المسلحة إلى قرار الهيئة الشرعية وارتكابها ببعض عمليات الاعتقال العشوائي، والاقتتال بالسلاح الناري بين المدنيين مع كتائب أخرى لم تعد الهيئة الشرعية قادرة على ضبط الأمن ومحاسبة الجميع.

كما حدثت العديد من الجرائم داخل المدينة التي كان لها وقع كبير على المدنيين ومنها قتل المواطن ياسين عفين السلامة الملقب (قصاب الأكابر) بعد اعتقاله من قبل عناصر المجلس العسكري بمدينة دير الزور بتاريخ 15-8-2012 من أمام محله صباحاً ليسلم إلى أهله عصراً ميتاً، وادعت عناصر المجلس العسكري أن أحد قناصي النظام قام بقتله.

وكذلك قتل المواطن خالد المضحي تحت التعذيب على يد عناصر إحدى الكتائب التي تفرقت فيما بعد في كتائب أخرى، وتم اعتقال المضحي من أمام منزله في حي الجبيلة ليظهر بعد عدة أيام ميتاً في 12-8-2012 وأثار التعذيب ظاهرة عليه، ويذكر أن المغدور تم اعتقاله من قبل عناصر الكتيبة بسبب مشادات كلامية بينه وبينهم كانت قد حصلت قبل فترة، بالإضافة إلى قتل الشاب راشد سعيد العلي تحت التعذيب على يد عناصر مجهولة تدعي أنها من الهيئة الشرعية والقضائية بدير الزور بتاريخ 6-9-2013.

ولهذا يطالب عدد كبير من أبناء مدينة دير الزور المجلس المحلي والجهات الداعمة بتفعيل دور جهاز الشرطة التابع للهيئة الشرعية والقضائية بدير الزور وتكون مهمة هذا الجهاز هو ضبط الأمن والمحافظة على ممتلكات المدنيين والأملاك العامة.

صدى الشام التقت العديد من المواطنين داخل مدينة دير الزور للتعرف على أراءهم بما يخص تفعيل دور جهاز الشرطة في المدينة فيقول معاذ الحاج سليمان أحد سكان مدينة دير الزور إن مدينة دير الزور منذ سيطرت كتائب الجيش الحر عليها لم تنعم بيوم واحد من الأمان حيث أن المدينة أصبحت موحشة بسبب نزوح الأهالي وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة من جهة والقذائف والصواريخ التي تنهال علينا من جهة أخرى، ولكن مع طول المدة الزمنية للنزوح وترك المدينة دون جهة مسؤولة عن ضبط أمنها أدى إلى انتشار اللصوص والمجرمين.

مضيفاً أن تفعيل دور جهاز الشرطة داخل مدينة دير الزور بشكل أفضل أصبح ضرورياً جداً، بما يقارب 100 عنصر بعتادهم الكامل على أقل تقدير، وأن مهمة جهاز الشرطة ستكون حماية المدنيين والمنشئات المدنية والمنشئات الحكومية بالإضافة إلى حماية القضاء المتمثل بالهيئة الشرعية.

ومن وجهة نظر عبد الناصر (مدني أخر) أن تواجد الجيش الحر داخل المدينة وبين المدنيين أصبح يسبب العديد من المشاكل بسبب انتشار السلاح بشكل كبير حيث أنه لم يعد يشعر المدنيين العزل بالأمان والطمأنينة، مضيفاً أن هناك بعض اللصوص انتحلوا شخصية الجيش الحر وسرقوا المنازل والمنشئات الحكومية.

أما أبو عبد الله فيقول إن جهاز الشرطة الجديد يجب أن يكون بطريقة حضارية وعصرية، ويجب أن تكون هذه المنظومة تحت سلطة تشرف على عملها وتنظمه من خلال قوانين محددة، بالإضافة إلى وضع الجميع تحت سلطة القانون دون وجود حصانة لأحد.

من جهته يقول القاضي في الهيئة الشرعية والقضائية بدير الزور حسين البسيس « إن جهاز الشرطة موجود منذ فترة وجيزة في المدينة، ويشرف عليه أحد أعضاء الهيئة الشرعية والقضائية بدير الزور، ولكن مازال في مرحلة التأسيس ولا يتجاوز عددهم الخمسين عنصر ولهم أربع حواجز داخل المدينة، وينقص هذا الجهاز العتاد والمعدات اللازمة بالإضافة إلى الرواتب الشهرية للقيام بمهامهم على أكمل وجه، مضيفاً أن مهمة هذا الجهاز في الفترة الحالية البحث عن المجرمين المطلوبين للهيئة الشرعية، بالإضافة إلى عناصر الجيش الوطني التابع للنظام واللذين تغلغلوا بشكل كبير في الفترة الأخيرة داخل المدينة ، بالإضافة إلى منع سرقة ممتلكات المدنيين وإخراجها من المدينة لبيعها.

وأوضح البسيس أن الهيئة الشرعية تعمل على تطوير عمل جهاز الشرطة في دير الزور ولكن لم يتم دعم هذا الجهاز من جهة مسؤولة، على الرغم من تقديم خطة كاملة عن المشروع للمجلس المحلي وللائتلاف الوطني ولكن لم يصلنا الرد حتى الآن، مبيناً أنه في حال تطوير الجهاز سيكون مهمة العناصر داخل المدينة حماية الأمن العام بالإضافة إلى ممتلكات المدنيين والحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة.

وأشار القاضي في الهيئة الشرعية والقضائية بدير الزور أن جهاز الشرطة يستطيع اعتقال أي شخص مشتبه به ولكن يجب تقديمه للهيئة الشرعية بعد 24 ساعة فقط، وإن كان لابد من تمديد فترة التحقيق يجب أخذ الموافقة من الهيئة الشرعية.

جيوستراتيجيا

*حمزة المصطفى

قرار مجلس الأمن وتشظيات الجهاد العالمي: إعادة تأهيل الأسد

بعد مشاورات استمرت ثلاثة أسابيع توصل الجانبان الأميركي والروسي إلى اتفاق على مشروع قرار لتحديد أليات وترتيبات نزع السلاح الكيماوي أقره المجلس بإجماع كامل أعضاءه فجر السبت 28 أيلول/ سبتمبر 2013.

ترجم هذا القرار معادلة (رابح – رابح، win-win) لأميركا التي حققت هدفها بنزع السلاح الكيماوي (الخط الأحمر)، ولروسيا التي أعادت نقاشات القضية السورية من جديد إلى أروقة مجلس الأمن، وهو «الساحة» التي تتقن فيها دورها باعتبارها قوة إقليمية كبرى. وتستطيع من خلاله أن تكون بمنزلة « الند/ المعادل» للقوة العظمى في العالم وهي الولايات المتحدة.

لقد أوضحت مسألة الكيماوي هذه الحقيقة، فروسيا التي نَظر كثير من (المتسرعين) لعودتها كقوة عظمى على الساحة الدوليّة وجدت نفسها عاجزة كليًا عن الفعل، عندما لوحت الولايات المتحدة جديًا باستخدام القوة. الأمر الذي دفعها إلى إجبار النظام السوري على تقديم تنازلات كبرى بغية إعادة مسار الأزمة إلى ما قبل الكيماوي. فمن خلال مجلس الأمن تستطيع روسيا أن تظهر «تحديًا شكليًا» للغرب تستطيع من خلاله توجيه رسائل إلى الرأي العام الروسي، والعالمي أيضًا أن (روسيا/ بوتين) استعادت مجدها وسطوتها كقطب في النظام الدولي، وأن نظام « الأحادية القطبية» أصبح من الماضي. ويجدر الإشارة إلى أن هذه المصطلحات كانت حاضرة في كلمة وزير الخارجية الروسي فلاديمير بوتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بالعودة إلى تداعيات قرار مجلس الأمن، فقد كان الشعب السوريّ المظلوم أبرز الخاسرين منه، واستطاع النظام تحقيق اختراق لجهة تثبت الاعتراف بشرعيته داخل المنظمة الدولية، التي سحبت منه الشرعية بشكل غير مباشر من خلال ثلاثة قرارات صوتت عليها الجمعية العامة خلال العام الماضي.

لقد أصبح النظام بموجب هذا القرار طرفًا شرعيًا في معاهدة وقع عليها، وأبدى استعداده لتنفيذها وتطبيقها. وبالتالي فإن التواصل الدولي معه، والذي انقطع أواخر عام 2012 عاد من جديد تحت ستار « مسألة الكيماوي». وهذا بنظر النظام «انتصار كبيرة»، لأنه ومنذ وصول الأسد الأب إلى السلطة ربط وجوده وشرعيته بالاعتراف الدولي فيه وبدوره « الوظيفي» كعامل استقرار ينجم عن غيابه أزمات بنيوية في ملفات أساسية في الشرق الأوسط، وأبرزها الصراع مع اسرائيل المستفيد الأكبر من تدمير الكيماوي ليس مخافة من قيام الأسد باستخدامه ضدها (هي على قناعة أنه لن يفعل ذلك)، بل لحرمان أي حكم مستقبلي من هذا السلاح المكافئ لسلاحها النووي.

عامل أخر ساعد، ويساعد النظام على إعادة تأهيل نفسه دوليًا يتمثل في الحركات الجهادية المتطرفة ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فعلى سبيل المثال تعتبر مدينة الرقة مثالاً شارحًا يمكن أن يقدمه النظام على طبق من ذهب للغرب والدول الأخرى، يبرهن من خلاله على أن البديل من «ديكتاتوريته الحداثية» هو «ديكتاتورية الجهاديين» الذين يشكلون خطرًا على اميركا والغرب. ومع اتساع سيطرتها على مناطق جديدة تقدم (داعش) ومثيلاتها ما عجز النظام على الحصول عليه خلال عامين من انطلاق الثورة. بمعنى تحويل اتجاهات الرأي العام العالمي لهذه الثورة من انتفاضة ضد الاستبداد، إلى انتفاضة جهادية لقتل «الأقليات» وإقامة الخلافة.

الأخطر في موضوع الجهاديين أن يتم التعامل مع سوريّة على أنها ساحة «مصدرة» للجهاديين في العالم. وبالتالي نخرج من إطار الحركات الإقليمية إلى « الجهاد العالمي»، وهنا يصبح أي طرف يساعد في القضاء على هؤلاء الجهاديين هو «حليف» تعطى له الشرعية ويكون مؤهلاً للحكم. هذه المسألة خطيرة جدًا، حيث أصبحت مطروحة في كتابات وتقارير مراكز الأبحاث الغربية. ويجدر الإشارة أن اتهامات أوليّة وجهت إلى « سوريين» بالوقوف وراء اقتحام المركز التجاري في العاصمة الكينية (نيروبي).

تحصل هذه التحولات الخطيرة على الثورة في وقت تنهار فيه الأطر المعارضة السوريّة، ويزداد التشتت والانقسام في بينها، وتتسع الهوة بينها وبين الداخل، وتنعدم الاستراتيجيات. الأمر الذي قد يضعنا أمام مصير سيء مالم يتم تدارك هذه المعطيات.

*باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

جنيف قادم والمكون العسكري يتحطم

عمّار الأحمد

لم تعمل مرة واحدة الإمبرياليات لصالح الثورة، ومن الغباء بمكان الاعتقاد بغير ذلك، ولكن ومع الاجتماع الأخير للأمم المتحدة ومجلس الأمن في 26 أيلول، وما جرى من توافقات أمريكية وإيرانية وروسية وفرنسية، فإن معطىً جديداً يتقدم؛ يتقدم باتجاه جنيف وكيفية تسليم الكيماوي والنووي الإيراني، وبداية حل في الأسابيع القادمة. يدفع نحو ذلك، تطور وضع المكون العسكري نحو تشظيات واقتتال بين مكوناته، تقودها داعش ضد الثورة وضد الجيش الحر، وكان الرد على ذلك تصعيد التنديد الإعلامي بداعش من جهة، التي ترفض الائتلاف الوطني والجيش الحر، وتصرّ على خلافة إسلامية وموالاة من الكتائب. ولكن الرد عليها جاء عبر تشكيل جديد -بيان الكتائب الرافضة للائتلاف الوطني ولحكومته- من كتائبَ بعضُ أقسامها محسوبة على الائتلاف؛ وأبرز تشكيلاتها جبهة النصرة، وبسياق واضح أنه لا الائتلاف الوطني ولا الجيش الحر يمثل الثورة ولا داعش، وبالتالي هناك بداية جديدة لاقتتال كارثي بالمناطق المحررة، ولضبطها وبناء سلطة على أراضيها بالخضوع حصراً لمشيئة المجموعات الجهادية، وهناك من بدأ يرشح اسماً جديداً كبديل عن الجيش الحر وهو «جيش محمد»، كتصعيد ضد داعش وخشية من تأسلمها الزائد، ورغبة في طرحها بالضد من ملامح ليبرالية يمكن للائتلاف أن يعززها عبر تحالفه مع الأمريكان والفرنسيين، ولا سيما أنه جرى تسويق فكرة جيش «وطني» ومدعوم أمريكيا لمواجهة المجموعات الجهادية؛ بالتالي هناك بدايات لتحطيم الجيش الحر ليتشظى لصالح مجموعات متنافسة في الإيديولوجية الدينية والوطنية، تتقاسم الأرض المحررة؛ وربما يكون كل ذلك بمثابة ضغط إضافي على الائتلاف والجيش الحر، ليكونا أكثر حزماً بما يخص تمثيل الثورة، وعدم الارتماء بأحضان الروس والأمريكان والخضوع لأية تسوية وبرعاية روسية إيرانية. ومن هنا قام مجموعة ضباط ويتجاوز عددهم المئة من ضباط الجيش الحر بإصدار بيان تحذيري للائتلاف يحذر من الموافقة على أية تسوية تكون إيران شريكة فيها. طبعاً قد يدفع النظام بقوى لرفض ذلك، وقد يدفع الإخوان بقوى لهذه الغاية بالتحديد.

يقع على الائتلاف التنبه إلى أن من منع الوصول إلى حل سياسي منذ جنيف الأول، هو اختلاف مصالح الدول العظمى وعدم استخدام النظام لكل أسلحته؛ ولكن وبحدوث ذلك التوافق كما أشرنا أعلاه، وبنفاذ إمكانية استخدام الكيماوي، وفشل القوى الطائفية المستخدمة من قبل النظام، وتوسع الأرض المحررة، يصبح الحل ضرورة للنظام، كما أنه ضرورة للشعب، وبالتالي لا يمكن الترحيب بأية تسوية؛ كما يفترض الوضع التخلص من ممارسات وسلوكيات السياسات المتبعة والقائمة على الخفة والتبعية للأمريكان وحسب الطلب، والتقدم ببرنامج واضح يشمل كافة بنى المجتمع والدولة والوقوف عنده، أقلها أن يكون ذلك في العلن، وترك كل أشكال المساومة لعالم الخفاء، ولكن دون التفريط بذلك البرنامج، وعدم الإذعان للمجموعات الجهادية، وتقديم طرح واضح لدور الكتائب العسكرية، والعمل على إغلاق منافذ الدعم المالي والسياسي المشتت والعشوائي؛ القيام بذلك ربما سيعيد للائتلاف ولربما للسياسة بالعموم دوراً في المناطق المحررة.

وبالوقت عينه، ما لم يتدخل الشعب والمنظمات السياسية والمدنية ومختلف أشكال النشاط العملي، في المناطق المحررة، للإعلاء من شأن سلطة الشعب، والعمل معها، من أجل سلطة تمثل الشعب فعلاً، وتبعد كل أشكال السلطات العسكرية، التابعة للمجموعات الجهادية أو للجيش الحر، فإن الجهادية ستتوسع، وستحاول فرض سلطاتها بشكل مستمر على مناطق جديدة.

لا تستطيع الدول الامبريالية، وهي تعرف بدقة ضعف النظام الآن، وتقدم المجموعات الجهادية بشكل مستمر، وخطر ذلك على الإقليم برمته، وعلى إسرائيل. أقول لا تستطيع الصمت، وبالتالي لديها كل الأسباب لعقد صفقة جنيف الجديد. الثورة معنية بالتقدم بعيداً عن الصراعات بين المجموعات الجهادية وعن الصراعات بين القوى السياسية المشكلة للائتلاف أو الهيئة أو القوى الكردية؛ وطبعاً لا نستثني دورها، ونصرّ على ضرورة تطوره سيما وأن المشكلات تتعقد كثيراً، وتتداخل على كافة المستويات بدءاً من الاقتصادي، وصولاً إلى السياسي، مروراً بالطائفي والمناطقي والقومي. أقول الثورة معنية بتشكيل هيئات جديدة؛ فإن تلمست القوى الجهادية ضعف الائتلاف وحكومته، ومحاولات داعش للتمدد، فإن على قوى الثورة الشعبية الوطنية وعلى اختلاف أشكالها، العمل على مختلف الأشكال من أجل تمثيل الشعب وتمثيل مطالبه، والعمل على مهمات واقعية تلبي حاجات الناس في مختلف مناطق سورية؛ الناس منتظرة لأي جديد حقيقي، ولا تنتظر ثرثرات فارغة، أو أفعالاً سياسية للتكسب السياسي، وهي تئن تحت تحكّم المجموعات الجهادية، وتحت الجيش الحر، وتعرف الكثير عن فشل الائتلاف الوطني، ولكنها كذلك وقبل كل ذلك ترفض النظام، ولن تخضع له ثانية، وبالتالي هناك أرض حقيقية للسياسة ولبرامج اقتصادية وسياسية وثقافية وتعليمية تلبي احتياجات الناس. طبعاً لن تفهم ذلك الأوساط القريبة من الائتلاف، وسيبقى يعنيها فقط الثرثرة السياسية، ودعم بعض المشاريع الصغيرة، لإغلاق أفواه النقاد.

إذن هناك خوف من اقتتال بين الكتائب عنيف وكارثي، وقد يستفيد منه النظام ويستعيد مناطق معينة تساعده في فرض بعض شروطه على طاولة المفاوضات، وهناك خوف من نزعة إسلامية متشددة أكثر فأكثر سيما وأن سوق التأسلم تقوده داعش من جهة والنصرة ومن يواليها من جهة، والإخوان المسلمون من جهة ثالثة، وهناك تسويف لم ينته بعد من قبل تشكيلات الائتلاف الوطني، عدا عن دعم إقليمي لكل هذه التشكيلات لإبقاء تأثيرها فاعلاً في مجريات الصراع اليومي وعلى طاولة التفاوض وما ستفضي إليه.

لا ينقذ الثورة ويعيدها لمجدها الشعبي الوطني ويعيد الناس إليها، إلا قوى سياسة جديدة، محملة ببرنامج شعبي وطني؛ ربما لم يتبلور هذا الأمر حالياً، ولكنه سيظهر مع تفاقم المشكلات؛ التاريخ لا يرحم المتاجرين بقضايا الشعب، وقضايا الشعب تتطلب الآن برنامجاً للحل، سيما وأن الصفقات تعقد الآن، في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن الدولي وفي الدول الإقليمية. إذن هناك ضرورة لتدخل السوريين في حل قضيتهم، بعد أن تركت، ولأسباب متعددة، بين دول الإقليم وبين الإمبرياليات العالمية، ومشمول فيها حُكْماً كل من روسيا والصين.

عن الاعتقالات التعسفية وأفق حرية التعبير

رانيا مصطفى

اعتقل الشاب يحيى منذ عام من قبل الأمن العسكري على أحد الحواجز في حمص، أثناء ذهابه للاستكتاب على امتحانات الشهادة الثانوية، وسبب اعتقاله فقط أنه من سكان الخالدية، دون أن يتمكن أهله من معرفة مكانه، ثم ليعلموا بعد عام أنه قتل في إحدى معتقلات دمشق. وبالمثل يتبلغ أهل سامي، وهو أب لولدين، من قبل الأمن العسكري، أنه مات، دون أن يتمكنوا من استلام جثته، وذلك بعد شهرين من اختفائه، وكان سبب اعتقاله أنه «تلاسَنَ» مع أحد الحواجز أثناء تفتيش سيارته. وهناك آلاف من الحالات المماثلة للاعتقالات العشوائية، والتي يدفع أهالي المعتقلين مبالغ كبيرة في كل معتقل لدى السؤال عن وجود أبنائهم فيها. فقد تجاوز عدد المعتقلين في سجون النظام السوري حد المئتي ألف معتقل؛ وتُظهر أساليب الاعتقال المتبعة أنه أطلقت أيادي الأفرع الأمنية كيفما تشاء ودون ضوابط محددة، ولا يبدو أن الغرض منها سوى استمرار التخويف والتضييق الأمني؛ فما عدا المخابرات الجوية المختصة غالباً بمعتقلي الإغاثة الطبية والمالية وحمل السلاح، فإن بقية الأجهزة الأمنية يحكم عملها آلية بيروقراطية، مثلها مثل أية مؤسسة حكومية إدارية، حيث تعاقب الدورية التي تؤمر بالخروج إلى منطقة حين تعود دون معتقلين، ومنهم من تكون صدفة مروره على هذا الحاجز في هذا الوقت هي ما أدت إلى اعتقاله، وأن مكان تولده أو إقامته يعود إلى إحدى المناطق الثائرة، وهنا قد «تُلزَق» به أبشع التهم، وقد يحال إلى محكمة الإرهاب، وقد يصفى في السجن. وهنا تكثر حالات النصب والرشوى والاستغلال، التي يمارسها المحامون والقضاة على أهالي المعتقلين، لإخراج أولادهم، أو تخفيف حكمهم.

وقبل الثورة سادت لدى الشعب السوري، طيلة عقود حكم القمع والاستبداد، ثقافة التخويف من الاعتقال، حيث تكتظ السجون السورية بآلاف معتقلي الرأي والسياسة، ومنهم من لا يُعرف مصيره في تلك السجون؛ حيث تنسج الحكايات والأساطير عن درجة التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون، والتي بعضها حدث بالفعل، وبعضها الآخر أشاعته المخابرات السورية عمداً، لإبقاء الشعب في خوف دائم؛ وليس ذلك فحسب، بل أشاعت تلك المخابرات قصصاً عن قدراتها الذكية في اختلاس السمع والقدرة على قراءة الأفكار. وساهم ذلك في الترويج لمزيد من التخويف، وفي مراقبة ذاتية تتمثل في التحذير من الانزلاق في حرية التعبير وتجاوز «الخطوط الحمراء».

ثقافة التخويف السائدة تلك تغيرت لدى شرائح لا بأس بها من البيئات التي ثارت، بعد أن ضاقت الأحوال بالجيل الشاب خصوصاً، حيث اشتد الفقر، وانعدمت أسباب الثقة بالمستقبل، مما جعل الحياة تستوي مع الموت لديهم، وكُسِر حاجز الخوف، ليكتشفوا أوهْامَ قدرات النظام الخارقة وذكائه، وأنه هو الضعيف الخائف والذي يتبع أسلوب القتل والاعتقال الهمجي والعشوائي بقصد الترهيب والردع لا أكثر. حيث باتت مراكز الاعتقال القديمة، والأخرى المستحدثة، تغص بالمعتقلين السياسيين، وبتهم عشوائية، وغالباً ما تجد مهاجع بطول خمسة أمتار، وعرض أربعة، تحوي أكثر من خمسين سجين، معظمهم يتلقون التعذيب الهمجي والعشوائي، وكل يوم يقضي بعضهم نحبه في السجن، إما تحت التعذيب، أو بسبب سوء الأوضاع الصحية وعدم تلقي العلاج اللازم.

وقضية المعتقلين والمغيبين هي من الملفات الحساسة والتي تتصدر أولوية اهتمامات الشعب السوري حالياً. وكان معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف السابق، قد أطلق مبادرة سقفها هو الإفراج عن المعتقلين، والتي لم تناقش لعدم عمليتها، لكن اللافت يومها أنها لاقت ترحيباً من الشعب السوري، خاصة في المناطق الثائرة والمحررة، ما يؤكد أهمية وأولوية هذا الملف لدى الشعب. فيما تغيب قضية المعتقلين عن مآرب المعارضة السياسية، والتي تزاود على الشعب بأن لها أهدافاً تتجاوز ذلك، وهي إسقاط النظام، وهي هنا تريد ذلك من أجل أن تكون بديلاً عنه في الحكم، وفي النهب!، تحت مسمى «ديمقراطية»، ديمقراطية ضعيفة تمكن المعارضة من الانفراد في الحكم بها، دون مشاركة من الشعب، سوى في اختيارها، ودون أن تكون معنية بما يريده من مطالب اجتماعية واقتصادية وإنسانية. تلك المعارضة التي بدأت تحابي جماعات متطرفة دخيلة على الثورة السورية، ولم تُدِن الانتهاكات التي تقوم بها، والتي هي من جنس انتهاكات النظام، كالقتل والاعتقال التعسفي، والذي تمارسه تلك الجماعات باسم الدين، في المناطق التي يحررها الجيش الحر، والواضح أن خطر تلك الجماعات على الثورة بات واضحاً، خاصة دولة العراق والشام الإسلامية، والتي باتت تلاقي رفضاً شعبياً واضحاً في المناطق التي استطاعت النفوذ إليها.

ومنذ بدء الثورة، تصاعد عمل المنظمات الحقوقية والإنسانية في ملف المعتقلين، حيث تقوم هذه المنظمات بأعمال تتعلق بالتوثيق والإحصاء، وهي تجيد ذلك، على الرغم من صعوبة التواصل مع الداخل المنكوب، لكن دورها في القدرة على التأثير وإيقاف الاعتقال والقتل يكاد يكون معدوماً، على الرغم من كثرتها ومن الدعم المقدم لها عالمياً. ولا يبدو أن هناك أمل كبير وفائدة تذكر من الاعتماد على هذه المنظمات في الإفراج عن المعتقلين، إذ أن قدرتها على الضغط في مؤسسات المجتمع الدولي ضعيفة، كما أنه ليس لديها القدرة على حشد الشعوب في العالم للتأثير على حكومات العالم للضغط على النظام وإطلاق سراح سجناء الرأي؛ خاصة في ظل أثر المؤسسات الإعلامية والتربوية والثقافية حول العالم، والتي تملكها أو تمولها المافيات التجارية المسيطرة على المراكز الإمبريالية، وهم أصحاب الشركات العابرة للقارات، الذين مصالحهم تتنافى بالضرورة مع ثورات العدالة الاجتماعية وحرية التعبير والديمقراطية الأوسع التي تحقق مشاركة الشعب في الحكم وسن التشريعات.

بقاء النظام إلى هذه اللحظة يشكل كارثة حقيقية بالنسبة للمعتقلين ولذويهم، سيما وأنه جرح مفتوح منذ بداية الثورة؛ ولأن لحظة نهاية النظام غير واضحة بدقة، فإنه يقع على كافة القوى السياسية والمعنيين بهذه القضية الاستمرار في طرحها في مختلف المنابر السياسية والإعلامية والحقوقية، باعتبارها قضية حياة أو موت لأشخاص عزل، يقبعون في معتقلات لا يعرف عنها العالم أي شيء، ويتعرضون لمختلف أشكال الانتهاكات بدءاً من التغييب القسري إلى الاعتداء الجنسي إلى القتل تحت التعذيب.

شروق وغروب

من يمثل شعب سورية الثائر؟..

نبيل شبيب

من يمثل شعب سورية اليوم؟..

إن القول أو التصرف الفعلي الذي يوحي بأن «بقايا النظام» تمثل الشعب، أمر يدفع إلى الشكّ بعقل من يأخذ به، كما يدفع إلى اعتبار من يأخذ به «عدوا خطيرا» إذا كان يدري ويتعمّد ما يقول سيان ما هي أغراضه من ذلك.

هذا علاوة على أنّ من يقبل بذلك يرتكب جريمة تدنيس طهارة دماء الشهداء وآلام الضحايا -ليس خلال ثورة ٢٠١١م فقط- بل طوال حقبة الاستبداد والفساد منذ اللحظة الأولى لاغتصاب البعث ثم الأسرة الأسدية للسلطة اغتصابا.

ما الذي يعنيه إذن تعامل ما يسمّى «أسرة دولية» مع توقيع مثل هذا النظام على وثيقة من الوثائق الدولية» كتسليم الكيماوي أو المشاركة في جنيف ٢؟..

بالمقابل:

عند التأمّل في بعض التطورات الجارية حاليا، يصبح طرح السؤال عمّن يمثل شعب سورية ضروريا من جانب آخر، هل يمثله الائتلاف الوطني؟.. هيئة الأركان؟.. الجيش الحر؟.. التجمعات الثورية المسلحة وغير المسلحة؟.. أم ماذا؟..

لا بد من العودة إلى أصل كلمة «تمثيل الشعب» للخروج من دوامة إلقاء الكلام على عواهنه، أو الاختلاف على ما لا يفيد الاختلاف حوله بل يسبب أضرارا كبيرة.

...

السؤال: من يمثل الشعب يعني من يكتسب مشروعية التكلم والتصرف باسمه، لا سيما على مستوى العلاقات الخارجية للدولة؟..

المنطق يقول، ونصوص المواثيق الدولية أيضا تقول:

إن تمثيل الشعب تمثيلا مشروعا، صفة مكتسبة، مشروطة بانتخابات حرة نزيهة، مضمونة من حيث شروطها وإجراءات تنفيذها والالتزام بنتائجها، ألا يشوبها تزييف أو تزوير.

في جميع ذلك تفصيل، فمن مقتضياته مثلا عدم حظر الترشيح أو التصويت على أحد، وتساوي فرص حق التعبير، وضمان الرقابة الحيادية.. وهكذا، مما لا يوجد شيء منه بين أيدينا على الإطلاق.

يجب إذن عندما يدلي أحدنا بدلوه في الحديث باسم هذا الشعب ألاّ نجعل من تمثيله لعبة عبثية، حتى وإن بات العدو والصديق، وبات كثير من المخلصين من داخل صفوف الشعب وثورته وداعميها يتعاملون بقدر كبير من العبثية السياسية والقانونية مع الشعب السوري وحقه الأصيل أن يختار بنفسه من يمثله.

...

دون تفصيل طويل:

لا يحق لأي طرف أجنبي أن يعطي الشرعية لأحد ولا أن ينزعها من أحد بشأن تمثيل شعب سورية.. بما في ذلك ما يسمّى «المجتمع الدولي» فهو لا يمثل «الناخب السوري» ولا يملك حق الوصاية عليه. وبالتالي:

(١) من العبث استخدام تعبير «نزع الشرعية» أو «إعطاء الشرعية» لوصف موقف هذه الدولة أو تلك وهذه المنظمة الدولية أو تلك، من بقايا النظام أو من أي جهة «سورية» سواه، إنما يقتصر ذلك الموقف الأجنبي على أمر واحد: نريد التعامل مع هذا الطرف أو ذاك.. وهذه «الإرادة الأجنبية» تتوافق أحيانا مع إحدى مصالح شعب سورية وغالبا ما تتناقض مع معظمها.

(٢) لا قيمة لإعلان دول «أجنبية» نزع الشرعية عن نظام أسدي، فهو لم يكتسب الشرعية من قبل إطلاقا، ويظهر بالمقابل العبث «الأجنبي» الخطير عند إقدام تلك الدول نفسها على أخذ موافقته أو توقيعه على قرار مصيري سياديّ من قبيل تسليم السلاح الكيمياوي، وهو -بغض النظر عن تجريم تصنيعه واستخدامه- ملك الشعب والدولة وليس ملك أي نظام، لا سيما ما يوجد الآن على بحر من الدماء والأشلاء والآلام..

(٣) وينطبق ذلك العبث على مسلسلات مؤتمر جنيف ٢ وهل ينعقد بحضور «من يمثل شعب سورية» أم لا، سيان في ذلك من يحضر، فلن يوجد فيه أحدا اكتسب شرعية انتخابية قويمة.

...

دون تفصيل طويل أيضا:

عدم وجود من يمثل الشعب حقا، لا يعني رفض العمل لخدمة ثورته وإرادته ودعم ذلك دوليا.. ويمكن التنافس حول ذلك، ولكن ليس «الصراع» على وضع عنوان المشروعية عليه دون أساس.. ولا ضرورة.

إن الثورة الشعبية تعني استعادة الشعب الثائر حقه الأصيل بالعمل من أجل أهدافه ومصالحه، لغياب من يمثله تمثيلا مشروعا عبر سلطة حاكمة في بلده.. وبالتالي:

(١) هذه «الشرعية الشعبية» الأصيلة من قبل ومن بعد، هي الأصل الأكبر من وراء ما يوصف بشرعية ثورية أو شرعية تمثيل انتخابي.

(٢) مع لحظة اندلاع شرارة الثورة الشعبية وحتى تستقر أوضاع الدولة المنبثقة عنها عبر آليات تمثيل انتخابي صحيح، لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد، طرف يدّعي لنفسه بحق «تمثيل الشعب» تمثيلا مشروعا.

(٣) التجمعات «السياسية» وسواها، آليات عمل تنشأ بصورة ما، لا تتوافر معها شروط تمثيل الشعب، إنما تفرضها ضرورات «الحالة الثورية».. وهي مقيدة بهذا الإطار ومقتضياته.

(٤) يعني ذلك: كل الإجراءات الحالية إجراءات «عملية»، غير قابلة الآن لاكتساب صفة «المشروعية» الملزمة، إنما قد تحصل عليها مستقبلا عبر ممثلي الشعب المنتخبين، مع قابلية رفضها أيضا.

(٥) من مقتضيات ذلك الحاسمة: عدم اتخاذ إجراءات، أو التوقيع على وثائق، يراد منها أن تلزم الشعب مستقبلا بما لا يمكن التنبؤ مسبقا باحتمال أن يوافق الشعب عليه أو أن يرفضه، ومثل هذا «التنبّؤ» لا يترك لتقديرات اجتهادية سيّان ما مدى إخلاص صاحبها أو مكانته.

(٦) ما يسري على التجمعات السياسية يسري على التجمعات الثورية المسلحة وغير المسلحة، فتمثيلها للثورة مشروع بقدر ما يقف عند حدود عدم ادّعاء تمثيل «الشعب» تمثيلا مشروعا، بمعنى فرض صيغ مستقبلية عليه، أو الدخول في التزامات مستقبلية باسمه.

...

[Nabil Chbib 06:46:25 م]: على أساس ما سبق وبالإشارة إلى ما صدر مؤخرا من بيانات وتصريحات وإجراءات عن تجمعات ثورية مسلحة وعن «الائتلاف» في الدرجة الأولى، وجبت مخاطبة الجميع بلسان واحد:

(١) الاختلاف «السياسي-الثوري-الفصائلي» على «مشروعية تمثيل الشعب» مرفوض وليست له قيمة ذاتية.

(٢) وسيّان من هو الطرف الذي تستمع إليه المحافل الدولية الآن، سيبقى كلامه باسم الشعب مشروطا بمصادقة ممثليه الشرعيين مستقبلا.

(٣) كل موقف أو إجراء، من جانب أي طرف، متسرعا كان أم متأنيا، وبمشورة كافية أو محدودة، إذا صدر من أجل تحصيل قبول دولي أكبر دون مراعاة «الإرادة الشعبية» إلى أقصى قدر ممكن، يسبب الضرر بالثورة والشعب الثائر، ويسبب نزاعات تضعف الجميع دون استثناء.

(٤) إن مهام الجميع الآن.. وحتى تصل الثورة إلى بر أمان قيام دولة منبثقة عنها واستقرارها، هي مهام محصورة بجوانب إجرائية، أي لدعم الشعب الثائر وتلبية احتياجاته أثناء ثورته ومن أجل تحقيق أهدافه وأهداف ثورته، وكلّ ما يتعدّى ذلك يتعدّى صلاحيات الجميع، وينبغي أن يلتزم الجميع بذلك، حتى يصل الشعب بثورته إلى فرض إرادته المحررة، دون قيود ولا وصاية، محلية أو إقليمية أو دولية.

قراءة نقدية في تجربة الثورة السورية

صبر درويش

لن تتقدم ثورة السوريين خطوة إلى الأمام، ما لم نتحلى بالشجاعة الكافية لرؤية أخطائنا، وطرح الأسئلة الجديرة بتحفيز العقل النقدي على رؤية ما تحت السطح اليومي للحدث، والقبض على التناقضات الأساسية التي تعد هي المحرك الأساسي للثورة.

تطرح الثورة السورية العديد من الأسئلة اليوم: لماذا انزاحت الثورة عن شعاراتها الأولى التي أكدت من خلالها على مطلب الحرية والكرامة ووحدة الشعب السوري، إلى مطالب تتمحور حول مشاريع الإسلام السياسي ومفاهيمه حول الدولة وطبيعة المستقبل السياسي للسوريين؟ لماذا فشل الثوار بابتكار سلطات بديلة يحسنون من خلالها إدارة مدنهم المحررة؟ ولماذا تمكن المقاتلون الأجانب من اختراق صفوف الثوار في كثير من المناطق السورية، والاستحواذ على سلطة القرار السياسي؟ ولماذا لم تتمكن المعارضة من اقناع الرأي العام العالمي بعدالة قضيتهم؟

في الحقيقة تتمحور كافة الأسئلة السابقة وغيرها الكثير، حول سؤال رئيسي: لماذا لم يتمكن السوريون من اسقاط نظامهم السياسي حتى الآن، وذلك على الرغم من مرور عامين ونصف على انطلاق ثورتهم؟ ويبدو د. نبيل مرزوق الباحث والمفكر الاقتصادي السوري مصيباً بقوله: «أعتقد أن البحث عن إجابات واضحة وجريئة، ضروري ولكنه يحتاج إلى عمل بحثي تشاركي لمجموعة من المختصين في علم الاجتماع والسياسة». وهو شيء غائب حتى الآن في المعادلة السورية.

يقول د. مرزوق في معرض نقاشه حول ضعف سيطرة الثوار على المدن المحررة: « المشكلة في المناطق التي تسمى محررة، أن تنظيم المجتمع المدني لم يتطور بدرجة كافية تسمح له في مواجهة نفوذ وسلطة المسلحين، وما حدث في الرقة كان كاشفاً، فقد تراجع المجتمع المدني بسرعة أمام مسلحي جبهة النصرة، والتي لم تكن أساسية في تحرير المدينة والمحافظة، كان بحاجة إلى وعي أفضل وقدرة على تنظيم وحشد الناس لمواجهة نفوذ الإسلاميين المتشددين. أيضاً، الجيش الحر بتنظيمه وضعف إدارته وقيادته لم يستطع الحفاظ على مكتسبات الثورة والحفاظ على التوجهات الوطنية للثورة».

لا أحد ينكر اليوم تدني مستوى الوعي السياسي لدى المجتمع السوري، وذلك لأسباب لا حصر لها، ولكن من المؤكد أن الحكم الديكتاتوري لنظام الأسد في مقدمتها، ولكن ذلك إلا يحمّل النخب السياسية مسؤولية ضعف الجهود التي بذلت لتغيير هذه المعادلة؟ ألم يكن عامان ونيف من النشاط السياسي كافيين كي يطرأ تعديل على الوعي السياسي الشعبي؟

يقول الباحث والكاتب د. حازم نهار: « لا يوجد قوى سياسية حقيقية اليوم، وهذا هو السبب الرئيس لفشل كل التحالفات والإئتلافات والمجالس والهيئات. فهي لم تمثّل لقاء أو تجمعاً بين قوى سياسية حقيقية، بل بين أفراد في الغالب الأعم؛ بعد الثورة، تشكلت العديد من الأحزاب والتيارات والمجموعات السياسية بطريقة سريعة تدلّل بوضوح على الخفّة السياسية والضحالة الفكرية وقصر النظر، حتى أصبحنا أمام ركام من الأحزاب والتيارات التي لا نستطيع حفظ أسمائها أو التمييز بينها، فكلها تتشابه في التشكّل والإعلان والبيان التأسيسي وفولكلور الانشقاق، ومن ثم الانحلال».

من جهة أخرى يثير تسلل الإسلام السياسي إلى صفوف الثورة وحتى إلى شعاراتها، تساؤلات عدة، فالمجتمع السوري لم ينتج عبر تاريخه تياراً اسلامياً متطرفاً، حيث عرف عن الاسلام السياسي السوري تاريخياً الاعتدال الأقرب إلى الليبرالية، فكيف حدث وتمكن من التغلغل في صفوف الثوار، وقدم هذه النسخة المتطرفة؟

يقول الكاتب والنحات السوري عاصم الباشا: «منذ بداية الحراك الذي تحوّل إلى ما نحن فيه، كان عندي حدس قويّ من أنّ أحداً لن يساعدنا على الخلاص من النظام، لأنه يخدم الجهات الأربع. كان من السخف الظنّ من أن أنظمة استبدادية كالسعودية وقطر ستدعم المطالبة بالحرية، و»أسلمة « الثورة صنيعة النظام (وقد خبر الأمر في العراق ولبنان) وقد حدث ذلك في الدولتين المذكورتين بمباركة أمريكية بدليل التسهيل التركي. لن تستقيم الثورة دون الخلاص من هذا السرطان المتأسلم والمتحالف ضمناً، وأحيانًا علناً، مع النظام لإجهاض الثورة.

وفي هذا السياق يأتي تحالف التشكيلات العسكرية الأكثر تطرفاً في سوريا (جبهة النصرة، ولواء الإسلام، وأحرار الشام الإسلامي وغيرهم)، في جبهة واحدة وإعلانهم عدم الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري، وعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ليشكل ضربة قاصمة لتحرك المعارضة الحالي، ولآفاق الحل السياسي المقبل. ومما يثير الدهشة هنا، أن لواء الاسلام على سبيل المثال، وهو واحد من أقوى التشكيلات المقاتلة في محيط دمشق، من المعروف أنه منذ تَشكل وكان الشيخ زهران علوش بقيادته، أن هذا الأخير كان يحصل على الدعم الأساسي لقواته من السعودية، وأن هذا الدعم لم يتوقف يوماً، وفي الوقت الذي يبدو فيه أن لواء الاسلام والائتلاف الوطني السوري يعتمدون السعودية كمرجع سياسي لهم، نجد هناك تناقض على مستوى الاعتراف السياسي بين كلا الجانبين. فهل بات من الوارد أن يتناقض طرفان لمصدر دعم واحد؟!.

في الحقيقة تشير هذه التطورات إلى أن قرار السوريين لم يعد بيد القوى الثورية، أقصد السورية، وان القرار السياسي بات من فترة لابأس بها يصنع ويتخذ خارج حدود السوريين، وأن الدمى التي يتم تحريكها داخل سوريا –كما خارجها- لا تعدو كونها دمى، تأتمر بأمر الممولين والداعمين «الخيريين»، وهو أخطر ما حدث للثورة السورية؛ فالشعب الذي تمكن من الصمود لأشهر طويلة بشكل يثير الدهشة في وجه واحدة من أعتى الآلات الحربية، معرض للانكسار اليوم على يد «الداعمين» وصبيانهم، من ألوية تدعي القتال في سبيل الله وهم في حقيقة الأمر، يقاتلون في سبيل مصالح أربابهم، وعلى يد معارضة هزيلة، تحتاج لأشهر من السجالات كي تتمكن من تعيين رئيس لها. وبين هذا وذاك يضمحل حلم السوريين في بناء بلدهم المستقبلي، ويحل محل الحلم، كابوساً تغذيه توجهات القوى الظلامية، والتي لا تمت لثورة السوريين بصلة. يقول الصديق عبسي سميسم محرر صحيفة صدى الشام: «شعارات (الاسد أو نحرق البلد) و (خلافة اسلامية أو نحرق الكرة الارضية) وجهان لعملة واحدة تقوم على الاقصاء واللؤم والإجرام بسبب عدم امتلاك رؤية تستطيع من خلالها تقبل الآخر».

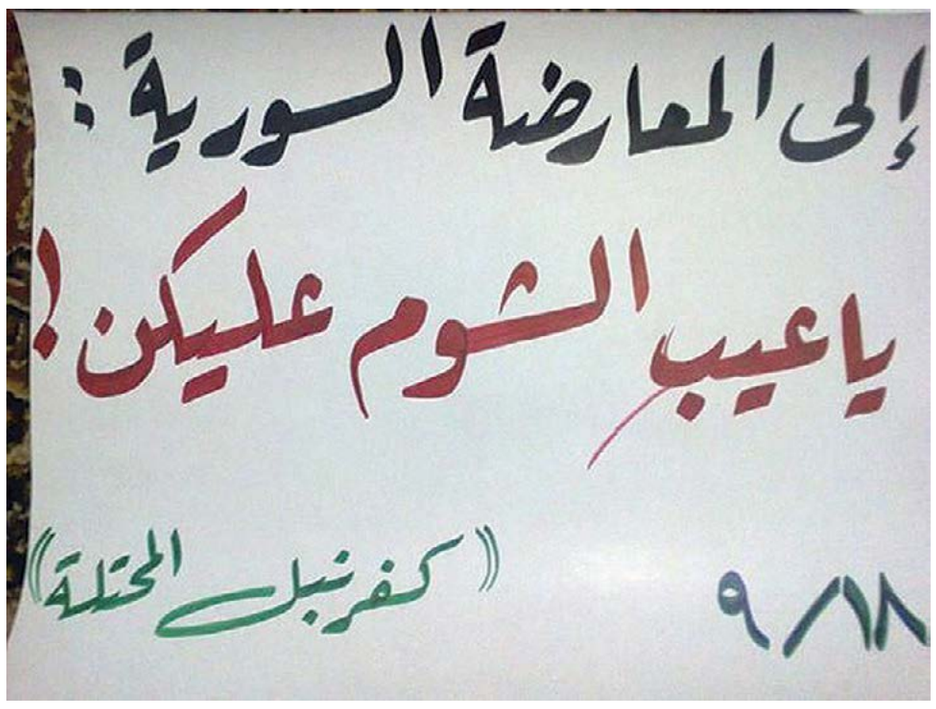

تتمة

معارضون سوريون بزعامة ميشيل كيلو يعقدون المؤتمر التأسيسي لاتحاد الديمقراطيين السوريين

من القوى التي تعمل على استبعاد الجميع والتفرد بقرارها وبهذا نكون خرجنا من عصر الدولة المستبدة إلى دولة دكتاتورية جديدة، مضيفاً أن هدفنا الأساسي مقاومة النظام وليس مع القوى الجديدة التي تنشأ في سورية.

وأوضح كيلو أن دورنا في هذه المرحلة الجديدة من عمر الثورة السورية سيكون انقاذي، وسنبذل جهد كبير للتصدي لهذه المهمة والنجاح في هذا الدور.

ومن ثم ألقى رئيس الحكومة المؤقتة الدكتور أحمد الطعمة كلمة قال فيها «عندما بدأت الثورة السورية عرف الشعب طريقه وسعى من أجل انشاء دولة سورية مدنية ديمقراطية تعددية سياسية، واليوم يأتي اجتماعكم الكريم لتنفيذ هذه التطلعات وهذه الآمال التي ناشدها الشعب منذ البداية».

وأكد الطعمة أن رؤية الحكومة السورية المؤقتة هي بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية وأهدافها هي بناء دولة وطنية قوية تؤمن للمواطنين حمايتهم وحقوقهم، وتوفير الخدمات لتأمين معيشة كريمة للمواطنين، وتفعيل دور المجتمع المدني لمشاركة الحكومة في بناء جميع مرافق الدولة، والتأسيس لممارسات ديمقراطية في المستقبل تساعد على ترسيخ الفكر الديمقراطي في عقول المواطنين.

وقال عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني فايز السارة إن عقد هذا المؤتمر ضمن ظروف صعبة تمر بها الثورة السورية والجماعات السياسية والهيئات المركزية وكذلك الائتلاف، وعلى الجميع من نشطاء وهيئات وجيش حر الوقوف بوجه التدهور الذي يمر به الجميع، مضيفاً أن محاولة اتحاد الديمقراطيين السوريين اليوم تأتي لإعادة تنظيم وترتيب أوضاعه من أجل التقدم والخروج من الأوضاع السيئة وتحقيق أهداف الثورة.

وأشار السارة إلى أن ولادة الاتحاد سيولد نمط جديد من السياسة والسياسيين ونوع جديد من التعددية السياسية، حيث الاتحاد يقوم الآن بخلق دائرة من المعنيين والمشاركين فيه وهذه الدائرة معنية في بذل الجهد لإنجاح عمل هذه الدائرة، وكل من لن يستطيع تقديم الإضافة الجديدة والتقدم على طريقة الاتحاد لتحقيق مسار الثورة سيسقط ولن يكون له مكان ضمن المسار لاحقاً.

وبين عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني أن جنيف 2 هي إحدى اهتمامات الاتحاد لكنها ليست النقطة المفصلية في توقيت تشكيله.

من جانبه قالت مرح البقاعي مسؤولة اللجنة الإعلامية للاتحاد إن اتحاد الديمقراطيين السوريين ليس حزباً سياسياً له أيديولوجية ثابتة ملزمة للأعضاء، بل هو اتحاد مفتوح للأفراد المستقلين وللأحزاب والتنسيقيات والمجموعات الشبابية وغيرها للانضمام إليه شريطة أن لا تتعارض مبادئ التنظيم الآخر مع الخط العريض للاتحاد والمبينة في برنامجه السياسي، ويقوم برنامج الاتحاد على المبادئ العامة للديمقراطية والحريات العامة والمواطنة وحقوق الإنسان وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، كما يؤمن بمبدأ اللامركزية في إدارة البلاد ومكافحة الفساد وتكريس مبادئ الشفافية والمكاشفة والمصارحة مع الشعب.

مدينة حلب الصناعية.. بين الواقع البائس وإمكانية عودة «الحياة»

مصطفى محمد

واقع سيء تعيشه المدينة الصناعية في حلب، حالها حال بقية المناطق الصناعية الأخرى في سوريا.. باهتة، راكدة، «متعبة»، لكنها مع ذلك، لا تخلو من الحياة والعمل والحركة والإنتاج أيضاً. ولكن كيف؟

هذه المدينة، في منطقة الشيخ نجار، ذات المساحة الكبيرة والمعامل الضخمة والكثيرة، والتي كانت تعد فخراً للمواطن السوري، والحلبي على وجه الخصوص، ويعول عليها كركيزة أساسية في بناء سوريا المستقبل، تم أخيراً تحريرها من بقايا النظام على أيدي الثوار، وهم الآن يعملون على مساعدة أصحاب المعامل والمصالح المختلفة فيها، على إعادة تشغيل معاملهم ومصالحهم، بإشراف أجهزة مختصة وبإدارة مؤسساتية جديدة.

واقع مرير.. وأعباء إضافية

شكاوى غير منتهية من أصحاب المعامل، ولاسيما الصناعات التي تعتمد على المواد المستوردة بشكل أساسي، كالأدوية والنسيج.. نقص في المواد الخام، وغلاء في أسعارها إن وجدت، وغلاء مضاف، بسبب ارتفاع أجور النقل والمواصلات وتكلفة «الأمن» الباهظة أيضاً.

وللوقوف على مشاكل المدينة الصناعية في حلب، ومعرفة إمكانية عودتها للحياة والإنتاج مجددا، التقت «صدى الشام» بعض أصحاب المعامل والمصالح فيها وكانت هذه الشهادات.

- (مصطفى)، صاحب معمل محارم ورقية قال: «لا نجد المواد الخام، ونعاني الأمرين من ارتفاع تكلفة الكهرباء، ناهيك عن الهواجس الأمنية».

- (أحمد) صاحب معمل غزل ونسيج يقول: «لايوجد خيط مستورد، نعمل الآن ببقية البضائع المخزنة، ولن أحدثك عن ارتفاع الأسعار.. أصبحنا نبحث عن المواد فقط والسعر أصبح ثانوياً».

لاشك، أن ما تحدث به هذان الصناعيان، حول مشاكلهما ومعاناتهما، يعكس، ويختصر معاناة ومشاكل معظم أصحاب المصالح والصناعيين والحرفيين في المدينة الصناعية، إن لم يكن كلهم. ونحن بدورنا نقلنا هذه الشكاوى ومعاناة الصناعيين إلى مجلس محافظة حلب الحرة.

إدارة «طموحة».. و«أمن» قيد الإنشاء

المهندس عبدالملك الشيخ، رئيس المكتب الاقتصادي في مجلس محافظة حلب الحرة قال: «إن عدد المعامل العاملة الآن، حوالي خمسمائة معمل، وهذه النسبة تشكل ربع عدد المصانع التي كانت تعمل قبل بدء الثورة. ونحن اليوم جئنا إلى هنا كي نعمل بجد، ونتعاون مع الصناعيين، قدر الإمكان لعودة الحياة إلى المدينة الصناعية».

وللعلم – يضيف المهندس الشيخ - فإن "هذه المدينة تستوعب آلاف العمال المحتاجين للعمل، لكن أغلب المصانع، التي تعمل حالياً، هي المتخصصة في مجالات الصناعات الغذائية والأدوية، بينما تغيب الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى اليد العاملة بكثرة.

ويختتم المهندس الشيخ بالقول: «نحاول التواصل مع أصحاب المعامل الذين هم خارج الوطن لحثهم على العودة وطمأنتهم بأن الأمور تسير بالشكل الصحيح».

أما العميد أحمد فارس مروش، ضابط أمن المنطقة الصناعية فقال: «نحن هنا في جهاز أمن الصناعة، تتوزع مهامنا، بين حماية المدينة، وتلقي الشكاوى الأمنية من الصناعيين. وقد قمنا باسترداد بعض المسروقات من المعامل، وإعادتها إلى أصحابها، ونسعى الآن لتأمين الطريق الواصل، من معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا، إلى المدينة، وذلك لتأمين سلامة دخول المواد الخام إليها، وذلك طبعاً بالتعاون مع فصائل المعارضة المسلحة الموجودة في المنطقة، وعلى رأسها "لواء التوحيد» الذي نتبع له نحن كجهاز أمن.

مأوى للنازحين.. رغم غياب الخدمات

تحولت المدينة الصناعية في حلب، إلى مخيم للنزوح أيضاً، وذلك في ظل نقص مراكز الإيواء، أو انعدامها في بعض المناطق. ويقدر عدد النازحين بخمسة وعشرين ألفاً، ممن فقدوا منازلهم، نتيجة قصف قوات نظام الأسد لها وتدميرها.

وشكلت مباني المعامل والمصانع المتوقفة عن العمل، أو تلك التي قيد الإنشاء، إلى مساكن مؤقتة لهذه العائلات المنكوبة، التي تخشى أن يطول بقاؤها فيها إلى أمد لا يعلمه إلا الله.

وخلق هذا الواقع الجديد بدوره، مشاكل وأزمات جديدة، في المدينة الصناعية، حيث تقوم إدارة المدينة حاليا، بمحاولة تنظيم إقامة العائلات المقيمة في المدينة، وتأمين الماء والكهرباء والإغاثة ومستلزمات الحياة لها.

عمالة كبيرة.. وأجور متدنية

أثناء تجوالنا بالمدينة، بين «مساكن» النازحين الجديدة، لاحظنا الأعداد الكبيرة من الباحثين عن العمل.. فما أكثرهم!

وجوه واجمة و«مغبرّة»، جف الأمل ببعض أصحابها.. سعيد الحظ منهم من يجد عملاً براتب، لا يكاد يكفيه سد الرمق!

سمير، يعمل ثماني ساعات يومياً في معمل للغزل والنسيج بالمدينة. يتقاضى أسبوعياً أربعة آلاف ل.س، يذهب نصفها للمواصلات. يقول سمير، «لم أجد أفضل من ذلك».

ولم يستطع نضال، العامل في معمل للسكاكر، أن يمنع دموعه من مصاحبة حديثه لنا، يقول: «أتقاضى شهرياً خمسة عشر ألف ليرة سورية: «يذهب نصف راتبي للمواصلات، ولإيجار المنزل مناصفة، ونصفه الباقي – إذا بقي – لأسرتي».. لكن نضال يختم حديثه بحمد الله وشكره، على كل حال!

«أمل».. يتعدى سوء الحال

مع كل ذلك، ورغم كل هذه المشاكل والأوجاع، فثمة حياة ستلمسها، عندما تزور المدينة الصناعية في حلب، فتراها تعج بالحياة والعمل.. شاحنات تأتي محملة بالمواد الخام الخاصة في بعض الصناعات، تفرغ حمولتها، ثم تحمّل بالسلع المصنعة والجاهزة للاستهلاك، إلى الأسواق.

وبحسب رأي الاقتصاديين الحلبيين هنا، فإن هذه المدينة، بعد سقوط النظام، قادرة على استرداد عافيتها في غضون عام، على أبعد تقدير.

«اللجان الشعبية».. لصوص منتصف النهار .. وحوش دمشق وضواحيها

سمر مهنا

«بقوة طرقوا الباب. ما إن فتحنا لهم حتى دخلوا مسرعين.. أخذوا أجهزة الكومبيوتر والموبايلات والأموال (القليلة) وجوازات السفر.. لم نستطع توجيه الأسئلة لهم، ولم يتركوا لنا وقتاً للحديث.

كانوا يسترسلون بشتمنا فقط .. عصّبوا أعيننا واقتادونا إلى مكان يبدو أنه تجمع لـ «اللجان الشعبية» العاملة في مدينة جرمانا بريف دمشق».

هكذا يصف أحمد «زيارة» اللجنة الشعبية إلى بيته الذي استأجره في جرمانا، بعد أن نزح إليها من منطقة السيدة زينب.

في مقر اللجان الشعبية بالمدينة، حقق أحد «القادة الميدانيين» مع أحمد وصديقه. طلبوا منهما معلومات مختلفة، معظمها حول الجيش الحر، وتعاملوا معهما بأساليب مختلفة أيضاً، بـ «احترام» تارة، وبالإساءة غالباً، على ما يقول أحمد، الذي يضيف: «عندما علموا أنني أدرس في الجامعة وصفوني بالمثقف وقدموا لي ماءً للشرب، وعرضوا علي «سيكارة»، ثم استكملوا أسئلتهم الكثيرة، مستخدمين أسلوب التهديد بكابل الكهرباء للحصول على الإحابة».

اللجان الشعبية... الشكل... النبرة...السلطة

أجساد ضخمة.. وجوه لا تحمل ملامح واضحة.. خشنون .. مخيفون.. عدائيون.. يلبسون ما يدل أحياناً على أنهم جنود في الجيش، وأحياناً أخرى عناصر أمنية.. وقد يرتدون «بنطالاً» مموّهاً، و»كنزة» سوداء، بقبعات أو حتى «شماخات».. ذقون طويلة وبعضها حليقة.. لا يمكن وضع تصور عام للشكل، إلا أن العيون ونبرة الصوت السلطوية، وأسلوب المشي والتعامل مع المراطنين، كلها «أدلة» على أن العنصر الذي يقف هنا، تابع للجان الشعبية.

لا أحد يعرف تماماً ماهية تنظيمهم الإداري، أو الجهة التي يتبعون لها، هل هم بالفعل متطوعون في «جيش الدفاع الوطني»، أم لجنة «شبيحة» منتقاة من الحي الذي يقيمون به؟ أم مجرد مرتزقة، يمكنها إغلاق حي بأكمله، وسرقته واختطاف سكان منه بقوة السلاح (؟!!)، حيث تغض السلطات المحلية النظر عن أفعالهم.. وربما لا تستطيع أن تنظر ملياً في عيونهم... فهم «أسود سورية» بعيون عشاقهم!!.

كلمة مروري.. «علوي»

بعد أن تأكد عناصر اللجنة من أن لا معلومات هامة يقدمها أحمد وصديقه، اقتادوهما إلى مكان آخر بين المزارع واستفسر العناصر منهما، إن كانوا قد تعرضا للسرقة، من قبل المسلحين الذين اقتحموا منزلهما، لكن ذلك لم يكن لينفع باستعادة المسروقات، وإنما اكتفى أحد «المسؤولين» بتوجيه الشتائم لعناصره... شتائم تبدو من قبيل الثناء على ما اقترفوه، بل إن «خلافهم» بين بعضهم البعض، يبدو وكأنه اتفاق على تقاسم المسروقات.

لا تكاد تخلو منطقة، من المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، من لجان شعبية مسلحة، تقيم الحواجز وتسيّر الدوريات، وتعمل بمعزل عن أية سلطة واضحة. أغلبية سكان تلك المناطق، تبدي النفور العام من هذه اللجان، حيث يصفها السكان بأنها لجان سرقة وتعدٍّ على الناس، بل باللجان المجرمة، حيث سجلت عشرات حالات القتل والتعذيب والاعتقال بحق المدنيين والناشطين، من قبل عناصر هذه اللجان.

هوية رائد اللبنانية، كانت بمنزلة «إنذار» لحواجز اللجان الشعبية، لإيقافه بشكل يومي، عندما يدخل أو يخرج من منطقة سكنه في (ضاحية الأسد في حرستا)، إلا أن ما قد يخفف من وطأة عناصر هذه اللجان عليه، هو إخبارهم بأنه من أبناء (جبل محسن) في مدينة طرابلس شمال لبنان، المنطقة التي ينتمي سكانها للطائفة العلوية (!!). هذا الأسلوب الذي يكرهه رائد كثيراً، حسب قوله، إلا أنه يحقق له مروراً آمناً من بين براثن «اللجنة».

على عكس رائد، لم يحقق الانتماء للطائفة العلوية، لـ مهاب (45) عاما، نفعاً. فخلال وقوفه عند حاجز عسكري، على طريق حماة أثناء سفره إلى محافظة اللاذقية، طلب منه أحد الجنود أن يقّل رجلاً إلى منطقة قريبة. الرجل الذي يتشارك معه اللهجة الساحلية، طلب منه أن ينزله بعد (4 كم)، و»كان هناك رجال مسلحون»، يقول مهاب، ويضيف: «عندما توقفت، ما لبث المسلحون أن وجهوا أسلحتهم إلي، وطلب مني الرجل الذي أقليته بسيارتي من حاجز الجيش، أن أخرج ما لدي من مال، تحت التهديد بالقتل إن لم أعطهم ما لدي»!!

يروي مهاب، أن السيارات كانت تمر عبر الشارع العام، دون أن يلتفت أحد لما يجري، وأن «اللجنة الشعبية»، حاولت إنزاله من السيارة لسرقتها، إلا أنه استطاع الفرار بالرجوع بسيارته إلى الخلف، وعاد مسرعاً إلى الحاجز الذي طلب منه إيصال الرجل الذي غدر به إلى منطقة قريبة، إلا أن عنصر الحاجز تنكر للمسألة برمتها، واصفاً الرجل بأنه عابر سبيل»!

وسط العاصمة

روى حسام، ماحدث معه في قلب دمشق ظهراً، فقال: «في أحد الأيام كنت مع صديقي بالسيارة في طريقنا لإنجاز عمل، حيث أشار إلينا أشخاص يستقلون سيارة كانت تسير بمحاذاتنا كي نتوقف، وعندما توقفنا أمامهم على جانب الطريق، جاء إلينا شخصان بلباس مموّه، ظننا أنهما من الأمن، وطلبا منّا البطاقات الشخصية. ذهبا إلى السيارة قليلاً ثم عادا وأعطيانا البطاقات، وطلب أحدهما هاتفينا الخلويين، ليذهب إلى السيارة وينطق الاثنان سريعا، بعدما سلبانا هاتفنا».

يتابع حسام: «قررنا بعدها أنا وصديقي التوجه إلى أقرب حاجز عسكري، لننقل إليه ما حدث معنا، ووصفنا له شكل السيارة التي أوقفتنا، لكنه رد علينا، بأن «هذه السيارة تأتي حولها العديد من الشكاوى وليس بيده شيء»!

تزداد وطأة اللجان الشعبية وسط مدينة دمشق وفي ضواحيها، وتزداد أعداد العناصر المنتمية إليها، كما تزداد كراهية المواطن لهذه العصابة التي يمكن أن تغتاله في لحظة سكر ربما، أو أن تسلب سيارته بمسوغ «بسيط»..

تفتح سلطات النظام السوري، الأمنية والعسكرية كافة، الطريق واسعاً أمام عناصر اللجان الشعبية، فتمنحهم حرية التصرف على الأرض، في ظل انشغالها بقتل الحياة في مناطق أخرى، بل قد تحثهم على سرقة المواطنين وسلبهم وابتزازهم، والحصول على «تعويضات التطوع» في هذه العصابات التي تسمى «اللجنة الشعبية»، من أملاك العامة، دون رادع.

استياء من ممارساتها داخل قطر وخارجها

ماذا يجري في كواليس سفارة المعارضة السورية في الدوحة!؟

أركان الديراني – صدى الشام:

باتت السفارة السورية التابعة للمعارضة، في العاصمة القطرية الدوحة، محط أنظار كثير من السوريين وأسماعهم، كما أحاديثهم، داخل قطر وخارجها، فالأضواء باتت مسلطة على كوادرها والمسؤولين فيها، فكل يوم هناك قصة جديدة تكشف جانبا من سلوكيات وممارسات لهذه السفارة، (لا تتفق مع أي من شعارات ثورة الحرية والكرامة)، تتناقلها المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي.

فهل انتقلت عدوى الفساد والمحسوبيات من مؤسسات النظام إلى مؤسسات الثورة؟

أم أن جهات ما تهدف إلى إفشال أول تجربة دبلوماسية للثورة السورية وتسويق الاتهامات دون دليل؟

وكأننا نعيش في دولة البعث(!)، رفض معظم مسوقي الاتهامات للسفارة ذكر أسمائهم لـ «صدى الشام»، خوفاً من «بطش» السفارة وشبح الترحيل، والأغرب كان رفض المدافعين عن السفارة لذكر أسمائهم أيضاً، ولم نستطع التكهن مما يخاف هؤلاء، كما تجاهلت السفارة رسائلنا، ولم نصل إلى رقم هاتف للسفير أو أحد مساعديه المعنيين بملف التعليم، لنكتشف فيما بعد اختباءهم وراء «بروفايلات فيسبوكية» بأسماء مستعارة، في سابقة دبلوماسية لم تعرف لها العلاقات الدولية مثيلاً!!

انتخابات مفاجئة

(علاء)، أحد ممثلي صفحة الجالية السورية في قطر، أعرب لـ «صدى الشام» عن استياء معظم أبناء الجالية من سلوك السفارة المتمثل بدعوة الجالية لحضور الانتخابات بشكل مفاجئ، وفق قانون انتخابات معدٍّ مسبقاً.. لم يؤخذ رأي أحد فيه ولم يعلن عنه من قبل، في ظل وجود تساؤلات عن شخوص معدّي هذا القانون وتوجهاتهم، فضلاً عن اعتراضات على بعض المواد المثيرة للجدل من قبيل:

- «المادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس الجالية، تسمح لأي سوري يحمل جنسية أخرى أن يترشح لعضوية مجلسَ الجالية السورية في دولة قطر، لكن هل سيشعر هذا العضو بهموم ومشاكل المغترب السوري الذي يهدَّد بالترحيل من قطر في أي لحظة ولن يجد بلداً آخر يلجأ إليه»(!؟).

- «وفي المادة ذاتها، تسمح الجمعية العمومية أن لا يتجاوز عدد مقاعد أي محافظة الـ ٢٥ % من عدد مقاعدها الثمانية والأربعين، مما قد يسمح أن تسيطر 4 محافظات فقط على مجمل مقاعد الجمعية، أو قد يخل بتوازن تمثيل أعضائها حسب المحافظات في أحسن الأحوال».

ويضيف (علاء): «لايبدو أن مؤسسات الائتلاف بشكل عام تنوي التخلي عن طريقة التفكير البعثية، والسفارة، على سبيل المثال، يفترض بها أن تقوم بتمثيل ورعاية مصالح السوريين فحسب، وليس التدخل بكل شيئ وإنشاء المؤسسات والمدارس وتعيين الأقارب في هذا المنصب أو ذاك».

عضو من اللجنة يوضح

وجّهنا هذه التساؤلات والانتقادات إلى عضو لجنة الانتخابات السيد (عبد الرؤوف الأمير)، الذي دافع عن وجهة نظر اللجنة قائلاً: «لم يكن إعداد النظام الداخلي بالعمل السهل، لقد عرضناه عدة مرات على خبراء ومتخصصين، وتعرّض للتنقيح والتعديل لعدّة أشهر، وكان العمل يتم بالتصويت ودون تفرّد بالآراء أو القرارات.

وقال (الأمير): «إن هناك انتقادات موجهة أصلاً لمنتقدي النظام الداخلي، فهم غابوا عن الأنظار طوال الأشهر الماضية، ولم يعرضوا المساعدة، وربما كان السبب هو خوفهم من النظام الأسدي وشبيحته»!

ويضيف: «كان لابد من أن يكون النظام الداخلي متوافقاً مع القوانين القطرية المحلية، وقد تم أيضاً الاطلاع على تجارب الجاليات الأخرى في هذا الصدد».

وقال (الأمير): «لقد كانت للجنة وجهة نظر فيما يتعلق بتمثيل المحافظات السورية، فمن المعروف أن أبناء الجالية السورية في قطر، هم من مختلف المناطق والمحافظات غير المتكافئة في النِّسب السكانية، ومن غير المنطقي أن تتمثل القنيطرة ودير الزور، مثلاً بـ (7) مقاعد لكل منهما، مع العلم أن تعداد الجالية السورية من دير الزور أكبر بكثير من القنيطرة، ونتيجة الانتخابات ستكون ممثلة غالباً بحسب تعداد الجالية لكل محافظة، بحيث يسمح لأي ناخب بانتخاب أي عضو من أي محافظة بحسب الكفاءة والمهنية، فضلاً عن أن النظام الحالي يسهم بإبعاد بقايا «شبيحة» النظام ممن لا يزالون يعملون في قطر، والذين من الممكن أن يتدخلوا لتخريب الانتخابات.

أما عن موضوع تمثيل المرأة ، فيرى معظم أعضاء اللجنة أن الكلام عنه عمومي في النظام الداخلي، ولا يسمح بإقصائها، ولا يمنع التمثيل العادل للمرأة في حال رغبت بعض الأخوات بترشيح أنفسهن.

سفارة تؤسس مدرسة!

رغم أن إنشاء المدارس ليس من اختصاص السفارات عادةً، لكن السفارة السورية تقول على صفحتها الرسمية على الفيسبوك: «إن وضع السوريين في قطر مليء بالتحديات، وكان لابد من أن تهتم السفارة بأولويات المغترب السوري ومنها التعليم».

وضمن جهودها لرعاية شؤون السوريين هناك، أعلنت السفارة عن مشروع افتتاح مدرسة في الدوحة، ونشرت إعلاناً عن حاجتها إلى مدرسيين سوريين بشروط أعلنت عنها على صفحتها على الفيسبوك، كما أعلنت أن المقابلات ستكون في كل من الأردن وتركيا، وكانت الأفضلية بحسب الإعلان هي للمهجرين حديثاً.

نتائج المقابلات .. واتهامات بالجملة:

وكان إصدار نتائج المسابقة وأسماء المقبولين قد أحدث ضجة في بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي، حيث انهالت التعليقات والاتهامات على إدارة الصفحة متهمة اللجنة بالمحاباة، وباختيار معظم المقبولين من محافظة درعا، فضلاً عن كون معظمهم من طيف سياسي واجتماعي معين. ووُجّهت اتهامات للسفير نزار الحراكي شخصياً بتعيين أقاربه ضمن كادر السفارة، وشقيق معاذ الخطيب، عبد القادر الخطيب مديرا للمدرسة على سبيل المثال، وإحدى قريبات السكرتير «نصر أبو نبوت» مشرفة إدارية(!!)

ويقول (عامر) وهو متقدم للمسابقة، أنه فوجئ بالنتائج وقد ظهرت على صفحة السفارة دون أن يتصل به أحد لحضور المقابلة، رغم أنه أرسل السيرة الذاتية من قبل عبر «الإيميل»، واتهم القائمين على المسابقة بالتقصير بسبب عدم توضيحهم لمن كانت الدعوة لحضور المقابلات، وهل هي دعوة لكل من أرسل سيرته الذاتية أم لكل المتقدمين؟

ويرى (منير)، وهو سوري مقيم في قطر، أن الاتهامات الموجهة للسفارة مبالغ فيها جداً، ولاسيما أن فرص العمل هذه محدودة جداً، وعدد المتقدمين كان كبيراً جداً، مفسراً المشكلة بأنها الأحلام التي تراود الكثيرين بالحصول على فرصة عمل في قطر، كما أن المعايير الفضفاضة اللتي ذكرتها السفارة لتعيين المدرسين جعلت عدد المتقدمين يزداد بشكل كبير، فكان لا بد من وضع معايير أكثر دقة لمنع هذه المشكلة من الحدوث أساساً، كما أن البعض يلحّ على السفارة بطلبات تعجيزية، كطلبات المنح الدراسية والتوظيف وحتى طلب المال، وكأن السفارة هي فانوس سحري لتحقيق أحلام السوريين!

مصدر في لجان المسابقة ينفي.. والمقبولون يردّون

من جانبه، نفى مصدر متابع لسير المقابلات واختيار المدرسين، (رفض ذكر اسمه)، أن يكون هناك أي نوع من المحاباة لأي متقدم، متحدياً أن يأتي متهمو اللجنة والسفارة بأي دليل على اتهاماتهم.

وقال المصدر لـ«صدى الشام»: إن لجان التقييم والقبول كانت على درجة عالية من الحيادية، ومعظم القائمين على اللجان هم من حملة الشهادات العليا، وقاموا بالعمل بنيّة خدمة الوطن لا أكثر ولا أقل، ولم يحضر أي مسؤول غير تربوي من السفارة إجراء المقابلات، ولم يتدخل أحد منهم في أي عمل يخص المقابلات واختيار المدرسين.

«صدى الشام» استطاعت الوصول إلى بعض المقبولين للعمل في المدرسة السورية، حيث أبدى الأستاذ (علي) رضاه عن سير العمل في لجان القبول والمقابلات اللتي جرت في الأردن، معتبراً أن المقابلة جرت بشكل مهني وموضوعي وكانت الأسئلة ضمن الاختصاص المطلوب، لافتاً إلى أن الازدحام في مقر اللجنة كان كبيراً وكان عدد المتقدمين يزيد عن (200) شخص في اليوم الواحد تقريباً.

أما (منتهى) التي قبلت في المدرسة لتعليم لمادة الفنون، قالت لـ«صدى الشام»: «إنها سافرت من الريحانية إلى مكان المقابلات في أنطاكيا، ولم تكن تعرف أحداً من اللجنة من قبل، حيث عرضت عليهم شهاداتها وبعض الأعمال الفنية، وأجابت عن عدد من الأسئلة المهنية والشخصية، ليعلن اسمها لاحقاً مقبولة ضمن الكادر التدريسي للمدرسة.

وأشارت (منتهى) إلى أنه بعد إعلان اسمها، وصلها عدد من رسائل التشكيك والاتهام من قبل بعض الأصدقاء، وأكدت أنها تعرف مقبولين آخرين للتعيين نفوا جميعاً وجود أي نوع من الواسطة أو المحسوبيات، وأن التعيين تم بناءاً على معايير مهنية بحتة رغم عدد المتقدمين الكبير في الريحانية أيضاً، أما المأخذ الوحيد فكان عدم ورود اتصال من السفارة حتى اللحظة يفيد بماهية الإجراءات اللتي يجب اتخاذها والمسائل الإجرائية بعد النجاح في المقابلة، كالتأشيرة والسفر وغيرها، رغم أن موعد افتتاح العام الدراسي هو بعد أيام من الآن!

فوضى فيسبوكية.. و«شبيحة» النظام يدخلون على الخط:

تلقفت صفحات النظام «التشبيحية» الأمر بسرور بالغ وقامت بتضخيم الأمر واختلاق قصص وروايات، لم نتمكن من التثبت من صحتها، كما قام «شبيحة» النظام الإلكترونيين المتنكرين بكيل اتهامات وتعليقات مسيئة على صفحة السفارة، فمنهم من يروج لحالات فساد ورشاوى تقاضاها السفير، ومنهم من لفق قصة شجار وعراك بالإيدي حصل بين ممثلي السفير وعدد من الناشطين، الأمر اللذي نفاه الجميع وأكدوا أن اللقاءات كانت ودية جداً.

كما يلاحظ وجود عدة صفحات ومجموعات، تدعي تمثيل السفارة، وكل واحدة منها تعج بآلاف التعليقات المحيّرة والمتناقضة، مع التذكير أن الموقع الرسمي للسفارة السورية في قطر يظهر في هذه الصفحات، على أنها – أي السفارة - لا تزال في عهدة النظام وليس هناك أي تغيير، الأمر اللذي يدعو المعنيين في السفارة للتحرك وتصحيح ذلك.

ويرى (أنس)، وهو ناشط إعلامي عبر تويتر، أن أي حملات تشويه واتهامات لأي مؤسسة تابعة للائتلاف هو أمر طبيعي، بما أن الائتلاف نفسه قد أصبح «ملطشة» للسوريين، ويحلو لأي كان اتهام مؤسساته بأي اتهام أو إطلاق أي إشاعة في أي وقت.. وتجربة السفارة السورية في قطر - بحسب (أنس) - لن تكون مشجعة لأي دولة أخرى على أن تقوم بافتتاح سفارات أخرى تمثل الثورة السورية!

أنا ما دخلني .. شوف فلان!

يرى مراقبون أن كادر السفارة هو المسؤول عن كل هذه الضجة المثارة، حيث إن غياب الشفافية وعدم الاهتمام بموضوع العلاقات العامة والإعلام والتواصل مع الجمهور، ساهم في تصديق الكثير من الناس للاتهامات الموجهة إليها وخلق رأياً عاماً محبطاً تجاه أول مؤسسة رسمية تابعة للثورة.

وللعلم فأثناء إعداد هذا التحقيق، لم نلمس تجاوباً من صفحة السفارة الرسمية على «الفيسبوك»، التي اكتفت بعمل «لايك» على سؤالنا دون الإجابة عليه أو الرد على رسائلنا(!!)، فضلاً عن أن الوصول إلى عناوين التواصل مع موظفي السفارة وكادرها كان عملاً معقداً والتعامل معهم لا يختلف كثيراً عن التعامل مع موظفي الدولة التقليديين في مؤسسات النظام، وكلما نجحنا في الوصول إلى موظف في السفارة كان يتبرأ من الموضوع ويقول: «ما دخلني .. شوف الأستاذ فلان هو المسؤول»!! ويبدو أننا ما نزال في حاجة إلى المزيد من التضحيات كي نصل إلى العمل بحسب نهج «الدولة» ومؤسساتها، وأن يكون لسوريا مؤسسات فاعلة في خدمة السوريين، بعيداً عن أمراض الروتين والكسل وتقاذف المسؤوليات.

هل حقاً.. سوا ربينا؟

السوريون يشتكون سوء المعاملة على المنافذ الحدودية

الأردنية واللبنانية... والنظام والمعارضة صامتان

تكررت شكوى السوريين النازحين من سوء المعاملة والإهانات التي يتعرضون لها على المنافذ الحدودية مع الأردن ولبنان، في وقت يصمت كل من النظام والمعارضة عن هذه الإهانة بشكل مقصود، حتى بأدنى أشكال الإدانة او حتى الاستنكار، لتتمادى أجهزة هذين البلدين بالإساءة للسوريين، دون رقيب أو حسيب.

(أم خالد)، نازحة من دمشق إلى لبنان قالت: «فقدت زوجي في حلب، وخرجت بأولادي إلى لبنان هرباً من الموت، باحثة عن مساعدة من وكالة اللاجئين، فلم يعد لدي معيل أو مأوى، وعلى الحدود اللبنانية - السورية، استقبلنا الدرك اللبناني بسيل من الشتائم وهم ينظموننا في صفوف. وبعد ساعات من الوقوف تحت أشعة الشمس، ختم الموظف لي «كرت» الدخول، ثم صاح علي أن انصرف، لكني لم أفهم ما قال، فرمى هويتي على الأرض، وهو يصرخ: أن السوريين شوهوا لبنان»!

وأضافت، «كان حظي أفضل من غيري، فلقد شاهدت رجلاً في الخمسين من العمر وهو يتعرض للضرب من قبل الدرك اللبناني، لأنه خرج من الدور واعترض على البطء الذي يتقصده الموظفون في إتمام إجراءات الدخول».

من جانبه، قال (أبو رشيد): «ذهبت إلى لبنان مع أسرتي لأرى ابني المغترب منذ (5) سنوات، لقد استغرق تجاوزنا الحدود اللبنانية أكثر من خمس ساعات.. للأسف سبق أن زرت لبنان عدة مرات، لكني لم أر معاملة سيئة، كتلك التي واجهناها من الدرك اللبناني، من قبل، فبعد سيل من الكلام البذيء والإساءة بطريقة التفتيش، واتهامنا كسوريين بتخريب لبنان، لم ينته الأمر إلا بدفع رشوة لأحد الموظفين الذي عجل لنا الدخول»!!

الأوضاع على الحدود الأردنية، أو في مطار عمان، لم تكن بأفضل حال من مثيلتها اللبنانية، فقد حدثنا (أبو النور)، وهو سائق سيارة أجرة على خط دمشق - عمان، أن «السوريين الذين يسافرون عبر الحدود البرية، يتعرضون للتحقيق من قبل أجهزة الأمن الأردنية، والكثير منهم يمنعون من الدخول ويعيدون إلى سوريا، فضلا عن أن اجتياز الحدود يحتاج إلى ساعات، حيث أن السلطات الأردنية تفتح الحدود وتغلقها بشكل غير منتظم».

من جهته، قال (ماجد): «سافرت إلى الأردن عبر مطار عمان، كمحطة في طريقي إلى ليبيا، بسبب عدم تواجد طيران إلى هذا البلد من مطار دمشق، ورغم امتلاكي ما يثبت توجهي إلى ليبيا، احتجزني الأمن الأردني لنحو سبع ساعات، دون أن يسمح لي بإجراء اتصال أو مقابلة أحد المسؤولين في المطار، ومن ثم رُحّلت إلى سوريا قسراً على طيران الشركة السورية، التي أصرت بدورها أثناء شرائي تذكرة السفر أن تكون (إيابا وذهابا)، ما حملني خسائر مادية كبيرة».

وقال (نبراس)، ناشط سياسي: «دعيت قبل فترة من قبل منظمة دولية لحضور ورشة عمل حول الديمقراطية في عمّان، إلا أن السلطات الأردنية منعتني من دخول أراضيها، وبعد احتجازي لعدة ساعات رحّلوني إلى مطار بيروت»، مبيناً أنه «تعرض إلى سيل من الشتائم الإهانات».

بدورها، قالت (أمل)، ناشطة سياسية: «في الفترة الأخيرة زادت حالات الإساءة إلى السوريين المتوجهين إلى لبنان أو الأردن، سواء أكانوا هاربين إليها من الأوضاع التي تعيشها البلاد، أو لتكون محطة ينتقلون منها لدول أخرى»، ولفتت أمل إلى أنه «رغم كل هذه الممارسات المسيئة بحق السوريين، لم يتحرك النظام للدفاع عنهم، أو لحمايتهم من «المؤامرة» والحفاظ على السيادة، وهو الذي يشن حملة عسكرية في البلاد راح ضحيتها، حتى الآن أكثر من 100 ألف قتيل(!!)

وأضافت أمل، ان «السلطات الأردنية تعيق كذلك إدخال الحالات الإنسانية عبر الحدود، ما يضطر السوريين إلى دفع نحو (450) دينار أردني رشوة، لإدخال جريح».

يشار إلى أن نحو مليوني سوري فروا من الأعمال العسكرية التي تشهدها مناطقهم، إلى خارج البلاد، في حين نزح نحو (6) ملايين إلى مناطق أكثر أمناً، أو ربما أقل خطراً في الداخل، في ظل ظروف إنسانية سيئة للغاية، دون وجود بوادر لحل يوقف المأساة السورية.

ارتفاع إيجار العقارات يحرم الكثير من السوريين المأوى

ريان محمد

أسهم امتداد عمر الأزمة السورية، وزيادة عدد المناطق السكنية المدمرة، التي لم تعد مؤهلة للسكن والعيش، نتيجة القصف العنيف الذي تعرضت، وتتعرض له من آلة النظام الحربية، أسهم في خلق أزمة إنسانية كبرى، ألقت بظلال قاتمة على الوضع المعيشي والحياتي للمواطن السوري. فقد دفع هذا الوضع المتفاقم، أصحاب هذه المناطق إلى النزوح منها، إلى مناطق آمنة، أو شبه آمنة، والأهم من ذلك توفر بيوت تصلح للسكن، ولو في حده الأدنى.

ويقدر عدد الذين غادروا منازلهم نحو سبعة ملايين شخص في عموم البلاد، قرابة المليونين منهم خارج الحدود، حيث يعيشون في ظروف إنسانية سيئة. ومع اقتراب فصل الشتاء وسوء مراكز الإيواء، قليلة العدد أصلاً، قد يكون المأوى هو أهم ما يبحث عنه العديد من النازحين، في وقت يشهد فيه إيجار العقارات ارتفاعاً غير مسبوق.

(أبو أحمد)، متقاعد ونازح من ريف دمشق، وربّ لأسرة مؤلفة من سبعة أشخاص، تحدث عن وضعه ووضع أسرته بكثير من اللوعة والأسى فقال: «تركنا منزلنا في (سقبا) منذ أقل من ثلاثة أشهر، بعد أن أنهكنا الحصار; فلا كهرباء، ولا ماء، ولا طعام، وخلال هذه الفترة لم أستطع أن أجد مكاناً يؤويني مع عائلتي، بإيجار يتناسب مع راتبي التقاعدي».

وأضاف: «استأجرت غرفة واحدة جنوبي دمشق، لي ولأفراد أسرتي، في منطقة لا تبعد أكثر من (2 كلم) عن خط النار، بـ (15) ألف ليرة، ولكن اليوم لم يعد بمقدوري أن أدفع الإيجار، فمعاشي التقاعدي لا يتجاوز (18) ألف ليرة»، لافتاً إلى أنه بحث عن مركز إيواء يستقبله، لكنه «لم يجد مركزاً واحداً فيه الحدود الدنيا من السكن اللائق بالبشر».

(أم زكريا)، من أسرة نازحة من حي التضامن بدمشق، وتقيم في أحد جوامع المدينة، تقول»: «منذ سبعة أشهر أقيم في هذا الجامع، بعد أن عجزت عن دفع إيجار منزل يلم شمل عائلتي»، وأوضحت، أنها وابنتيها يقمن في الجامع، بينما يقيم زوجها وأبناؤها الثلاثة في جامع آخر.

وأضافت (أم زكريا)، إن «عائلتي تلتقي في حديقة قريبة من الجامع كل يوم تقريباً، لكي نحضن أبناءنا، الذين لا تفارقهم الدموع وهم يسألوننا متى سنعود إلى بيتنا».

وتتابع، «زوجي ما زال في عمله، لكن إيجار المنزل تضاعف في ظل ما تشهده البلاد، وراتبه لم يطرأ عليه تغيير يذكر، فلم يعد يستطيع تأمين احتياجاتنا الأساسية».

من جانبه، قال (مروان)، الذي كان يملك منزلاً في حي برزة بدمشق: «أن تجد منزلاً للإيجار هذه الأيام هو أمر صعب جداً، فالمناطق المناسبة لذوي الدخل المحدود، أصبحت نادرة جداً، فإما أن تكون الإيجارات مرتفعة، أو أن تكون المنطقة غير آمنة، وتلك تكون غالباً قريبة من المناطق الساخنة».

أما (سمير)، مالك منزل في ضواحي دمشق فله قصة أخرى، إذ يقول: «لقد أجّرت الجزء الأكبر من منزلي لأني فقدت عملي، وأحتاج إلى دخل يسد رمق أطفالي، قد يكون الإيجار مرتفعاً، لكن الأعباء المعيشية ارتفعت بشكل لا يمكن أن يطاق».

رأي مختص

ولإلقاء الضوء على هذا الواقع الصعب الذي يعيشه عشرات، بل مئات ألوف السوريين النازحين من مناطقهم وبيوتهم، تحدثنا إلى المحلل الاقتصادي (ربيع) الذي أفاد بأنه، «مع الدمار الكبير الذي لحق بالتجمعات السكنية في البلاد، وقلة مراكز الإيواء، التي لم توفر القدر المعقول من متطلبات العيش الكريم، زاد طلب الفئة الفقيرة النازحة على استنجار المنازل في المناطق شبه الآمنة، (طبعاً لمن تبقت له إمكانية لذلك)، ومع محدودية عدد تلك المنازل، ارتفعت الإيجارات بشكل كبير، مقارنة بما قبل الأزمة، حيث يتراوح إيجار المنزل في دمشق اليوم بين (20 – 200) ألف ليرة سورية».

وتابع: «كما أن غلاء المعيشة الذي يعاني منه السوريون، دفع مالكي المنازل إلى رفع الإيجارات، لتعويض فرق ارتفاع الأسعار، وهم غالبا من ذات الفئة، فيتقاسم المستأجر والمؤجر هم ارتفاع الأعباء المعيشية».

ورأى ربيع، أن «أهم أسباب المشكلة هي تنصل النظام من مسؤولياته، فهو رغم تشدّقه بأنه يحمي المدنيين، لم يعدّ أي خطط أو مراكز إيواء للمدنيين القاطنين في المناطق التي يقوم بقصفها، بل إنه لم يقدم لهم أي مساعدة تذكر، فتركهم يفترشون الشوارع والحدائق العامة، لا شيء يرد عنهم أعين المارة، ولا يستر أجسادهم إلا ما كانوا يرتدونه ساعة نزوحهم، كما أنه لا يوفر لهم أي مساعدات غذائية أو دوائية، ما دفع الكثيرين منهم إلى النزوح خارج البلاد، بحثاً عن الأمن، وما قد يسد رمقهم.

وأضاف المحلل الاقتصادي ربيع، إن «استمرار الأعمال العسكرية والقصف العشوائي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للسوريين، يهدد بارتفاع أعداد العاجزين عن دفع إيجار منازلهم، ما يستدعي حملة وطنية لإيجاد مساكن بديلة في مناطق آمنة، وتأمين سلل غذائية كافية».

ووصف ربيع وضع السوريين بالكارثي، اقتصاديا واجتماعيا، محذراً من تبعات السكوت عنه، وموضحاً، أن «ملف النازحين واللاجئين يجب أن يكون على رأس القضايا الوطنية التي يجب إيجاد حلول سريعة لها».

يشار إلى أن الأوضاع الاقتصادية للسوريين تشهد تدهوراً يومياً، مع استمرار الأعمال العسكرية، وإغلاق الكثير من المنشآت الاقتصادية، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة الشرائية لمعظم السوريين.

حصة السوريين من اللحوم الأقل في المنطقة... والاكتفاء الغذائي وهم أشاعه النظام

زيد محمد

يؤكد اختصاصيون، أن «حصة المواطن السوري من المواد الغذائية هي الأقل في المنطقة، منذ سنوات، وبفارق كبير عن المعايير العالمية، لكن الأزمة الحالية، و«الصراع المسلح»، والقصف العشوائي من قوات النظام لمعظم المناطق السكنية وحرق الأراضي الزراعية، تسبب في تدهور وضع السوريين، حيث الاكتفاء لم يكن إلا كذبة إعلامية اختلقها النظام».

لكن أبواق النظام ومسؤوليه دأبوا خلال الفترة الماضية على تحميل المطالبين بالحرية والكرامة، مسؤولية تدهور أوضاع السوريين، وما يعانونه من نقص شديد بالمواد الغذائية، إضافة إلى تحميل التجار مسؤولية رفع الأسعار، «متغنين» بما كان عليه الوضع قبل عام 2011، حيث يؤكدون، أن كافة المواد الغذائية كانت متوفرة بشكل كبير، وفي متناول يد السوريين.

وخلال الفترة الأخيرة، تراجعت كثيراً قدرة المواطن السوري على الوفاء بالتزاماته تجاه إطعام أفراد أسرته بشكل متوازن، ولاسيما الغذاء المكون من أحد أنواع اللحوم (الفروج، أو العجل أوالغنم أو الأسماك)، وذلك إثر ارتفاع أسعارها بشكل كبير، فأعادها البعض إلى الأوضاع التي تعيشها البلاد، وجشع التجار، في حين أكد اختصاصيون، أن حصة الفرد السوري، ومنذ عقود، من اللحوم، هي الأقل في المنطقة، وبفوارق كبيرة عالمياً، جراء سياسات النظام الاقتصادية التي لم تراع تأمين سلة المواطن الغذائية.

وبين الاختصاصيون، أن «حصة السوريين من لحم الفروج هي الأقل في المنطقة، فقد ذكرت إحصاءات مؤسسة الدواجن أن نصيب الفرد من لحوم الفروج في عام (2011) لم يتجاوز (9) كغ سنوياً، بينما يصل إلى (64) كغ في الإمارات مثلاً، في وقت كانت سورية تحتل المرتبة الرابعة عربياً، والتاسعة والثلاثين عالمياً في إنتاج لحوم الدواجن والبيض". وأوضح هؤلاء أن «لحم الفروج يشكل (43%) من استهلاك المواطن السوري للحوم، لكونه أرخص أنواعها».

ويتراوح سعر كيلو الفروج النيئ هذه الأيام بين(-700 1000) ليرة، في حين يبلغ سعر الفروج المشوي نحو (1500) ليرة، في حين كان سعر الفروج النيئ قبل الأزمة بحدود (100) ليرة، والفروج المشوي نحو (300) ليرة.

ولفت الاختصاصيون، إلى أن «المواطن السوري قبل الأزمة كان يجد صعوبة مادية في شراء الفروج، والكثير من السوريين، كان لا يستطيع شراء الفروج أكثر من مرة واحدة في الشهر، خاصة أصحاب الدخل المحدود، وهم الطبقة الأوسع في المجتمع السوري، فكيف اليوم بعد أن سجلت أسعار غير مسبوقة، بينما لم يطرأ تغير يذكر على دخولهم.

ولم تكن حصة المواطن من استهلاك اللحوم الحمراء أفضل، فقد كانت الأقل بالمنطقة، كما تشير دراسة أعدتها وزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاء وهيئة تخطيط الدولة، قبل الأزمة، حيث حددت استهلاك الفرد السنوي، بنحو (22) كغ، بينما يصل إلى (62) كغ في السعودية، و(36) كغ في الأردن.

وفي مقارنة لتبيان حصة الفرد بعد نحو عامين ونصف من «الأزمة»، بالاعتماد على مقارنة الأسعار، نجد أن سعر كيلو لحم العجل في بداية عام (2011)، كان (350) ليرة، وكيلو لحم الغنم بـ (600) ليرة، في حين وصلت الأسعار اليوم للعجل (1700) ليرة للكيلو الواحد، وكيلو لحم الغنم بـ (2000) ليرة، بينما انخفضت القيمة الشرائية لليرة، ولم يتحسن الدخل الشهري، وهذا يشكل مؤشراً على انخفاض حصة الفرد بحدود 75%.

ولم تكن حصة الفرد السوري من لحوم الأسماك أفضل حالاً، فبعد الأحاديث المطولة عن تطور مشاريع المسامك الخاصة والسدود، بلغت حصة الفرد سنوياً (1) كغ فقط من السمك، في حين يبلغ الرقم العربي (8) كغ للفرد، أما الرقم العالمي فيبلغ 12 كلغ، بحسب تقارير رسمية.

وتقول جهات رسمية سورية: إن إنتاج القطر من الأسماك لا يكفي الاستهلاك المحلي، وقد بلغ الإنتاج لعام (2010) مقدار (12770) طناً، منها (2659) طناً من الأسماك البحرية، و(7378) طناً من المزارع السمكية العذبة، و(2436) طناً من البحيرات والسدود.

كما بلغ إنتاج عام (2011) من الأسماك (7113) طناً، دون مزارع الغاب وحمص وحماة، بسبب عدم إمكانية الحصول على المعلومات نتيجة الظروف التي تعيشها البلاد، موزعة وفق ما يلى: (2289) طناً من الأسماك البحرية، و(2089) طناً من المزارع السمكية العذبة، و(2735) طناً من البحيرات والسدود.

يشار إلى أن الأرقام السابقة تعتبر مؤشرات على الوهم الذي باعه النظام للشعب عبر عقود، أهمها «الاكتفاء الذاتي» وتأمين السلة الغذائية للفرد، بالرغم من أن متوسط دخل هذا الفرد لم يتجاوز لميكن (15) ألف ليرة، في وقت يبلغ متوسط الإعالة (4) أفراد، ما يجعل الفرد عاجزا حتى عن تأمين الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية، في ظل ارتفاع الأسعار الكبير.

عدنان عبد الرزاق

رأس المال على عقب

عودة الليرة إلى مقدمة التضليل

هجمة مرتدة قام بها نظام الأسد، ولم يزل، من شأنها التعمية على تنازله عن سلاح سوريا الاستراتيجي وإراحة إسرائيل، في صفقة معلنة ليحتفظ بالكرسي ويهرب من المحاكم الدولية بعد قتله مئآت الألاف وتهجيره الملايين، ولإشغال المؤيدين وإلهاء العالم، بتفاصيل لن تغيّر من مطالب الشعب الثائر، وإن انطلت الأحابيل على الجميع .

واعتمد النظام، فيما اعتمد في حملته الترويجية وتضليله المتابعين على الظهور المتتالي على أقنية تلفزيونية دولية، فبدأ أخيراً من الفوكس نيوز الأمريكية ليتبعها في محطة روسية ومن ثم صينية ففنزويلية وأخيرا على الراي 24 الايطالية، ومضمون الحملة ذاته، وإن تكرر بطرائق مختلفة، فسوريا تحارب الإرهاب نيابة عن العالم ومن هم في سوريا متطرفون وسلفيون أهمها، ومن ثم تسويق النظام على أنه ضحية وديمقراطي يقبل الحوار والتفاوض ووافق على نزع السلحة المحرمة وانخرط في اتفاقات دولية..لتستقر الحملة عند إمكانية ترشيح السد الإبن لدورة رئاسية وراثية ثالثة «إن اراد الشعب».

طبعاً، ترافقت الحملة السياسية مع حملات اقتصادية واحتماعية داخلية، من شأنها إرسال رسائل طمأنة لمن يهمه الأمر، إن لجهة النصر على الأرض «وملاحقة فلول الإرهابيين» أو عودة الكهرباء للأسلاك والمياه إلى مجاريها، أو حتى افتتاح المدارس وتأمين ما يلزم للعام الدراسي ومتطلبات السوق من سلع ومواد .

لتنتهي الحملة أمس على عودة سعر صرف الليرة للانتعاش والتعافي، بعد أن ألقت قوات الأسد القبض على القائمين على بعض شركات الصيرفة وألغت تراخيص لسبع شركات، محملة مسؤولية تدهور سعر الصرف لتجار السوق السوداء ولتلاعب الصرافين، متناسية الأسباب الاقتصادية التي هزت الثقة بالليرة والدولة برمتها، فلا سياحة «300 مليار خسائر السياحة سنوياً» ولا تجارة خارجية ولا صناعة ولا احتياطي نقدي أجنبي ولا استثمار، وفوق كل ذلك لا أمان يدفع للاكتناز أو الادخار بالعملة السورية، ورغم كل ذلك، بدأ إعلام النظام يروّج أخيراً، بالتوازي «لحكمة القائد الملهم» لتعافي الليرة ووصولها لعتبة 200 ليرة لكل دولار واحد .

قد لا يكون من حاجة لأي شرح ولا من ضرورة لأي رد على كل تلك «البروباغندا» سواء السياسية أو الاقتصادية التي يشنها النظام وأزلامه ووسائل الإعلام الناطقة باسمه أو الدائرة في فلكه، فأن تعرف أن عدد القتلى في سوريا منذ اندلاع الثورة ناف عن 200 ألف وأكثر منهم معتقلين وأن المهجرين والمشردين في الداخل والخارج زادوا عن سنة ملايين، فذلك- ودون تفاصيل- كفيل لتعرف أي حكمة يمكلها النظام وأي إلهام يتمتع به.

وأن تعرف أن التضخم أكل دخول السوريين، أو من لديه دخل، وان الأجر الشهري لم يعد يشتري طعام لثلاثة أيام لسرة متوسطة وأن قيمة تداولات البورصة أقل من سعر بيت في حي متوسط بدمشق، فذلك سيدلك على التخطيط والإدارة التي يملكها النظام ورجالاته.

ولكن، نهاية القول: عرف النظام عبر التضليل والترويج أن يستميل نعظم دول العالم، وأن يغيّر من طبيعة الصراع، من صراع بين الشعب والنظام على الحرية إلى صراع داخلي وحرب أهلية، في حين لم تعرف المعارضة السياسية طريقاً لتسويق نفسها ومصائب شعبها ومطالب من ارتضاها- ولو مكرهاً – ممثلة له، ما يدفع للتساؤل وبحرقة عن مصير الثورة في واقع تغيرت معالمه ومواقف أقطابه وغاصت معارضة الشعب في وحول الخلافات ومستقبل الإنتماءات.. وتسأل عن الدماء والحقوق إن استمر الحال على هذا المنوال..

لكنك سرعان ما تعي حقيقة وسيرورة التاريخ والصراع لأجل الحق واسترداد الكرامة والحقوق، فتعلم أن قوة الشعب لن تقهر وإن أطال سراق الثورة من الزمن ورفعوا من الثمن .

فخ الإعلام الغبي

وقعت إحدى القنوات التلفزيونية المصرية في فخ غريب عجيب، نصبه من دون أن يعلم نشطاء الثورة السورية، فالقناة التي أرادت التأكيد على انتشار «جهاد النكاح» استعانت بجدول ساخر قام برسمه أحدهم ووضعه على صفحات التواصل الاجتماعي، قالت المذيعة بشيء من الألم، إنهم ينظمون جداول لجهاد النكاح، ثم عرض الجدول على شاشة القناة فظهرت أسماء بشرى وأسماء وأنيسة من ضمن الجدول، طبعاً السوريون فقط يعرفون هذه الأسماء جيداً، فهي عائدة لزوجة بشار الأسد أسماء وشقيقته بشرى ووالدته أنيسة، وهو عبارة عن جدول مفبرك طبعاً، كان مقصوداً منه السخرية لا أكثر ولا أقل، ولكنه كان كفيلاً بإيقاع القناة وجعلها تبني وقائعها على صورة مزيفة.

وهي ليست المرة الأولى التي يقع فيها مثل هذا التزييف المقصود منه الإساءة للثورة السورية التي قدمت حتى الآن قرابة مئة وخمسين ألف شهيد، غالبيتهم من النساء والأطفال، وهؤلاء الشهداء هم آخر ما ينشغل به الإعلام المعادي للثورة، والذي يرى فيها سبيلاً إلى تحرير الشعوب، ولذلك فهو يعمد إلى تشويه الثورة والإساءة إليها بشتى الوسائل، ولعل المتابع للحدث المصري يتذكر أنه وفي أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير بث الإعلام المؤيد لنظام مبارك الكثير مما أسماها وقتها الحقائق عن «حفلات جنس جماعية» كانت تقام في ميدان التحرير، وعن تعاطي المعتصمين في التحرير كافة أنواع المخدرات وقبضهم مبالغ طائلة من مؤسسات أمريكية وصهيونية، كانت تسعى لقلب نظام الحكم في مصر، علماً أن مبارك كان يعتبر صديقاً للولايات المتحدة وإسرائيل، بل إنه كان الصديق الوفي لهما في المنطقة، وكان يمثل بالنسبة لواشنطن البوابة التي تستطيع من خلالها الدخول إلى المنطقة متى شاءت، وكيفما شاءت، ولكن حين ثار الشعب ضده أراد إعلامه تصويره على أنه بطل مقدام تخشى إسرائيل قوته، فصوروا معارضيه بالشاذين جنسياً، والمدمنين، والعملاء.

وهم الآن يشاركهم إعلام النظام في ذلك طبعاً، يعملون كل ما بوسعهم لتصوير الثورة السورية على أنها إنما تستهدف النيل من آخر قلاع الممانعة والصمود، ولم يكترثوا بمجزرة غوطتي دمشق، لكنهم انشغلوا كثيراً بالتهديد الأميركي بتوجيه ضربة عقابية للنظام، فأغدقوا المديح على النظام وجيشه على اعتبار أنه آخر جيوش المنطقة العربية الذي سيكون كفيلاً بتحقيق الانتصارات، لكنهم لم يقولوا للجمهور المسكين أي انتصارات تلك التي يقدر جيش بشار تحقيقها، ولأن حبل الكذب «الإعلامي» طويل جداً هذه الأيام، فإن الاستفاضة بالحديث عن العلاقات الجنسية هو ما بات يسيطر على أذهان ذلك الإعلام، الذي يبدو أنه طلق أصول المهنية الصحفية منذ زمن طويل، فلا مانع من ذكر أخبار دون الإشارة إلى مصادرها، فمثلاً، ورد على إحدى القنوات خبر مفاده: أن خمسين فتاة تونسية رجعن حوامل إلى بلادهن بعد جهادهن في سوريا، ولم يرد الخبر المذكور إلا في موقعين الكترونيين يديرهما موالون للأسد.

لكن ويا للغرابة، فالقناة نفسها تجاهلت أن قوات أمن النظام ألقت القبض على مجموعة من الشباب الذين كانوا يقيمون حفلة جنس جماعي على جبل قاسيون في أثناء وقفتهم «على أجسادنا»، مع إن هذا الخبر كان سيجلب متابعين للقناة التي تنتقي أخبارها وفقاً لغزارة الحالة الجنسية فيها.

***

لا شك أن الإعلام يشكل سلاحاً مهماً في إدارة المعارك الحديثة، ولا شك أيضاً أن هذا السلاح إن لم نحسن استخدامه فسينقلب علينا ويقتلنا بدل أن ندافع به عن أنفسنا، وفي غياب مؤسسات إعلامية تفقه معنى الثورة، فإننا معرضون في كل يوم لهجوم جديد، من عدو لا يتورع عن استخدام كل شيء للقضاء علينا.

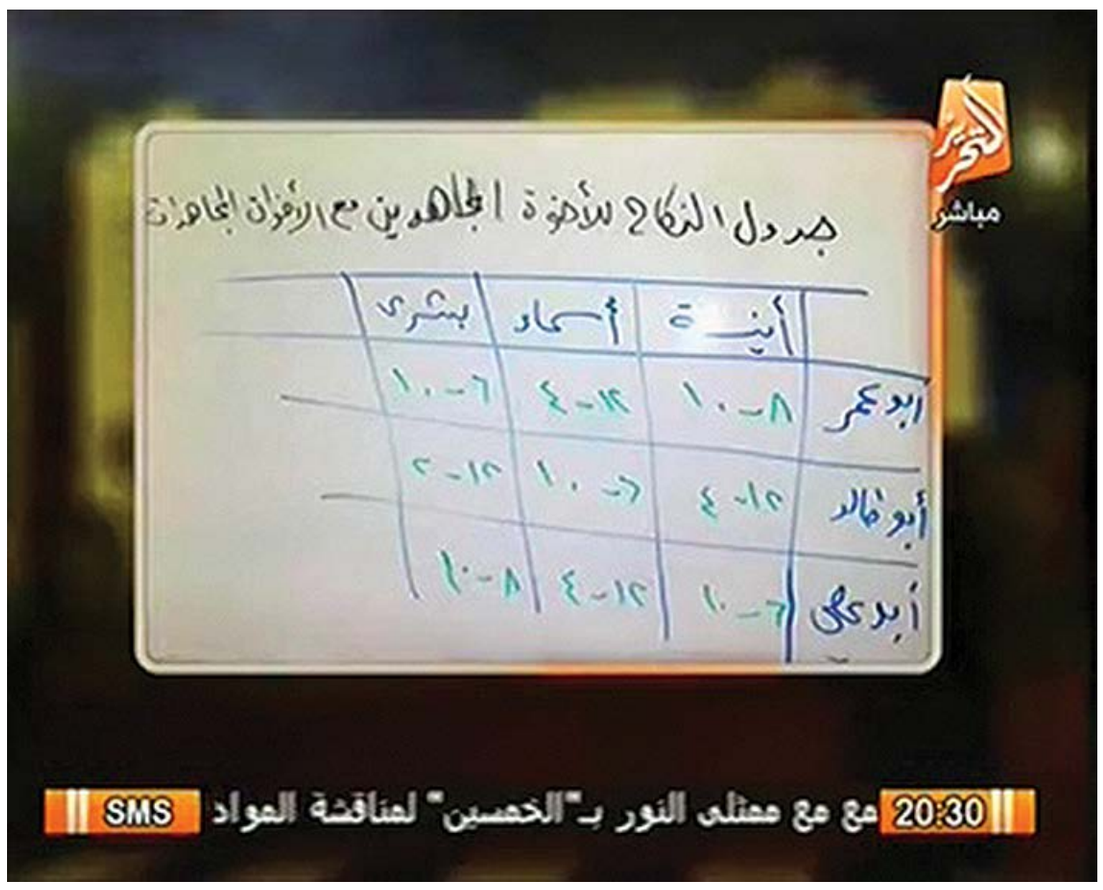

***

استطاعت قناة العربية الحدث أن تنسجم كثيراً مع شعارها «أن تعرف أكثر» وتمكنت خلال الفترة الماضية، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الكيماوي، أن تقدم معلومات مهمة جداً عن ترسانة النظام من الأسلحة الكيماوي، وأشبعت موادها التي قدمتها شروحاً ورسومات بيانية، وتحليلات، واستضافت خبراء وأخصائيين، فكانت تغطيتها متكاملة وتستحق الإشادة، وهي تفردت عن سواها من القنوات الإخبارية بهذا الشأن.

***

ما الذي يلزم لصناعة إعلام قادر على تمثيل الصورة الحقيقية للثورة، وما هي الوسيلة الإعلامية القادرة على نقل نبض الشارع السوري الثائر حقيقة؟

هذان سؤالان في غاية الأهمية، هما مجال مفتوح للنقاش برسم القراء والمتابعين وأبناء المهنة، لا للتنظير والتفنيد فقط، بل لتقديم رؤى ومقترحات، وصياغة ميثاق شرف إعلامي يكون بداية للتأسيس لإعلام جديد.

مراقب

أمام الكاميرا

يا الله شباب... كلاكيت تاني مرة

بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها النظام السوري على القوات الأميركية في المعركة الحاسمة التي شهدتها ساحات الوغى، خلعت قنوات النظام زيها العسكري الموحد الذي ارتدته على مدى الأيام الماضية وعادت إلى برامجها المعتادة، فعادت صبايا «عمران الزعبي" في برنامج صباح الخير ليعرضن للمشاهدين المنتظرين على أحر من الجمر آخر صيحات الموضة العالمية، وتصاميم صالات الأزياء، ولتستطرد إحداهن مع ضيفتها في شرح الأساليب الحديثة في تربية الطفل، ولتقول أخرى وهي تستضيف خبيراً بيئياً إن أثر عوادم السيارات على البيئة في تزايد مستمر، بسبب انعدام الرقابة، طبعاً هذا لا يشمل السلاح الكيماوي، وقذائف الطائرات، والبراميل المتفجرة.

صانع الفرجة

وما داموا قد خلعوا زيهم العسكري، فإذاً كل شيء جائز، ولأنه جائز فلم لا نتساءل عن أحوال المسرح، وهذا ما حدث، فقد عرضت الفضائية السورية برنامجاً يعده ويخرجه تامر العربيد عن المسرح، ولن تصدقوا ما الذي كان يبحث عنه العربيد في برنامجه، لقد كان يبحث عن المهرجانات المسرحية والجوائز وجمهور المسرح، نعم، وكان المقدمون الكثر للبرنامج، وهم ممثلون مغمورون، يطلون من خلف الأشجار في بستان ما، في حركات أقلّ ما يقال عنها بأنها مضحكة، ليتساءلوا عن حال المسرح... هذا ليس غباء هذه وقاحة، أليس كذلك؟

السيد والعبد

تعرض الإخبارية السورية إعلاناً ترويجياً لفتى يراقب من نافذة بيته الأنيق ابن حارس البناء وهو يقوم بشطف الشارع، يقرر الفتى بتعاطف مصطنع أن يقدم لابن الحارس حقيبته المدرسية الجديدة هدية، لأنه غني بينما الآخر فقير، وهكذا يحمل الحقيبة ويقدمها فعلاً لابن الحارس الذي ينظر هو وأبوه باستغراب إلى «السيد النبيل» الذي تواضع وقدم له الهدية الرائعة التي ستمكنه من الذهاب إلى المدرسة، لكن صانعي الإعلان تجاهلوا أن الفتى النبيل يستطيع الذهاب إلى مدرسته بينما الفتى الآخر لن يذهب، لأن المدرسة دمرتها طائرة ذات قصف صباحي... المدرسة ليست حقيبة مدرسية تروج للأغنياء، أما كفاكم غباء!!

موجز أخبار:

قال سيادته: إن السلاح الكيماوي الذي استخدم في غوطة دمشق قد تكون المجموعات الإرهابية المسلحة هي التي قامت بإطلاقه لتوجيه الاتهام للجيش

فاصل

قال سيادته: إن السلاح الكيماوي موجود في أماكن آمنة، ولا يمكن للمجموعات المسلحة الوصول إليه

فاصل

قال سيادته: نحن لا نستطيع أن نضمن وصول المفتشين إلى كافة الأماكن التي يوجد فيها سلاح كيماوي لأنها تحت سيطرة العصابات المسلحة

فاصل

قال سيادته: إن المفتشين يستطيعون الذهاب إلى المقرات التي يوجد فيها سلاح كيماوي ويتأكدون بأنفسهم من تعاوننا

فاصل

قال سعيد صالح في مسرحية مدرسة المشاغبين: أنا عايز جملة مفيدة، جملة مفيدة وحدة

فاصل

قال سيادته: إن الأسلحة الكيماوية غير مفيدة، غير مفيدة أبداً، وإذا أردنا أن نعرف لماذا هي غير مفيدة فعلينا أن نعرف ماذا تعني كلمة أبداً أولاً...

ثائر الزعزوع

فضائيات بفتح التاء

كيف نثأر لشرفنا؟

قد تكون مفردة الثأر واحدة من أكثر أمراضنا الاجتماعية استعصاءاً على العلاج، فهي شكلت تحدياً كبيراً حتى بالنسبة لواضعي القوانين على مدى التاريخ العربي الحديث والمعاصر، إذ تتمسك الكثير من المجتمعات العربية بالثأر وتعتبره حقاً لا يمكن الاستغناء عنه، وهي تأخذ ثأرها ولو بعد أربعين عام، مستندة في هذا إلى الزير سالم الذي سعى ثأراً لأخيه كليب الذي ناشده بألا يصالح.

اليوم تعج مواقع الانترنت بعبارة الثأر من جديد، وخاصة بعد الإسراف في استخدام آلة القتل التي لم يتوقف النظام عن استخدامها يوماً، ولم تقتصر تلك «الآلة القذرة» على الأسلحة التقليدية والشاملة، بل امتدت إلى الإعلام، فتحول الإعلام إلى سلاح قاتل بيد النظام يضرب به قيم المجتمع وعاداته وأخلاقه، فبينما دأبت أجهزته الأمنية على انتهاك حرمات المنازل واعتقال المواطنات للضغط على الناشطين والمشاركين بالثورة، سواء أكانوا مسلحين أم سياسيين، عمد جهازه الإعلامي إلى تلفيق القصص وإعداد سيناريوهات تكون كفيلة بالإساءة إلى كل ما هو أخلاقي وإلى كل قيمة صغيرة كانت أم كبيرة لا في المجتمع السوري فحسب بل في المجتمعات عموماً، وقد كتبت في العدد الرابع من «صدى الشام» 8/19/2013 واصفاً إعلام النظام بأنه سلاح قذر، ولم أكن وقتها أتحامل على الإعلام بردة فعل غاضبة أو عصبية، لكنها وجهة نظر قائمة على متابعة لما تبثه قنوات الإعلام المختلفة، والتي توجه بإيعاز مباشر من جهاز الأمن.

وللتأكيد على أنه سلاح قذر بيد النظام عاد هذا الإعلام ليستبيح مكونات المجتمع السوري من خلال عرضه «اعترافات» لفتاة سورية هي روان القداح، التي تبلغ السادسة عشر من عمرها، جلست أمام كاميرا «الإخبارية السورية» دون أن تقوم بإخفاء ملامح وجهها أو تمويهها، وتقول في تلك الاعترافات إن والدها أجبرها على «جهاد النكاح» أي ممارسة الجنس مع مسلحين غرباء وآخرين تعرفت إليهم كونهم من المنطقة التي تعيش فيها، مدينة نوى، لقاء مال تشك أن والدها كان يتقاضاه، كما اتهمت والدها بأنه مارس الجنس معها أيضاً. وأشارت الفتاة إلى أن والدها كان يقنعها بدورها في «الجهاد»، وأنها في حال ماتت فهي «شهيدة وستدخل الجنة»، موضحة أن والدها هرب مع رفاقه عند اقتحام الجيش النظامي لمدينة نوى، وقامت بدورها باللجوء للجيش الذي قام بإنقاذها. طبعاً من المفيد التذكير أن مبتكر أكذوبة «جهاد النكاح» هو المرتزق غسان بن جدو، وقد تبين فيما بعد أن الطفلة روان القداح معتقلة منذ تشرين الثاني من العام الفائت، وقد قامت قوات النظام باختطافها بعد خروجها من مدرستها للضغط على والدها من أجل تسليم نفسه، وقد علت على الفور أصوات من هنا وهناك تطالب بالثأر لروان القداح وسارة العلاو، وطل الملوحي، وسواهن من الفتيات السوريات اللواتي قام النظام بإجبارهن على الظهور عبر شاشته للإدلاء باعترافات مفبركة.

المهم هنا هو في كيفية الثأر، وفي شكل الثأر من وسائل إعلام لا يردعها رادع لا مهني ولا أخلاقي ولا إنساني، وهي تمارس التزييف والفبركة منهاج عمل لها، ولا تتورع عن تأليف الأكاذيب، إذ لا يمكن الاكتفاء بإطلاق الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي ليومين أو ثلاثة أيام، وفي أحسن الحالات لمدة أسبوع، ولا في إطلاق تسمية تضامنية على أحد أيام الجمع، بل يكون الثأر في عمل إعلامي منظم تأخذ فيه المرأة حقها وهي التي شاركت في الثورة منذ بدايتها، وعدم السماح لمجموعة من الظلاميين بتغييب المرأة السورية العظيمة وحبسها في بيتها لأنها عورة وينبغي التخلص منها، نساؤنا أخواتنا بناتنا يجاهدن بأرواحهن في سبيل حرية سوريا، و إعلام الثورة مطالب بأن يعمل ما بوسعه لتأكيد هذه الحقيقة، فهن لسن طباخات ولا حاضنات لمقاتلين فقط، بل مقاتلات عظيمات، خرجن في التظاهرات قبل الكثير من الذين كانوا يخشون الوقوف على الرصيف لمتابعتهن، وكتبن على الجدران بدمائهن ودموعهن، حلم حرية سوريا الذي تأخر..

هؤلاء هن نساؤنا، هؤلاء هن السوريات، وهكذا نثأر لهن، بإعطائهن حقهن الذي نلنه، لا باستلابهن، لا بتحويلهن إلى هدف للسبي في حال التقدم إلى الأمام، وفي إخفائهن خشية من السبي في حال التقهقر، لا نريد لنسائنا أن يختصرن بالسبي، ولا أن يتحولن إلى جوارٍ في إمارة أمير، ولا أدوات يستخدمهن إعلام قذر للإساءة إلى سوريتنا، وإنسانيتنا.

السوريات هنّ الملكات المتوّجات، أمهاتنا اللواتي أرضعننا الكرامة، وشقيقاتنا اللواتي حملن همومنا، وزوجاتنا اللواتي قاسمننا أحلامنا، وصديقاتنا اللواتي كنّ معنا في لحظات السير إلى الأمام، وبناتنا اللواتي نحلم بأن يبدأن بناء وطن حر، السوريات هنّ القادرات على صناعة المستقبل الذي نحلم به، لا زائفاً مشوهاً كما فعل النظام، ولا ظلامياً كما يريد البعض.

السوريات هن اليمامات المحلقات عالياً فوق رؤوسنا جميعاً.. ما الذي يضير إعلام الثورة أن يحتفي بالسوريات؟، ما الذي يضيره أن يتذكر بفخر حكاية طل الملوحي شرارتنا الأولى، وسهير الأتاسي ومي سكاف وفدوى سليمان، وريما فليحان، ومنتهى الأطرش، وسعاد نوفل المرأة الواقفة كما نخلة شامخة لا تنحني..

ليس الثأر من الإعلام والنظام، بالتسلح في وجهه فقط، وليس الثأر منه بشتمه وبصفحة على الفيسبوك، ليس الثأر منه بالتهديد بفعل مثل ما فعله، بل الثأر منه بسوريتنا. ليست سوريتنا عبئاً ثقيلاً كي نخلعه، هي قدرنا الجميل الذي سنحارب بأرواحنا وأقلامنا لأجله.

الـــزواج فـــي المناطـــق المحـــررة توثيـــق خـــارج إطـــــــار مؤسســات الدولة ومشكلة الاعتراف

سمر مهنا

لـم يحتـج زواج سـناء 19 عامـا مـن محمـد 23 عامـا فـي منطقـة الغوطـة الشـرقية سـوى كتـاب شـيخ لإتمامـه دون الحاجـة إلـى التوجـه إلـى المحكمـة كمـا هـو معتـاد فـي الحالـة الطبيعيـة لتسـجيل هـذا الـزواج وذلـك بسـبب مـا تشـهده هذه المنطقـة مـن حصـار وتضييق من قبل قوات النظـام، وهـذه ليسـت الحالـة الوحيـدة التـي يتـم تسـجيلها خـارج مؤسسـات الدولـة فهنـاك المئـات مـن حـالات الـزواج التـي تجـري فـي المناطـق التـي تسـيطر عليهـا المعارضـة والتـي إمـا أن توثـق بأبسـط الطـرق ككتـاب الشـيخ أو بسـجلات لـدى الهيئـة الشـرعية الموجـودة فـي هـذه المناطـق.

كتاب براني

تقـول آلاء شـقيقة محمـد، «كل مـا فعلـه أخـي للـزواج هـو أن أحضـر الشـيخ للاقتـران بابنـة عمـه، ومـن ثـم أقمنـا لهمـا عرسـا اجتمـع فيـه الأقـارب مـن اجـل الإشـهار الاجتماعـي»، مبينـة أنـه لـم يتـم تسـجيل الـزواج فـي الهيئـة الشـرعية الموجـودة فـي منطقتهـا كمـا يجـري فـي المناطـق المحـررة الأخـرى، مشـبهةً هـذا الـزواج بـ«الكتـاب البرانـي».

وتوضـح أن الهيئـة الشـرعية فـي أغلبهـا تتكـون مـن رجـال دين وتسـجيل الـزواج فيهـا هـو للتوثيـق فقـط، أمـا فيمـا يتعلـق بحقـوق المـرأة، فهـي تبيـن أنـه فـي حالـة المحكمـة ووجـود القاضـي كانـت المـرأة تتعـرض للظلـم فـي العديـد مـن الأحـكام فكيـف فـي ظـل الهيئـة، مشـيرة إلـى تداخـل السـلطات فيهـا وهـذا الأمـر طبيعـي فـي منطقـة تؤسـس لنفسـها مؤسسـات حديثـا بأبسـط الوسـائل.

وتشـير آلاء أيضـا، إلـى انتشـار الـزواج المبكـر فـي منطقتهـا، حيـث تكثـر حـالات الـزواج للفتـاة فـي عمـر بيـن 15-14 عامـا والشـاب بيـن 22- 23 عامـا، وهـذا الأمـر كان موجـودا فـي منطقتهـا قبـل الثـورة، لكنـه الآن انتشـر بشـكل كبيـر لأسـباب ذكـرت منهـا اختفـاء المهـور بسـبب سـوء الأوضـاع وانتشـار الفكـر الدينـي وانضمـام أغلـب الشـباب إلـى الجيـش الحـر، حيـث أن أصبـح احتمـال وفـاة أي شـب وارد ووجـود طفـل لـه فكـرة محببـة لكـي يحمـل اسـمه مـن بعـده.

تقـول إن «انتشـار هـذه الزيجـات المبكـرة للفتـاة هـو أمـر خطيـر»، متسـائلة لا أعلـم إن كانـت الهيئـة الشـرعية سـتسـتطيع إنصافهـا فـي حـال وجـود مشـكلة لأنـه فـي وضعنـا الكلمـة الأولـى والأخيـرة للوالديـن والرجـل.

الاتفاق الشفهي

وهـذا مـا أكـده سـعيد مـن منطقـة تـل أبيـض فـي الرقـة، أن لايوجـد محكمـة قانونيـة للأحـوال الشـخصية فـي المناطـق المحـررة فاغلـب حـالات الـزواج تتـم بعقـد القـران عنـد الشـيخ علـى مبـدأ السـنة وبحضـور الشـهود مـن الطرفيـن، وأحيانـا يتـم الاكتفـاء بالاتفـاق الشـفهي، وأحيانـا أخـرى يتـم الـزواج بكتـاب مسـجل بالهيئـة الشـرعية «مصـدق علـى الاتفـاق والشـروط المتفـق عليهـا».

أمـا بالنسـبة لمـا يقـال عـن تسـجيل عقـد الـزواج فـي المجالـس المحليـة، أشـار إلـى أن «المجلـس المحلـي ليـس مـن اختصاصـه الأحـوال الشـخصية فهـو مؤسسـة خدميـة فقـط، والعقـد إن تـم تسـجيله فيتـم ذلـك فـي الهيئـات الشـرعية».

ويبيـن سـعيد، أن عقـد الهيئـات الشـرعية معتـرف عليـه مـن كافـة الهيئـات فـي المناطـق الأخـرى لأن وثيقـة خارجـة عـن هيئـة شـرعية فهـي معترفـة لـدى الهيئـات الأخـرى، أمـا بالنسـبة لاعتـراف الـدول الأخـرى بمثـل هـذه العقـود، يوضـح انـه لا يوجـد اعتـراف معيـن بخصوصهـا لا بتركيـا أو بغيـر دول أخـرى ويتـم التعامـل مـع الأشـخاص فقـط أي الـزوج علـى حـدى والزوجـة علـى حـدى.

الزواج موثق ونظامي

وعلـى عكـس سـعيد، يقـول محمـود مـن منطقـة حلـب، إن: «الـزواج الـذي يتـم فـي منطقتـه يجـري بصـورة سـليمة، فهنـاك الهيئـة الشـرعية وهـي مؤسسـة يتـم فيهـا تسـجيل الـزواج كمـا هـي الحـال فـي مؤسسـات الدولـة، موضحـا أن وجـود القاضـي أمـر ضـروري والهيئـة الشـرعية تضـم بالإضافـة إلـى رجـال الديـن محاميـن وقضـاة يسـتطيعون البـت فـي هـذه الأمـور».

وحـول شـرعية هـذا الـزواج بالنسـبة للـدول الأخـرى، يذكـر محمـود، أن أغلـب المتزوجيـن يلجـؤون لتسـجيل زواجهـم فـي المجالـس المحليـة التابعـة للهيئـة الشـرعية فـي المناطـق المحـررة، والـزواج الموثـق بختـم هـذه المجالـس معتـرف بـه فـي الـدول الأخـرى.

المشكلة في توثيق العقود

وحـول المشـاكل المتعلقـة بهـذا الـزواج، يقـول المحامـي أنـور البنـي، إن «الـزواج الدينـي الإسـلامي شـرعا هـو عقـد مدنـي يتضمـن العـرض والقبـول وقيمـة المهـر والشـروط الخاصـة يتوافـق عليـه رجـل وامـرأة وبوجـود الشـهود ولا يوجـد مراسـم دينيـة لـه، وضـرورة التسـجيل لـدى المؤسسـات الرسـمية تأتـي مـن ضـرورة تسـجيل نسـب الأولاد، ويمكـن بـأي مرحلـة لاحقـة تثبيـت الـزواج وتثبيـت نسـب الأولاد إن وجـدوا أمـام المحاكـم الشـرعية والمؤسسـات الرسـمية».

لكنـه يشـير إلـى أن المشـكلة الرئيسـية هنـا «فـي حـال عـدم وجـود توثيـق للعقـود لأنـه فـي هـذه الحالـة يسـتطيع الرجـل أو المـرأة إجـراء عقـود زواج أخـرى دون إمكانيـة التأكـد مـن أنـه لا توجـد ارتباطـات سـابقة لأطـراف العقـد وهـذه المسـالة تؤثـر علـى اسـتقرار العقـود وصحـة النسـب بالمسـتقبل».

جهة ملزمة

ويوضـح البنـي، أن قيمـة أي وثيقـة تأتـي مـن اعتـراف الآخريـن بهـا، وعقـد الـزواج غيـر المسـجل هـو صحيـح شـرعا ولكـن قيمتـه الإلزاميـة مـن حيـث توجـب النفقـة وتسـجيل الأولاد وصحـة المسـاكنة والسـفر المشـترك وغيرهـا مـن مسـتلزمات الـزواج تأتـي مـن توفـر جهـة معتمـدة مـن قبـل الغيـر لتثبيـت هـذه الحقـوق، وموضـوع الإلـزام بالنفقـة تأتـي مـن الجهـة الملزمـة والمطاعـة مـن قبـل الجهـات التنفيذيـة علـى الأرض لتجبـي هـذه النفقـة أو تلـزم بهـا قسـرا فـي حـال عـدم أدائهـا طوعـا.

ويتابـع أن «جهـة إلغـاء الـزواج بالطـلاق أو المخالعـة منـاط بالجهـة التـي توثـق الـزواج كذلـك فـإذا لـم يوثـق فـإن الطـلاق والمخالعـة تجـري بـدون توثيـق وهـذا صحيـح شـرعا، وهـذا طبعـا مـا يسـمى الـزواج العرفـي وهـو زواج لكنـه غيـر مسـجل قانونـا».

وأشـار إلـى أن المسـألة تتمحـور حـول الفـرق بيـن مـا هـو صحيـح شـرعا ومـا هـو صحيـح قانونـا، أي أن الإجـراءات للـزواج والطـلاق والنسـب والأولاد طالمـا تجـري وفـق الأصـول الشـرعية فـي صحيحـة أمـام الله ولا تشـكل خطيئـة حتـى لـو لـم يتـم تسـجيلها، لكـن لتوفـر الصحيـح قانونـا يتوجـب وجـود جهـة قانونيـة معتـرف بهـا تسـجل مـا اتفـق عليـه الـزواج وتعطيـه القيمـة القانونيـة للاسـتخدام أمـام الغيـر.

الاعتراف بالزواج

وقـال البنـي إن «يجـب علـى المحاكـم الشـرعية الموجـودة بالمناطـق المحـررة أن توثـق هـذا الـزواج وإجراءاتـه ولكـن تبقـى العبـرة مـدى اعتـراف الآخريـن بهـذا التوثيـق أي فـي المنافـذ الحدوديـة التـي يمـر بهـا الزوجـان، هـل تعتـرف بالوثائـق الصـادرة عـن هـذه المحاكـم أم لا، أو القـوة التنفيذيـة علـى الأرض هـل تلتـزم بأوامـر هـذه المحاكـم وتنفـذ طلباتهـا أم لا، وهـل تعتـرف مختلـف الهيئـات بـكل المناطـق بصحـة وقانونيـة الوثائـق التـي تصـدر عـن هيئـات أخـرى بمناطـق أخـرى؟».

رسالة معتقل

خير الدين عبيد

يـا عنـادل الـورد الجـوري، يـا حساسـين البـراري، يـا سـنونوات الغيـم، يـا شـحارير الغابـات، يـا حمائـم الأبـراج الطينيّـة، ويـا عصافيـر الـدوري، هلمّـوا إلـي، قفـوا علـى كتفـي، وعندلـوا.. وغـرّدوا.. وزقزقـوا.. ورفرفـوا.. واسـكبوا ألحانكـم وموسـيقاكم فـي خاطـري، عسـاها «بـكلّ مـا تخزنـه مـن طُهـر وشـذىً، تلملـم شـظايا قلبـي، المتناثـر كزجـاج نوافـذ بيتـي، كأفـراد عائلتـي، كحلـم حبيبتـي، كحكايـات مدينتـي، كخطواتـي المتعثّـرة، اغرسـوا فـي أبهـره زهـر الخزامـى، وادلقـوا فـي البُطيـن موشّـحاً أندلسـيّاً، مـوّالاً شـعبيّاً، تمتمـات أمّ ثكلـى تُرنّـم اسـم ابنهـا البكـر المحفـور علـى شـاهدته بخـط الـدم «الشـهيد رقـم 27»، ترتيـلاً لجـزء «يـس» بصـدى ارتطـام الدمـوع علـى أوراق العوسـج، غـرّدوا كجوقـة أنشـودة سـهل الـروج، جبـل الأربعيـن، ميـاه العاصـي، وأحـراش دركـوش.

لكـن.. إيّاكـم، يـا طيـور الـروح أن تنقـروا أذنـي، أخـاف علـى مناقيركـم البريئـة مـن التكسّـر، فصيـوان أذنـي بـات مـن الرصـاص لكثـرة مـا سـمعت مـن أزيـزٍ وانفجـارات، لا تخافـوا.. أنـا لسـتُ تمثـالاً أو فزّاعـة طيـور، أنـا أسـير قفـص البشـر المسـمّى زنزانـة. الريـح هنـا – يـا أحبّتـي - سـياط تجلدنـي، العشـب هنـا بسـاط الريـح، الأغصـان هنـا جنازيـرٌ مـدلاّة مـن السـقف، المـاء هنـا دم، الفراشـات هنـا بقّ وقمـل، البـذور والتيـن الطـازج هنـا كسـرة خبـز عفـن، العصفـورات وبتـلات الزهـر المزركـش بحبّـات الطـلّ هنـا جثـث، الحفيـف والخريـر والهسـهسـة والثغـاء هنـا آهـاااات وصـراخ وأنيـن، الفـلاّح والراعـي هنـا جـلاّد، السـماء البعيـدة العميقـة الموشّـاة بأطيـاف غيـم وردي هنـا سـقف خرسـانيّ منخفـض جاثـم ، الجبـال الزرقـاء المعشـبة بالبـلاّن وشـجيرات حَـبّ الآس هنـا حـروف شـكّلتها شـخبطات الأسـرى علـى شـكل حيطـان للفقـد الأبـدي، وأنتـم هنـا طائـر مذبـوح.

فافتحـوا، أسـتحلفكم بالرحيـق والنسـيم والخضـرة والتحليـق، كـوّة فـي القلـب، كـوّة بحجـم فتحـة منقـار فـرخ يـكاد يمـوت مـن الجـوع، وألقمونـي لحنـاً صرفـاً مـن مقـام الحريّـة.

وانقلـوا عـن لسـاني المشـقّق كأرض لـم يُصبهـا المطـر منـذ احتـلال، أنّ معتقـلاً مـا، يشـهشـه مـن الأمـل، يحشـرج بالفـرج، يتأتـئ ببهجـة الغـد، ويزفـر الوجـع بـكلّ ابتسـامة ممكنـة.

وانقلـوا عـن أصابعـي المقطوعـة والمنزوعـة الأظافـر، أنّهـا لا تـزال ترسـم علـى أرض الزنزانـة الرطبـة المظلمـة خرائـط النـور والخـلاص.

وانقلـوا عـن عيونـي السـاهدة الحمـراء بأجفانهـا الزرقـاء رؤاهـا لداليـة تظلّـل كلّ تـراب الوطـن المقـدّس، لبسـمة طفـل أشـعث الشعـر، لدِيـك يقـف علـى رابيـة القلـب صائحـاً للفجـر الرائـق النـديّ المطمئـن.

وانقلـوا عـن روحـي التـي فارقتنـي منـذ تغريـدة أو تغريدتيـن، أنّهـا ماتـت لأجـل حرّيتكـم ميتـة أو ميتتيـن.

وانقلـوا عنكـم، يـا عنـادل الـورود الجوريّـة، يـا حساسـين البـراري، يـا سـنونوات الغيـم، يـا شـحارير الغابـات، يـا حمائـم الأبـراج الطينيّـة، ويـا عصافيـر الـدوري، أنّكـم اعتزلتـم التغريـد مـا دام فـي هـذه الأرض السـوريّة ثائـر عـاقّ للتـراب، وقـد نسـيَني قصـداً كـي أمـوت.

صدى افتراضي

Mustafa Alaziz

في الثـورة السـورية الكبـرى 1925-1927 كانـت هنـاك أيضـا بعـض الإتجاهـات الإسـلامية المتشـددة (اتجـاه رمضـان شـلاش مثـلا، الـذي حاكمـه رجـال الثـورة و طردوه مـن بينهـم، ثـم سـلم نفسـه إلـى الفرنسـيين و تعـاون معهـم بعـد ذلـك)

مـا جعل تلـك الاتجاهـات المتشـددة تظـل هامشـية، و مـا سـهل علـى رجـال الثـورة آنـذاك قمعهـا بسـرعة، و اعتمـاد خطـاب وطنـي سـوري جامـع، هـو، بشـكل أساسـي، مشـاركة الـدروز الكثيفـة فـي تلـك الثـورة، إلـى جانـب السـنة مـن أبنـاء منطقتـي الميـدان و الغوطـة، و الـدور العسـكري الكبيـر الـذي لعبـه فيهـا بنـو معـروف بقيـادة زعيمهـم سـلطان باشـا الأطـرش!

Faisal Al-Kasim

عندمـا يحمـل المعارضـون أبسـط أنـواع السـلاح فـي وجـه الطواغيـت بعـد عقـود مـن أبشـع أنـواع القهـر والطغيـان والوحشـية يصبحـون إرهابييـن. أمـا عندمـا يسـتخدم الطواغيـت كامـل ترسـاناتهم التقليديـة والمحرمـة دوليـاً ضـد المعارضيـن فهـم مـا شـاء الله وطنيـون شـرفاء. والشـرف عمينقـط تنقيـط مـن شـواربهن.

Zaher Hamdan

البرميـل المتفجـر تبـع النظـام ...متـل البرميـل المليـان مـازوت تبـع المهربيـن... التنيـن بيقتلـوا شـعب ....بـس الأول بمـوت العالـم حرقـا ...والتانـي بـردا وغيظـا .... ولجـل عيونـك ياوطـن ....

Rola Haider

روان أنتـي النقطـة البيضـاء الوحيـدة التـي شـرفت مبنـى تلفزيـون الأسـد الـذي مـن كثـرت قذارتـه لـم نعـد نميـز بينـه وبيـن أوكار الدعـارة

Hamzeh Moustafa

الفاشـية المصريـة الانقلابيـة فـي مصـر تتحـدث عـن أن البرادعـي إخوانـي بعـد أن كان ملهـم الشـباب للتغييـر. بيسـتاهل ...

Majed Kayali

اختـزال السـوريين إلـى مجـرد جماعـة دينيـة أو علمانيـة لا يخـدم إلا النظـام وهـو قتـل لمعنـى الثـورة لأنـه يـؤدي إلـى تفتيـت المجتمـع السـوري وتقسـيمه وبالتالـي تقسـيم سـوريا ذاتهـا..وهـذا مـا ينبغـي الانتبـاه إليـه عـوض التحمّـس لذلـك وتبريـره أو السـكوت عنـه بدعـوى نصـرة الديـن أو حمـل السـلاح..هـذا بالضبـط مـا سـيطيل عمـر النظـام.ويـؤدي إلـى مـوات ثـورة السـوريين وتبديـد تضحياتهـم..

أركان الديراني

مقتل 4 سوريين بسبب الفيضانات في كمبوديا!
وين ما مد عزرائيل أيديه .. رح يطلع معو كمشة سوريين !!!!!!

Jimmy Shahinian

"أين أنت"
السؤال الوحيد الذي بدأت أخشاه اليوم، كما كنت أخشاه في عهد النظام أو أكثر.

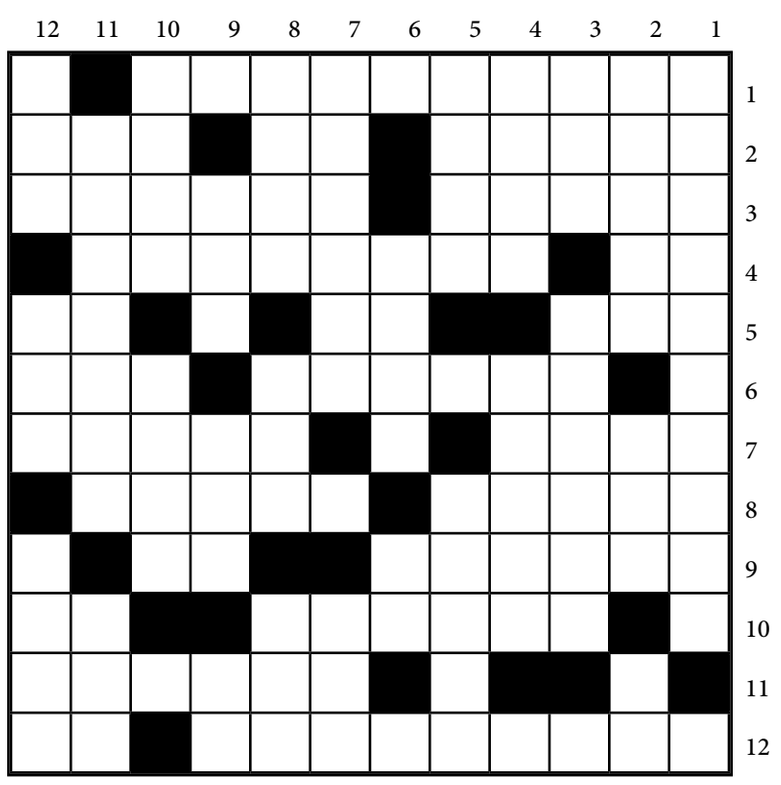

أفقي:

1- شيخ لبناني اشتهر بتأييده للثورة السورية
2- نقاتل - أحرف الإدغام الكامل - أعطى
3- زال - دولة عربية (معكوسة)
4- متشابهان - من الشخصيات المنشقة المقربة للنظام
5- آلة موسيقية (معكوسة) - سورة قرآنية (معكوسة) -عبر(معكوسة)
6- مدينة ثائرة في حمص - حيوان صحراوي
7- جزئي - من أولاد آدم
8- يعادل - مهد الثورة السورية
9- أصبغها - تاه
10- نتقاسم - تقوى
11- تطلق على مظاهرات التأييد
12- من أبواق النظام - حرف ناصب (معكوسة)

عمودي:

1- فنانة سورية حرة
2- حفظ الدماء - مبعوثين - ضمير للغائب
3- توفى - نتساعد
4- عملة آسيوية - طراوة
5- أغاث - اللذيذ (معكوسة)
6- معتقل - متشابهان
7- الثمين - هدب العين
8- الطريق الواضح – زمن (معكوسة) - حصل
9- جور(معكوسة) – خاصتي(معكوسة)
10- أبني (معكوسة) - رواسي
11- مدينة ثائرة في ريف إدلب - ظهر
12- غيم - ضجر- يقرأ القرآن

الحل السابق :

أفقي:
1-علي فرزات - أمي
2-مواقع - سلاسل (معكوسة)
3- ال - ردعنا - عال
4- راح - مال (معكوسة) - ورم (معكوسة)
5- إحساس – أو (معكوسة)
6- جنرال (معكوسة) - كسل (معكوسة)
7- قربان - نتابع (معكوسة)
8- هر(معكوسة) - نهيمن - ون
9- باي - مقر - قارب
10- يقبر - ي ي
11- لجم - الليل
12- علي بن أبي طالب

عمودي:
1-عمار القربي
2- لولا - إرهاق
3- يا- حارب - يلبي (معكوسة)
4- فقر - حنان - رجب
5- رعد - سجنهم - من
6-علا - يقر
7- الناس - عمر - أب
8- تسأم - جبن - يلي
9- طليق (معكوسة)
10- العمالة - يا
11- مسار - سنور - ل ل
12- كسول (معكوسة) - إبن (معكوسة)

معركة أريحا...ما بين السطور

- يخطئ من يظن أن غير القوة ستجدي مع عصابات الأسد

- قائد لواء «الفردوس»: اللهاث وراء النفعية والغنائم والـ«أنا» زاد من تأخير النصر .

- نحن جاهزون لأي عمل وتوحيد من شأنه تحرير«إدلب» وعودة اللاجئين ونصرة حقوق الشعب

أن تقول تحرير النقاط القليلة التابعة للنظام في محافظة ادلب، فهذا يعني عودة المهجرين من أهالي إدلب وسواهم إلى حضن الوطن، والركون إلى منطقة آمنة تتكئ على «ظهر آمن» تركيا.

ولكن لماذا تأخر تحرير إدلب حتى هذا الوقت، وما هي الأسباب التي أدت إلى عدم تحريرها وبقاء عدة نقاط هامة ومفصلية لقوات النظام السوري هناك «وادي الضيف وقصصه الكثيرة، ومعمل القرميد وروايات العديدة، واستعادة أريحا بعد تحريرها وتداخلاتها، وتشابك أحداثها والحامدية، والطلائع، وحاجز القياسات في جبل الزاوية وغيره العديد.»

بهدف الوصول لملامح حقيقة والوقوف على الأسباب، حاورت «صدى الشام» الرائد بسام عبد الحميد عبد الرزاق، قائد لواء شهداء الفردوس، أحد القادة الميدانيين للجيش الحر في إدلب ،وهو ممن واكبوا الثورة منذ بداياتها ورافقها بتدرجها من المظاهرات السلمية إلى الحراك الشعبي التنظيمي، ومن ثم حراكها المسلح، وكان للواء شهداء الفردوس سبقاً في التظاهر، وحضوراً في تأهيل وتدريب وإيواء كثيرين من منتفضي إدلب.

- قبل أن نبدأ سيادة الرائد بمعوقات التحرير، نسمع أنكم فقدتم العديد من الشهداء والمعتقلين، فكيف أثر ذلك على أدائكم؟!

حقيقة الأمر زفينا العديد من أفراد اللواء وأبناء العموم، ولم يخل بيتاً إلا وفجع بشهيد أو معتقل أو حتى جريح، لكننا نحسبهم عند الله في مرتبة الشهداء والعليين، وهم فداء للوطن والحرية والكرامة التي خرجنا لأجلها، وعرفنا منذ البداية، عندما خرجنا كأول المنتفضين والثائرين، أن ثمن اقتلاع دولة الفساد العميقة، غال وباهظ، لذا والحمد لله في جميع الأحوال، لم ينعكس ذلك علينا إلا تصميماً وثباتاً ..رغم الجراح التي كلمنا بها ولن ننساها ما حيينا .

- أنتم من ضباط الجيش السابقين، ما أثر ذلك على أدائكم في المعارك والتنظيم؟!.

مع فائق احترامي وتقديري لكل المقاتلين على الأرض، واللذين أبلوا بلاء حسناً، بيد أني أحسب أن للتخصص والتكنوقراط دوراً مهماً، إن لجهة التنظيم أو التخطيط والقتال، ولكن أنوه هنا إلى أن بعض الكتائب والألوية، إن في سرمين أو غيرها، وممن اختبرتهم وجرى التعاون بيننا ، إنما اكتسبوا خبرة كبيرة ويقاتلون ببسالة وتحقيق أهداف كبيرة، فجيش النظام لم يكن سوى ملهاة وقطاعاً للسرقات وحماية المستبدين ومصالحهم.

- هل تقومون بدور إغاثي وحمائي للأهالي؟!.

نقوم بكل ما نستطيع، لكل ما فيه مصالح شعبنا المضطهد، وقد اعتمدنا التخصص، وتوزيع الأدوار بحسب القدرة والمعرفة، ما يعني أننا قسمنا اللواء بحسب التخصصات العسكرية، من استطلاع ومشاة ورماة، ولكن بحسب الإمكانات والعتاد المتوفرين، لأننا لم نلق دعماً من أحد سوى مساهمات من الأقرباء وبعض المساهمين من الحريصين على الحرية والكرامة، ولم يصلنا- للأسف- معونات وعتاد من قيادة الجيش الحر وهيئة الأركان ، لكن ذلك- وعلى قساوته- لم ينل من عزيمتنا وواجبنا في تحقيق العدالة، والسعي مع الزملاء والألوية لتحقيق الهدف الأثمن..وهو النصر.

- ما هو سبب بقاء هذه النقاط التابعة للنظام في إدلب حتى الآن؟!.

أخي الكريم أهم الأسباب التي أدت وتؤدي إلى بقاء معسكرات ومراكز نظام الأسد في إدلب إلى وقتنا الراهن هو التشتت والتفرقة بين كتائب وألوية الجيش الحر والفصائل الموجودة على الأرض كافة من إسلامية وغيرها، وبعدها عن الهدف الأساسي وهو إسقاط النظام ونصرة المظلومين، والجري وراء المناصب ومقاسمة الغنائم وكثرة الألوية والكتائب وتشعباتها، فهذا علماني وذاك إسلامي وأصبح كل واحد منهم ينظر للآخر بأنه عدو له وهمه الظهور والتبني، تخيل انه يوجد حوالي الـ 40000ألف مسلح، نحن عندما كنا نقوم بمظاهرات في سرمين، كنا نرهب النظام، لأننا كنا نخرج كلنا كرجل واحد، وهمنا الأول والأخير هو إسقاط النظام، ولا همنا مناصب، ولاجاه، ولا غيره .ولكن الآن، وللأسف تغلب النفعية على الأداء، و إن بقيت الـ «انا» وبقي الوضع على ما هو عليه، سيكون النصر والتحرير بعيداً عنا كل البعد.

- كيف عادت قوات النظام وسيطرت على أريحا بعد أن حررت؟

خلال ثلاثة أيام فقط، حررت أريحا، لم يتبق سوى حاجزين لقوات النظام، يعني كان من المفروض أن تتحرر أريحا بالكامل، ولكن لم يتم تحرير تلك الحواجز وتركها بعض القوات، فقام النظام بإرسال التعزيزات الكبيرة إليها وعززها. ولثلاثة أيام يقوم الجيش بقصف مدينة أريحا بالطيران، وكافة أنواع الأسلحة، ولا يوجد ولو رشاش دوشكا واحد يرد عليه مع العلم أنه قد اغتنم دبابات ورشاشات وأسلحة وذخيرة كبيرة جداً، سحبت تلك الأسلحة والغنائم؟ وأين أخفيت؟ ولصالح من تم ذلك ؟

لا أدري! الثوار وصلوا للأوتستراد، وتم قطعه من قبلهم، فجاء النداء على«القبضات» اللاسلكية على كل شخص ليس من مدينة أريحا للخروج من أريحا فوراً، كانت قد تمت زراعة 60 لغماً في مداخل أريحا، لم ينفجر منها لغم واحد.

أقولها بكل أسف، بيعت أريحا، وخلال ساعات وصلت تعزيزات النظام إلى قرية التلاته، وحاجز السيريتل، باختصار كل فئة للأسف تنتمي لأجندات معينة، وهي التي تسيرها وتحدد لها هويتها ووجهتها.

- بدأ أخيراً يقال عن خلافات بين «داعش» دولة الإسلام في العراق والشام و بعض ألوية كتائب الجيش الحر، فماهي الأسباب؟!.

تحاول الدولة أن تحارب الجيش الحر وتكفره، وأنا هنا أسأل: الجيش الحر من هو؟ أليس هو ابن البلد؟ أليس هو الذي أشعل الثورة وقام بها وخرج بمظاهراتها السلمية؟ ألم يخرج من المساجد؟

لولا المساجد لم تقم هذه الثورة فبأي مذهب ودين، يسمى جيش كفر وهو الذي ضحى بالكثير والعديد من الشهداء وصدحت أصواتهم بكلمة الله أكبر، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من كفر مسلماً فقد كفر» . وهذا أيضاً سببُ آخر لتأخر النصر، فقد أصبحنا الآن دول ودويلات داخل هذا البلد ونحن ما خرجنا إلا للحرية، والكرامة، وإقامة العدل والمساواة، وإعلاء كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولكن ثمة حلقة مفقودة حتى الآن، وأعتقدها في زرع نظام الفساد الأسدي لعملائه هنا وهناك لينقل القتال إلى داخل القوات جميعها، ففي ذلك يتم الإنشغال عن محاربته وإلهائنا عن السبب الرئيس، وهو إسقاطه وتحرير البلاد ونيل الحرية.

- هل لديكم خطة على الأرض لتحرير النقاط الموجودة في إدلب؟!.

- بداية القول: التحرير سيكون حينما نحرر أنفسنا من حب الذات وعندما نتحد ونترك الغنائم، والمناصب، والبغضاء، والنظرة للآخر على انه عدو، ونعود كلنا لنعمل على قلب واحد، وهدف واحد وهو نصرة المظلومين، وإحقاق الحق، وإسقاط هذا النظام..

وبإذن الله سيكون ذلك عما قريب، فلابد لنا أن نرجع كما كنا، ونتحد من جديد، ونكون أخوة متحابين متآخين وأقولها لك «ما النصر إلا من عند الله،» نحن أملنا، وثقتنا، وعزنا بالله وحده لا بالغرب ولا بالعرب، فكلهم متآمرون ولا نعول عليهم شيئاً، والنصر آت لا محالة، ولكن علمه عند الله.

كلمة أوجهها لكل الكتائب بكافة أشكالها ومسمياتها، وأدعوهم للتوحد، وترك الخلافات، ونبذها، والتآخي، والعمل تحت راية واحدة وهدف واحد، لنحرر شعبنا وأهلنا من هذا الظلم والكفر الذي يحيط بهم (((إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم))) صدق الله العظيم .

وعن خططنا كفصيل ضمن إخوتنا ورفاقنا في الوطن والقضية، فقلة العتاد وأحيانا الذخيرة تتحكم بنا، لذا نؤثر العمليات السريعة الخاطفة، التي لا تتطلب عتادا ثقيلاً «كمائن»، ونؤثر مد يد العون من خلال الأسلحة والمقاتلين للألوية المقاتلة، ونكون ضمن المقاتلين في أي مهمة تخدم المصلحة العامة وتحرير البلاد .

- أخيراً.. سيادة قائد لواء الفردوس.. هل أنتم كجيش حر مع التفاوض في جينيف؟!

- القصة ليست مع أو ضد، ولكن في الجدوى، أعتقد أننا ممن خبر هذا النظام الفاسد الذي لا يمكن أن يتنازل عن أي شيء طائعاً، لذا أقولها كناصح، لا تنخدعوا بكلام السياسة، لن تنال سوريا حريتها، والشعب حقوقه إلا من خلال القتال والقوة، وإياكم أيها الساسة اللذين بنيتم مجدكم ومالكم وشهرتكم من دماء الشهداء وبرد وجوع اللاجئين، أن تصدقوا النظام أو تعولوا على الدول الكبرى أو حتى «أصدقاء الشعب السوري»، ومن يكن قوياً على الأرض سيكون قوياً على طاولة التفاوض..قوتكم على الأرض، وقوتكم في دعم الجيش الحر، وإن حسبتم غير ذلك فأنتم واهمون.

أجرى الحوار: محمود أبو العز

حركة الفجر الإسلامية..سبر في الأغوار
حوار مع أحد دعاة حركة الفجر الإسلامية

دعوي في حركة الفجر الإسلامية:في الوقت الحالي لا يجوز لأحد أن يقول عن نفسه أنه صاحب إمارة أو دولة..

الدعوي: ولا ينبغي للفصائل المقاتلة أن تكون لها سرايا اغتيالات أو تصفيات دون الرجوع للقضاء الشرعي

حوار:فارس الشام

تنشط حركة الفجر الإسلامية في عدد من المدن السورية لرفع الظلم، ومقارعة قوات الأسد والدفاع عن الأهالي، وتتمتع بمنهج إسلامي معتدل يقوم على تحكيم الكتاب والسنة في الأمور اليومية التي تعترض عملها.

جريدة «صدى الشام» التقت بأحد كوادر الحركة في الريف الحلبي الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حوار يتحدث عن شكل الدولة التي تتطلع إليها الحركة، وموقفها من الإمارات الإسلامية المعلنة، ومن حركة الاغتيالات التي تتم بين الحين والآخر.

في بداية حوارنا معه عرّف عن الحركة قائلاً: «حركة الفجر الإسلامية هي حركة جهادية، دعوية، أنشئت لدفع العدو الصائل عن أهلنا وأعراضنا من أهل الشام، ولقتال الطائفة الرافضية العلوية كونهم، استحلوا الحرمات، واستباحوا الأموال، ونهبوا الديار، وسفكوا الدماء».

أما لدى سؤاله عن موقف الحركة من الجماعات المقاتلة على الأراضي السورية، تحدث قائلاً: «نتعاون ونتشاور مع الجميع، وننتاصر مع كل ما يقمع العدو الأسدي وشبيحته».

أما عن الإيدلوجية التي تنتمي إليها حركة الفجر، قال: «كل قتال يخوضه المسلمون منذ زمن النبي وحتى الوقت الحالي، هو لإعلاء كلمة الله، ولتكون كلمة الله هي العليا (كلمة الله هي الكتاب والسنة)، وذلك أن يكون المرجع و الحكم هو في فض المنازعات.

وأضاف: «هدفنا و-الكلام لأحد كوادر الحركة- هو إقامة شرع الله عز وجل في كل جوانب الحياة، وليس ما يفهمه العلمانيون أن تحكيم الشريعة هو لإقامة الحدود، فالإسلام هو قرآن، وسيف، ودين، ودولة، وسياسة، واقتصاد،واجتماع، وكل ما يتعلق بإدارة شؤون الحياة».

وفيما يتعلق بنظرة الحركة للـ«ديموقرطية»، أجاب قائلاً: «يجب أن نميز بين الديمقراطية كمنهج عقدي يدين به الغرب، وبين الديمقراطية كآليات(الحرية، العدالة، الشورى، الأغلبية، حقوق الإنسان، مجلس شورى أو برلمان) هذه كلها آليات يمكن الاستفادة منها دون إتباع المنهج الديمقراطي جملةً وتفصيلاً.

وتابع : «يوجد في الإسلام مبدأ الشورى، وحكم الأغلبية من أهل الشورى، وحرية الصدع بالحق، والوقوف في وجه الظالم والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وإنصاف الأقليات الموجودة في المجتمع (يهود، نصارى، طوائف أخرى) ومعاملتهم بالحسنى، وحرمة أموالهم ودمائهم وأعراضهم».

وبالعودة لما يجري على الأرض من اغتيالات وتصفيات ميدانية، أبدى تحفظه على ما يجري وأوضح قائلاً: «كمبدأ في الدولة الإسلامية، في حال وقوع جرم يستصدر القاضي الشرعي أمراً بإلقاء القبض على المتلبس بالجرم، ولا ينبغي للفصائل المقاتلة أن تكون لها سرايا اغتيالات أو تصفيات دون الرجوع للقضاء الشرعي، إلا في أحوال الجهاد، فإنه يجوز اغتيال من ناصر ووالى العدو الكافر سواء أكان جاسوساً، أو شبيحاً، أو عميلاً».

وفيما يتعلق بإعلان الإمارات الإسلامية في البلاد، وموقف الحركة منها، أجاب الدعوي في حركة الفجر الإسلامية قائلاً: «في الوقت الحالي لا يجوز لأحد أن يقول عن نفسه أنه صاحب إمارة أو دولة، فالأصل في الدولة أن توفر الأمن لمواطنيها من المعتدين، وسوق المجرمين والسارقين إلى السجون، كما تقدم الخدمات من ماء وشراب ومأكل وكهرباء، أي ما يسمى بالخدمات البلدية، كما يقع على عاتقها إنصاف المظلوم وردع الظالم».

وأضاف: «ما ذكرته آنفاً يحتاج إلى إمكانيات ضخمة بملايين الدولارات، يستحيل على أية جماعة مهما علا شأنها أن توفر هذه الأمور، كما أن شرط الدولة الرئيسي هو اجماع أهل الحل والعقد والعلماء والعقلاء على إقامة الدولة، ومن شروطها رضا الجماهير ودخولهم في طاعة الأمير سواء أكان متغلب أم جاء بطريقة التعين أو الشورى».

وتابع: «بدون اجتماع أهل الحل والعقد، ستحدث فوضى وفتن وبلابل واقتتال وتنازع، فكل جماعة ستدعي لنفسها الأحقية بإقامة الدولة، فتتعدد الدويلات في المدينة الواحدة كما هو الحال الآن، ويتعامل كل أمير من أمراء الحرب مع الناس كأنه أمير للمؤمنين، ومن هذا المنطلق يتوجب على كل الجماعات مهما علا كعبها، وكبر عديدها أن تتعامل مع الفصائل الأخرى على أنها جماعة من المسلمين، وليست جماعة المسلمين، فإذا اجتمعت الكتائب والجماعات المقاتلة وتشاورت واختارت أميراً، عليها نكون قد وصلنا لتشكيل نواة دولة».

يشار إلى أن حركة الفجر الإسلامية انضوت منذ فترة ليست ببعيدة تحت راية حركة أحرار الشام الإسلامية، قبل أن تنسحب منها بسبب ما أسمته عدد من المصادر الخاصة بتهميش قادتها من قبل القائمين على الأحرار.

لحظة تفكير

فوضى الثورة

سلامة كيلة

فوضى الثورة تتسع، ويبدو الوضع وكأن «الثوار» سيتقاتلون، والأمور تسير نحو «الكفر» بالثورة، وإذا كانت السلطة تفشل في إنهاء الثورة وتحقيق انتصارات عسكرية، وظهرت مكشوفة عارية بعد مسكها متلبسة بجرم استخدام الأسلحة الكيماوية، فيبدو أن هناك من يريد قلب هزائمها انتصارات.

داعش قررت السيطرة على المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطة، وبدأت حملة لتصفية «الجيش الحر»، والكتائب المسلحة الأخرى بما في ذلك جبهة النصرة «توأم روحها». وبات كل الانتباه ينحو نحو كيف يمكن رد تغوّلها، ودرء معركتها.

البعض يعتبر ممارستها خطأ فقط، والائتلاف يصدر بياناً هزيلاً، وآخرين استفاقوا متأخرين على الخطر الذي زرع بعد اكمال الثورة عامها الأول، والذي كان واضحاً أنه سوف يوصل إلى هذه النتيجة، لسببين جرى التنبيه منهما منذ البدء، الأول هو أن «منطقها» (كمنطق كل «الجهاديين») يقوم على «ملء الفراغ» بإقامة «دولة الخلافة» رغماً عن الشعب، وهذا ما يفرض أن تصطدم مع الشعب والقوى الأخرى بالضرورة، وبالتالي يقود إلى جر الثورة إلى متاهة تدمرها. والثاني أنها (ككل «الجهاديين») مخترقة لأجهزة مخابرات، أولها السلطة ذاتها التي تعاملت مع هذا النمط منذ زمن طويل وروضت العديد من عناصره، وزرعت فيه من يوجه بما يخدم سياساتها. وكانت كل المعلومات توصل إلى أن للسلطة يد في تشكيل «جبهة النصرة» ومن ثم داعش.

لهذا وجدنا هجوم داعش يترافق مع هجوم السلطة لاستعادة السيطرة على حمص والغوطتين ودير الزور بعد السيطرة على مدينة القصير. وبالتالي من الطبيعي أن يكون الهدف هو إلهاء وتدمير الكتائب المسلحة لكي تكمل السلطة سيطرتها على الشمال والشرق.

في المقابل أدت الخلافات في الائتلاف الوطني، واختلال التوازنات الإقليمية لغير مصلحة بعض الدول، إلى الدفع نحو «شق» الكتائب المسلحة، وتكتيل مجموعات أعلنت رفض الائتلاف الوطني ومؤتمر جنيف2، واعتبرت أنها هي الثورة. بالتالي من خسر في توازنات الائتلاف الوطني، ومن خسر في الصفقات الدولية، بات يسعى إلى تخريب المسار الذي رسم لحل «المسألة السورية». وهنا نلمس بأن كل هذه الفوضى باتت مرتبطة بالحل السياسي من خلال جنيف2.

السلطة تريد تحقيق انتصارات، كما تريد تشويش و»بهدلة» المناطق «المحررة». ومن خسر على المستوى السياسي يريد تخريب الحل لأنه يريد أن يهيمن هو حتى وإنْ تدمرت سورية.

والمشكلة تكمن في أن كل الأطراف التي تدعي أنها جزء من الثورة ليس لديها أي حل، وهي تتكل على «الله» في استمرار الصراع دون أن تلمس طريقاً يوصل إلى انتصار. وكل الانتصارات التي تجري هي نتاج بطولة وجرأة المقاتلين الذين يريدون إسقاط النظام، لكن هذا ليس كافياً للوصول إلى الانتصار.

لقد زرعت الثورة بكل عناصر التخريب، وركبها كل من يريد النهب، وكثير من «النصابين»، ونشطت باسمها عصابات نهب وسرقة، دون أن يكون ممكناً تنظيم وضعها بما يمنع كل ذلك. والمعارضة تقاتلت من أجل فرض كل طرف «شرعيته»، وكان كل منها يريد السيطرة من أجل مصالحه هو، ويتسرع في السيطرة إلى حدّ التخريب على الثورة. والآن ينقل هذا الصراع إلى الكتائب المسلحة، حيث بتنا إزاء ثلاث كتل: داعش وهي وحدها تقاتل الكل، والتحالف الجديد بين 13 فصيل مسلح تريد إقامة الدولة الإسلامية (وهي على تواصل مع الإخوان المسلمين، والسعودية وتركيا)، وأخيراً عدد كبير من المقاتلين الموزعين على عشرات الكتائب المسلحة، والذين هم الاستمرار الثورة، لكنهم في فوضى مزرية، ويفتقرون السلاح والمال.

كيف ستسير الأمور؟ واضح أن جنيف2 قادم، وهذا يعني ازدياد التصارع بين هذه القوى. فداعش تريد تهزيل المعارضة بسحق القوى المسلحة على الأرض. والتحالف الجديد يريد تطوير الصراع المسلح (حتى بشكل خاطئ) من أجل افشال جنيف2، بعد أن تهمّش دور الإخوان المسلمين وإعلان دمشق، وهما الطرف الذي لعب وسيلعب دوراً سيئاً في الفترة القادمة.

والنتيجة فرض حل «دولي»، هو الحل الروسي. فحين يتشوه أفق الثورة، ويضيع الشعور بإمكان الانتصار، تصبح القوى الدولية هي المقرر، وهذا ما جرى الشغل عليه طيلة الأشهر السابقة.

رموز الفساد

جميل الأسد

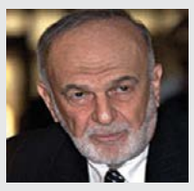

من خلال ما قمنا بسرده حول جميل الأسد، يتضح لنا أن حافظ الأسد كان يرغب في أن تبقى لديه عيون ساهرة على الساحل السوري، تكمّ أفواه الناس هناك، ولهذا فقد منحت اليد الطولى لجميل وأولاده، للتحكم في البلاد أوالعباد.

فبعد أن حل حافظ الأسد جمعية المرتضى، كان لابد من جائزة ترضية، بحسب ما جرت العادة، تماماً مثل عائدات النفط التي ذهبت لجيب رفعت، زار جميل مديري المرفأين الحكوميين طالباً إليهما- باسم شقيقه رئيس الجمهورية- إعطاء مكتبه الأفضلية في معاملات الاستيراد والتصدير.

أخيراً استدعى موظفي الجمارك في المرفأين، وهددهم إن هم اعترضوا أية بضائع يأمرهم بتمريرها دون رقابة.

بعد الكلام جاءت الأفعال، فبدأت عصابات جميل الأسد المسلحة عملها وشرعت تختطف هذا، وتحقق مع ذاك، وتبتز نقود هذا، وتنتزع أرض ذاك... الخ، والسلطة تغمض عينيها كأنها لا ترى شيئاً.

في النهاية، بدأت عمليات العصابات تتجه نحو العدو الحقيقي للنظام- عنيت الشعب- فأخذ فواز الأسد يقتحم المقاهي ليطلب إلى روادها الانبطاح تحت طاولاتهم، ويدخل إلى فندق الميريديان وغيره من الفنادق، مطلقاً النار من مسدسه أو معتدياً على الزبائن....

وفي عام 1986 نشرت الصحف قصة فضيحة تتلخص في حصول فواز بن جميل الأسد على موافقة السلطات السورية المختصة لاستيراد كمية كبيرة من الحديد بحجة بناء «جامع المرتضى» في اللاذقية، حيث استورد 4000 طن من الحديد بسعر أربعة آلاف ليرة للطن الواحد ثم باعها بسعر 10.000 ليرة للطن الواحد، بعد أن اعتذر عن عدم تمكنه من بناء الجامع، متذرعاً بعدم وجود قطعة أرض مناسبة.

وفي ذات العام استلم فواز الأسد، وأخوه منذر، تجارة الممنوعات من تهريب للدخان والمواد الكهربائية عن طريق البحر من قبرص ولبنان، وزوّدوا قوارب التهريب بمدفعيات مضادة للطيران، وقد وقع في عام 1988 اشتباك بين عصابات فواز الأسد، والبحرية السورية، وأطلق إثرها فواز الأسد النار على طائرات الهليكوبتر التابعة للبحرية السورية، وقدمت شكوى بحقه للرئيس حافظ الأسد، وطوي الموضوع آنذاك.

كما كانت هذه العصابات مسؤولة في تأمين طريق المخدرات الذي يمر من سهل البقاع اللبناني، والهرمل، إلى تركيا، فأوروبا.

وكان سبب سكوت حافظ الأسد وأولاده، هو النسبة من هذه العمليات التي كانت تدفع لصندوق العائلة باسم باسل الأسد حينذاك.

وعرف فواز ومنذر الأسد بتشكيل عصابات الشبيحة في الساحل السوري والمكونة من أبناء عمومهم وأقاربهم، فأثاروا الرعب والخوف في قلوب المواطنين في المنطقة، على اختلاف طوائفهم.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل راحوا يتمادون حتى على أبناء الطائفة العلوية، ففي عام 1992 حاول فواز الأسد اختطاف ابنة ضابط كبير من الطائفة العلوية، وتدخل عمه حافظ الأسد حينها لحل الخلاف لتجنب وقوع خلاف داخل الطائفة، مما اضطر هذا الضابط الى الهجرة هو وعائلته خوفاً على ابنته من فواز الأسد.

وستفرد «صدى الشام» فصولاً خاصة لسرد المزيد من حكايات فساد فواز ومنذر الأسد، وما أطولها!

وعودة الى جميل الأسد، فنتيجة سيطرته على المرافئ السورية وعلى الحدود البرية، أنشأ ما يسمى بشركة الساحل للتخليص الجمركي، وأجبر جميع المخلصين الجمركيين على مهر بيانات الاستيراد والتصدير بخاتم شركة الساحل، مقابل 1500 ليرة سوري عن كل بيان..!

وتمتّع جميل بالحماية الشخصية من أخيه الأكبر حافظ الأسد، ومن الدولة، باعتباره عضواً في مجلس الشعب، ولقّب نفسه بالإمام المرتضى، وعن طريق وجوده في مجلس الشعب، وجمعية المرتضى، راح يتشارك مع المواطنين السوريين في محافظة اللاذقية بأموالهم وأرزاقهم، فكان بمثابة رئيس للجمهورية في منطقته.

تزوج جميل الأسد للمرة الثانية من السيدة أمل عزيز نعمان، وأنجب منها طفلاً أسماه حيدر، وهنا دبّ الخلاف مع أولاده منذر وفواز، فكتب جميع أملاكه باسم ولده حيدر.

وبعد وفاته دبّ الخلاف الحاد بين الورثة، إذ كانت قيمة التركة (الميراث) ما يقارب خمسة مليارات دولار في البنوك في الخارج، بالإضافة إلى قصور وأراضٍ في فرنسا، ولبنان، وسوريا.

وقد سمعنا الكثير حول هذا الخلاف، إذ دفعت السيد أمل عزيز نعمان مئات الملايين للواء آصف شوكت ليحل لها هذا الخلاف.

وعلى إثرها جرى إطلاق النار على منذر الأسد في منطقة المزرعة في دمشق، وهرب منذر على إثرها الى لبنان، واستردته السلطات السورية بمذكرة رسمية وجهت الى الحكومة اللبنانية منذ حوالي الشهرين.

ونشرت عدة صحف لبنانية أن ابنة جميل الأسد، السيدة فلك، أقامت دعوى ضد زوجة أبيها في لبنان، تتهمها بسرقة الملايين من الدولارات، وبعض القطع الأثرية التي كانت موجودة في منزله في منطقة «عاليه» في لبنان.

والسؤال موجه لهؤلاء، بماذا سيقتنعون المواطن السوري العادي، الذي يتضور جوعاً، وبنفس الوقت يسمع عن الخلافات الدائرة بين منذر جميل الأسد، وأرملة أبيه، أمل عزيز نعمان حول مصير صناديق سبائك الذهب والماس، وملايين الدولارات!

أتمنى ألا نسمع أو نقرأ أن أجندة أمريكية هي وراء حيازة هؤلاء لأموال تخص بالأساس الشعب السوري، لا جلاديه!!!!

بقلم م . خالد المشنتف.

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي جريدة صدى الشام وحق الرد مكفول للجميع